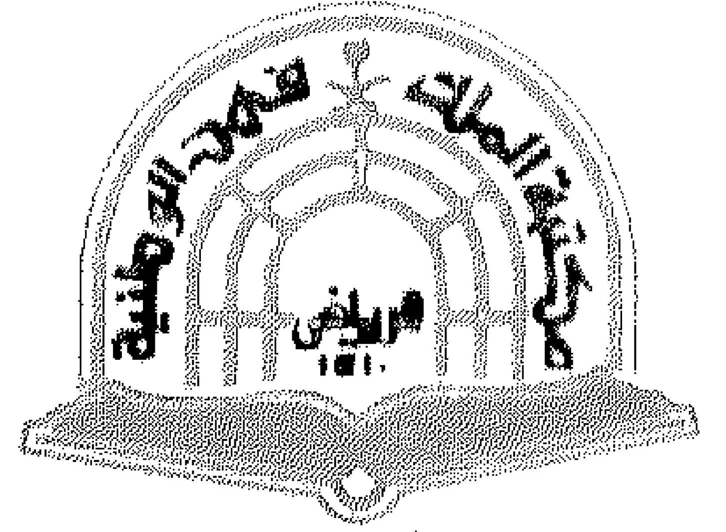


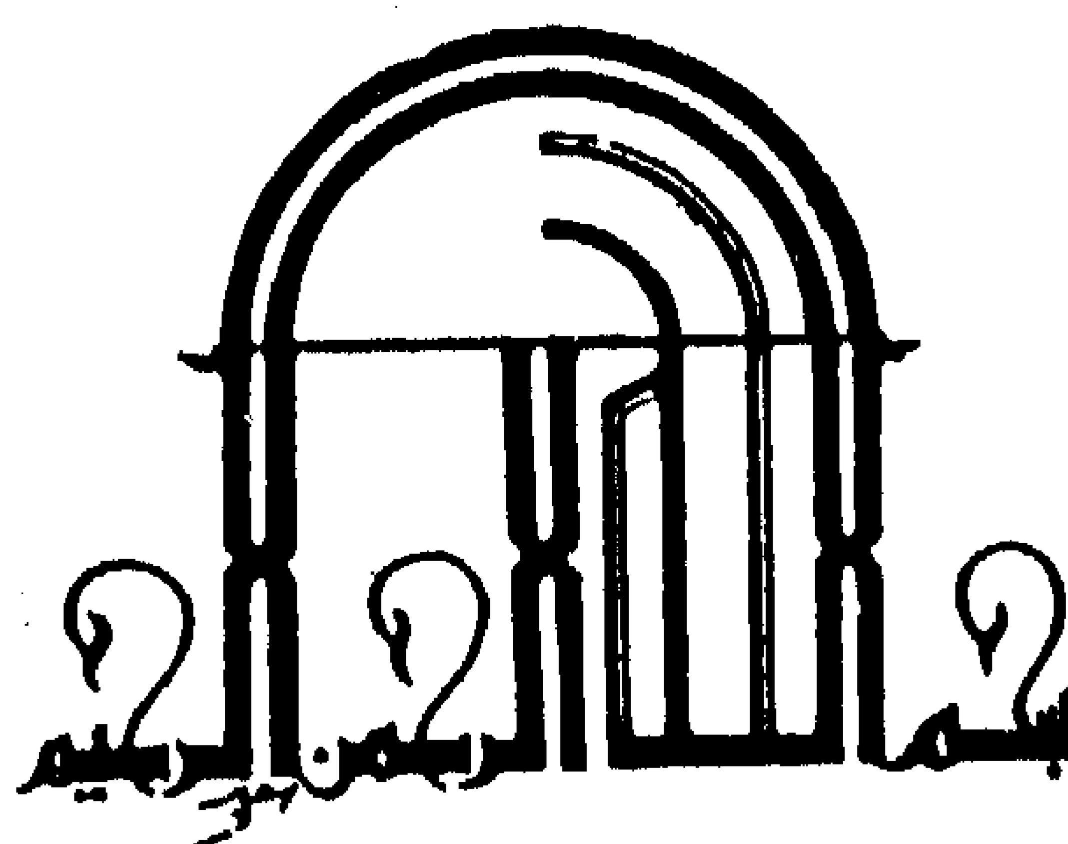
مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى
(١٣)

الركائز الأساسية للنظام الوطني للمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية

تأليف
د. هشام بن عبدالله عباس

الرياض
١٤١٤ هـ/١٩٩٣م

02


بسم الله الرحمن الرحيم

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى (١٣)

تهتم هذه السلسلة بنشر الدراسات والمؤلفات التي تتعلق بتطوير مجال المكتبات والمعلومات في المملكة

الركائز الأساسية
للنظام الوطني للمكتبات العامة
بالمملكة العربية السعودية

تأليف

د. هشام بن عبدالله عباس

أستاذ مشارك – قسم المكتبات والمعلومات

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

الرياض

١٤١٤ هـ/١٩٩٣م

٠٢٧,٤٥٣١

١٨١ ع عباس ، هشام عبدالله

الركائز الأساسية للنظام الوطني للمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية / تأليف هشام بن عبدالله عباس .- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .

١٤٥ ص؛ ٢٤سم .- (السلسلة الأولى ؛ ١٣)

ردمك ٩-١٠-٠٠-٩٩٦٠

١ . السعودية - المكتبات العامة أ. العنوان

ب . السلسلة

رقم الإيداع : ١٤/٠١٤

ردمك : ٩-١٠-٠٠-٩٩٦٠

المملكة العربية السعودية الرياض : ١١٤٧٢ ص.ب : ٧٥٧٢ هاتف : ٤٦٢٤٨٨٨ ناسوخ : ٤٦٤٥٣٤١

الإهـــداء

أهدي هذا العمل لأسرتي

التي لــولا صــبـرها وجلــدها ... لما وصلت إلـى مــاوصلت إليــه... فــإلى والدي، وأم هيــثم، وأبنـائي هيثم وغسان وغيداء.

وإلـى كـل مـعـين.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
(ج) بيان اليونسكو عن المكتبات العامة	١٢٦
(د) نماذج لبعض الخرائط التنظيمية للمكتبات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية	١٢٩
- المصادر	١٣٩

الجداول

الصفحة

الأشكال والخرائط

الصفحة

المقدمة

لقد أصبح ينظر إلى المكتبة العامة في العصر الحديث على أنها مرفق أساسي ومهم لا يمكن الاستغناء عنه في المجتمع المعاصر، لما لها من دور بالغ الأهمية في التكوين الثقافي والتربوي والتعليمي والاجتماعي للمجتمع. فهي فضلاً عن كونها مركزًا لتجميع مختلف أوعية المعلومات وتنظيمها وتيسير استخدامها لمختلف الأغراض التعليمية والتربوية والثقافية والاجتماعية. فإنها تثري الحياة التنموية للبلد وتخدم أبعادها المختلفة من ناحية، وتدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من ناحية أخرى.

لذلك كان وضع الخطط اللازمة لإنمائها وتطويرها وتوسيع نطاق أنشطتها وزيادة فعاليتها يعد مقدمة ضرورية لتحقيق أهدافها وتدعيم وجودها في المجتمع.

ومن المبادئ الأساسية للتخطيط الفعال، التعرف أولاً على الوضع الراهن وتحديد كفاية المقومات الأساسية للخدمة المكتبية، وقياس فعاليتها وقدرتها على تحقيق أغراضها ووظائفها داخل المجتمع، وتحديد مستوى أداء الخدمات والأنشطة التي تؤديها وأخيرًا تقييم مدى نجاح أو فشل هذه الخدمات في تحقيق الأهداف الموضوعة وذلك توطئة لوضع الخطط المستقبلية.

لذلك فقد عمد الباحث إلى استطلاع ومعرفة إمكانات ومقومات المكتبة العامة بالمملكة العربية السعودية والمجتمع السعودي الذي تخدمه، وكذلك الوقوف على أكثر أساليب الأداء لتحقيق الأهداف وذلك بوضع الخطط المناسبة لتفادي المعوقات والسلبيات التي أثرت على الخدمة المكتبية العامة بالمملكة، أو التي قللت من قيمتها وفعاليتها ودورها التعليمي والثقافي... في المجتمع السعودي.

وفي إطار هذه الاعتبارات كلها، فقد رأينا أن نقوم بإعداد هذا الكتاب على أساس الدراسة التي قام بها الباحث في عام ١٤٠٢هـ للحصول على درجة الدكتوراه للمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية مع إضافات جديدة لم ترد من قبل في الدراسة. هذا

بالإضافة إلى تحديث ما ورد من معلومات وإحصاءات بالدراسة الأم.

لذلك فإني آمل أن تلفت هذه الدراسة نظر المسئولين إلى واقعها لكي يتداركوا الجيد منها فيسعون إلى تحسينه والهابط منها فيعملون على رفع مستواه وتحسين أدائه وكذلك توجيه اهتمامهم نحو المكتبة ودورها البارز في الحياة التنموية للبلد.

والله ولي التوفيق.

المؤلف

١٤١٣/١/١هـ

تاريخ المكتبات العامة

في المملكة العربية السعودية

يكاد يجمع المؤرخون أن العرب في العصر الجاهلي لم يعرفوا الكتب والسجلات المدونة، وذلك لاعتمادهم على الذاكرة في حفظ نتاج عقولهم وما يهم حياتهم الفكرية إلا أن الصواب قد يجانب ما سبق حيث يذكر ابن النديم أنه كان في خزانة المأمون كتاب بخط عبد المطلب بن هاشم جد الرسول عليه السلام، في جلد من أدم فيه ذكر دين لعبدالمطلب على أحد رجال اليمن[١] ومعنى هذا أن كتابات الجاهلية قد بقيت وتوارثتها الأجيال اللاحقة حتى القرن الثالث الهجري على الأقل: ولا مجال للشك في كتابة هذا الدين فقد كانوا في الجاهلية يكتبون الديون والأحلاف والهدنة أي العهود والمواثيق[٢].

ولقد كانت الكتابة منتشرة في مكة قبل الإسلام ، لأنها مركزًا تجارياً[٣]، وكانت الحضارة فيها أوسع مما حولها. ويذكر البلاذري أنه كانت فيها سبعة عشر رجلاً يكتبون[٤] وسبع نساء كن يكتبن أو يعرفن القراءة. هذا إلى جانب ما ذكره المؤرخون عن اجتماع حوالي ستين كاتباً عند الرسول عليه الصلاة والسلام لكتابة الوحي، وما أثبتته الحفريات الحديثة لقرية الفاو من انتشار الكتابة بشكل يبعث على الإعجاب بمواطنيها[٥]، وقد كانت مكة والمدينة المنورة موضع اهتمام حكام المسلمين وزعمائهم وأدبائهم وأثريائهم وذلك بحكم مكانتها الدينية والعلمية في قلوب العالم الإسلامي، فنقلوا إليها كثيراً من نفائس المخطوطات ونوادر الكتب الثمينة حتى أصبحت عامرة بدور الكتب. كما كانوا يحبسون عليها الأوقاف العظيمة لينفق من ريعها من يناط بهم أمر الإشراف عليها والعناية بها، ولكن للأسف الشديد فإن معظم محتويات تلك المكتبات أو الدور قد سلبت أو أتلفتها السيول الجارفة.

لذلك فقد ارتبط تأسيس المكتبات في المملكة بشكل عام بكل من مكة المكرمة والمدينة

المنورة وخاصة مكتبات المساجد والمكتبات الخاصة كما هو الحال في معظم البلاد الإسلامية، حيث اعتاد الناس أن يودعوا في المساجد عدداً من نسخ القرآن وغيره من الكتب الدينية والنافعة كوقف لفائدة المطالعين والمصلين.

ولقد عرفت المملكة العربية السعودية المكتبات العامة منذ زمن مبكر، ففي النصف الأول من القرن الأول للهجرة اتخذ عبد الحكم بن عمرو بن صفوان الجمحي بيتاً في مكة المكرمة فجعل فيه شطرنجات ونردات وفرقات ودفاتر فيها من كل علم وجعل في الجدار أوتاداً فمن جاء علق ثيابه على وتد فيها ثم جر دفتراً فقرأه أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم(٦). **ولهذا يعد عبد الحكم الجمحي صاحب فكرة أول مكتبة عامة تفتح أبوابها** للجمهور، وأنه كان سابقاً منذ مئات السنين للاتجاه الغربي في إنشاء مكتبات عامة تتوافر فيها وسائل ترفيه وتسلية لجذب عامة القراء(٧)، وفي المدينة المنورة كانت لعروة بن الزبير وهو من الفقهاء السبعة بالمدينة مكتبة مهمة تحتوي على العديد من الموضوعات التاريخية والفقهية، التي قام بإحراقها في يوم السحرة سنة ٦٣هـ حينما أحس بالذنب لأن مجموعاتها لا تضم القرآن الكريم(٨)، وفي القرن الخامس الهجري وبالتحديد في عام ٤٨٨هـ أوقف الشيخ محمد بن عبدالله بن فتوح المكناسي كتاب المغرب ستة مجلدات في خزانة للمالكية في خارج الحرم بمكة المكرمة (٩) ، هذا إلى جانب العديد من الخزائن التي كانت تفتح أبوابها للجميع وكان دخولها والمطالعة فيها بالمجان، وكثير منها يقدم الورق والحبر وأدوات الكتابة، كما كان في معظمها مرشدون، يساعدون القراء في إيجاد المصادر التي يبحثون عنها.

فإذا تركنا مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى أنحاء أخرى من المملكة، نجد أن مكتبات خاصة كثيرة قد أنشئت، وكانت ملجأ للدارسين من طلاب العلم والباحثين والأدباء، وقد أسهمت تلك المكتبات بنصيب وافر في مجالات العلم والثقافة.

كما أن لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أثراً كبيراً في إنشاء المكتبات في مناطق المملكة الأخرى، حيث إنه من غير الممكن العثور على مكتبة عامة بمدلولها القديم والحديث

قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، إلا أنه بعد استقرار هذه الدعوة عمد الكثير من الأتباع إلى جمع الكتب والاستزادة منها ونسخ العديد من رسائل الشيخ فتكونت بهذا مجاميع من الكتب المخطوطة. كما جرت العادة بجلب كتب من يتوفى من العلماء إلى مدينة الرياض ليطلع عليها الطلبة(١٠).

ويعزو بكري شيخ أمين نشوء المكتبة العامة في نجد كلها إلى بيوت الأمراء وأحفاد الشيخ حيث تجمع عند المفتي محمد بن إبراهيم وغيره مجموعة كبيرة من هذه الكتب وكانت أول مكتبة عامة أنشئت في الرياض سنة ١٣٦٣هـ أنشأها الأمير مساعد بن عبدالرحمن، التي وضع فيها قدراً صالحا من الكتب، وخصص للمطالعة جناحاً مستقلاً من قصره، وعين فيها موظفاً يعنى بشئونها وأباح لكل زائر الانتفاع بما فيها؛ وكان عمله الخطوة الأولى في إنشاء المكتبات العامة في المملكة كلها عدا الحجاز(١١).

وفي العام ١٣٧٣هـ أسس المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم المكتبة السعودية بالرياض لتقوم وفق إمكانات محدودة بخدمة القراء من المواطنين، وتبع ذلك قيام أمانة الرياض بإنشاء مكتبة عامة بحي الملز في الرياض سنة ١٣٧٨هـ، التي انتقلت مهمة الإشراف عليها فيما بعد إلى وزارة المعارف السعودية لتكون نواة لمجموعة دار الكتب الوطنية التي أنشأتها وزارة المعارف في الرياض سنة ١٣٨٢هـ والتي افتتحت رسمياً سنة ١٣٨٨هـ (١٢).

غير أن تلك المكتبات لم تكن مكتبات عامة بالمعنى الحديث أو المعروف الآن، لكنها على أية حال كانت الخطوة الأولى في بداية الطريق التي تلتها خطوات أخرى.

وعلى الرغم مما عانته تلك المكتبات قديمها وحديثها من قلة الإمكانات وسوء التمويل وانتشار الأمية، فقد استطاع الرعيل الأول من القائمين عليها أن يحافظوا على تراث الأمة وأن يوثقوا تلك المصادر بخاتم المكتبة عبر الفهارس الدفترية وترميمها وتجليدها والعناية بنسخها المختلفة، وأولى معظمهم الخدمة المكتبية عناية فائقة لكي تظل المكتبات مركزاً للعلماء والدارسين توفر لهم ما أمكن من مصادر(١٣). وذلك على الرغم من عدم وجود الأدوات الببليوجرافية المتعارف عليها في الوقت الحاضر، إلا أن متابعتهم الذاتية لأوعية

الفكر المختلفة كانت أسلوباً ناجحاً لتقديم خدمات مرجعية جيدة لمرتادي المكتبات(١٤)؛ بل إن بعضهم قد استحدث وظائف لم تكن معروفة في المكتبات المختلفة مثل وظيفة استنساخ الكتب التي ظلت حتى وقت قريب في معظم المكتبات الرئيسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة أسلوباً ناجحاً يقوم مقام خدمات التصوير والاستنساخ الحالية(١٥)، وغالباً ما كان أمناء المكتبات وخاصة مكتبات الأوقاف المنتشرة في مكة والمدينة إلى عهد قريب من رجال الفكر والمعرفة، وممن أسهموا بدور بارز في الحياة الفكرية والأدبية والدينية، فمثلاً حرص الواقف على مكتبة عارف حكمت بالمدينة على تعيين مشرف عليها وخصه بسكن ملحق بالمكتبة وببعض ريع أوقافه للصرف منها على رواتبه وحاجياته، كما حدد معايير تتناول توصيف وظائف وواجبات المشرف على المكتبة، وقد تعاقب على إدارة هذه المكتبة عدد من المديرين كان بعضهم يمتاز بمعرفة موسوعية بمحتويات المكتبة وبمشاركاته الفكرية الواسعة ومن أمثالهم الشيخ إبراهيم بن أحمد الخربوطي الذي وصفه عبد الله فلبي بأنه عالم(١٦).

وهذا الاتجاه ما هو إلا امتداد لما كان عليه أمناء المكتبات في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية حيث ضمت المكتبات عدداً من الرجال البارزين أمثال يحيى البرمكي وثابت بن فهد وجابر بن حيان وغيرهم؛ وفيما يخص محتويات تلك المكتبات فإن محتوياتها كانت جميعها من الكتب المخطوطة والقليلة العدد والصعبة المنال، لذلك كانت صغيرة الحجم يتولاها أفراد قليلون ولا يستخدمها إلا فئة قليلة متعلمة(١٧).

أما في العصر الحديث وقد عمت النهضة أرجاء المملكة وأخذت بأسباب الحضارة والرقي وتأسست المدارس والجامعات وشق التعليم العصري المنظم طريقه إليها، وانتشرت المطابع ونشطت حركة التأليف والترجمة والنشر فكان أن نشط الاهتمام بالمكتبات تبعاً لذلك وأخذت في الظهور بشكل لم يسبق له مثيل.

ونتيجة لذلك فقد أنشئت في عام ١٣٧٩هـ إدارة عامة للمكتبات تحت إشراف وزارة المعارف تضطلع بإنشاء دور حديثة للكتب في أمهات مدن المملكة، وتعمل على تطويرها وتتبنى الأساليب الحديثة في تنظيمها. وبهذا يصبح عام ١٣٧٩هـ هو العام الحقيقي لظهور المكتبات العامة بمفهومها الحديث في المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من العمر القصير لإدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف إلا أنها استطاعت توفير خدمات مكتباتها العامة من خلال(٥٩) مكتبة عامة منتشرة في جميع أنحاء المملكة كما تشرف الإدارة على دار الكتب الوطنية بالرياض التي تؤدي أيضاً وظيفة مكتبة عامة.

ويلاحظ أن كثيراً من هذه المكتبات العامة تقريباً أنشئ في بادئ الأمر على نفقة الأهالي في المناطق التي توجد بها، ثم ضمت فيما بعد إلى وزارة المعارف[١٨]. وهذا هو سر جمودها وتخلفها عن أداء رسالتها على الوجه الأكمل، فجميعها تقريباً تواجه مشكلات واحدة ومشتركة[١٩]، وترتبط المكتبات العامة جميعها في إطار نظام مركزي تحت إشراف وزارة المعارف فالتزويد وعمليات الفهرسة والتصنيف للمواد تتم مركزياً، وكذلك تتم عمليات اختيار الكتب والمواد المكتبية لمختلف المكتبات العامة عبر جهود خاصة لبعض العاملين في الإدارة العامة دون وجود سياسة مكتوبة يتم الاسترشاد بها في هذا الصدد. وتقوم إدارة المكتبات العامة بشراء نسخ مكررة من كل عنوان يتم توزيعها على مجموعات المكتبات العامة التابعة للوزارة بالمملكة، ومن هنا فإن مقتنيات المكتبات العامة قد تتشابه في مجموعاتها الأمر الذي يجعل منها مكتبات متكررة[٢٠]، وبالتالي يحد من نشاطها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، لافتقارها إلى مجموعات متنوعة متجددة، وعدم وجود برامج للتعاون والتبادل فيما بينها فضلاً عن قلة العاملين بها، فإن نشاطاتها تقتصر على أدوار بسيطة تقوم بها في أضيق الحدود[٢١].

ولانعدام خدمات المكتبات العامة في المناطق الريفية في المملكة العربية السعودية، فقد أصدرت وزارة المعارف في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٨م قرارًا يقضي بتوفير خدمات المكتبات بدون مقابل لكافة الجمهور وذلك من خلال المكتبة المدرسية بالريف السعودي[٢٢]، وعلى الرغم من الانتشار المحدود لمكتبات المدارس، فإن فكرة تقديم خدمات مكتبات عامة من خلال مكتبات المدارس بالريف غير فعالة كمكتبة عامة حقيقية، فالوحدة المخصصة لذلك غير كافية، وعدد العناوين والمجلدات في تلك المكتبات ضعيف أصلاً، وغير متوازن لجذب انتباه الجمهور؛ بل إنها قد جمعت في الأصل لأجل الأبناء قبل الآباء

ولأجل التعليم المدرسي قبل التعليم الذاتي، وبمعنى آخر إن إرضاء احتياجات الكبار من المكتبة رهين بمقدار مطابقة المجموعات (المختارة أصلاً للتلاميذ والطلبة) لاحتياجات الكبار. هذا إلى جانب «محدودية الدور الذي تلعبه المكتبة المدرسية (إن وجدت في المملكة) في العملية التعليمية».(٢٣)

الهوامش

١ ـ أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم. **الفهرست** ، (تحقيق رضا تجدد) طهران: مطبعة دانشكاه، ١٣٥٠، ص٨.

٢ ـ أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ. **الحيوان** . ج ١ ، ط٢، (تحقيق وشرح عبد السلام هارون). القاهرة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ص ٦٩-٧٠.

٣ ـ صلاح الدين المنجد. **دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٨٢، ص ١٣.

٤ ـ أحمد بن يحيى بن جابر المعروف بالبلاذري. **فتوح البلدان**. القسم الثالث. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ٥٨٠-٥٨١.

٥ ـ عبد الرحمن الطيب الأنصاري. **قرية الفاو : الحضارة العربية قبل الإسلام في المملكة العربية السعودية**. الرياض، جامعة الملك سعود، ١٣٧٧، ص ٢٣.

٦ ـ أبو الفرج الأصفهاني. **الأغاني**. ط ٤. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٠، ص ٢٥٣.

٧ ـ يحيى الساعاتي. **الوقف وبنية المكتبة العربية، استبطان للموروث الثقافي** . الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨، ص ٢٣.

٨ ـ محمد كرد علي. **الإسلام والحضارة العربية**. ط ٣ ، جـ ١. القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٨، ص ١٧٦.

٩ ـ تقي الدين محمد بن أحمد المكي الفاسي (ت٨٣٢). **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين** ، تحقيق فؤاد سيد وآخرين، ط ٢. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥، ٢/٧٤.

١٠ ـ بكر شيخ أمين . **الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية**. بيروت ، دار صادر، ١٣٩٢، ص ١٨٣.

١١ ـ المصدر نفسه ، ١٨٣-١٨٤.

١٢ ـ المصدر نفسه ، ١٨٤.

١٣ـ أنس صالح طاشكندي. **التأهيل المهني في مجال المكتبات بالمملكة العربية السعودية، دراسة مسحية** (رسالة ماجستير). جدة، قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٢، ص ٦٣-٦٤.

١٤ ـ المصدر نفسه، ص ٦٦.

١٥ ـ عباس صالح طاشكندي. « مخطوطات الحرمين الشريفين، قطعة من تراثنا الفكري الإسلامي، «**مجلة الفيصل**» . س ١ ، ع١ ، رجب ١٣٩٩، ص ١٣.

16 - J. B - Philby. - **A pilgrim in Arabia**. - London, - Robert Hale Limitd,- 1964. - P. 64.

١٧ ـ أنس طاشكندي، ص ٦٧.

١٨ ـ مصطفى مقبول حلاوة «التخطيط لبرنامج توسع مكتبي على مستوى المملكة». **مجلة كلية اللغة العربية** بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٧، ١٣٩٧، ص ٥٢٩.

١٩ ـ المصدر نفسه.

٢٠ ـ محمد محمد الهادي «تقرير عن تطور إدارة المكتبات العامة». الرياض ، إدارة المكتبات العامة ، وزارة المعارف ، ١٩٨٠، ص ٧-٩.

٢١ ـ أنس طاشكندي، ص ٧٧.

٢٢ ـ «خمس وأربعون مكتبة جديدة في مدارس القرى» ـ **عكاظ** (١٣٩٨/١١/١٧) ـ

العدد ٤٥٢٣ ـ السنة الرابعة ـ الصفحة الأخيرة.

٢٣ ـ هاشم عبده هاشم «المكتبات المدرسية في المملكة العربية السعودية»، **مكتبة الإدارة**، مج ١٣، ع ١، المحرم ١٤٠٦، ص ٢٩٨.

العوامل المؤثرة في نشر وتطور

المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية

تتأثر المكتبات العامة في نشأتها وتطورها بمجموعة من العوامل المنبثقة من البيئة المحيطة بها وذلك بحكم موقعها في المجتمع. والمكتبة مهما كان نوعها لا تقوم من فراغ، ولكنها توجد في بيئة متفاعلة اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً وثقافياً وذات ضغوط كثيرة تؤثر على أهدافها، كما تفرض عليها علاقات وارتباطات مع الجماعات والمنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع، وكل ذلك يؤثر بشكل أو بآخر على صياغة خدمات المكتبة بل وعلى أهدافها وسير العمل والأداء بها. لذلك تظل المكتبة أكثر المؤسسات في المجتمع تأثراً بأي تغير فيه.

ولعل من أهم هذه العوامل التي تؤثر في تطور المكتبة العامة وتحديثها في أية دولة من الدول رغبة الدولة في جعل هذه المكتبات ذات دور ثقافي عام، أو ذات دور أيديولوجي يخدم النظام والفلسفة الاجتماعية، أو ذات دور تعليمي خصوصاً بالنسبة لتعليم الكبار وعدم الردة إلى الأمية، أو ذات إسهام إيجابي في تطويع الاكتشافات العلمية والتقنية في خدمة المجتمع أو التوعية العلمية للجمهور هذا إلى جانب العوامل الأخرى مثل التنشئة الأسرية للطفل في المجتمع ومقدار سعي العائلة ذاتها إلى المعرفة أو اعتمادها على حلول جاهزة مبنية على خبرات الأجيال السابقة. ثم يأتي دور المدرسة ثم الجامعة في استخدام الطفل والتلميذ والطالب لمصادر المعلومات، ناهيك عن نسبة الأمية وتوزيع السكان، **وعاداتهم الاجتماعية، وضعف القوة الذاتية للمواطنين ومنافسة وسائل الإعلام الأخرى ..** إلى آخر تلك العوامل التي تؤثر على المكتبات والمعلومات وتحد من استخدامها.

والمكتبات العامة في المملكة العربية السعودية شأنها شأن المكتبات الأخرى تتأثر بعدة عوامل أهمها الحقائق الجديدة التي ظهرت منذ بداية هذا القرن، والتي حددها عباس طاشكندي في النقاط التالية[1] :

١ ـ التراث الديني.

٢ ـ ظهور الطباعة والمطابع.

٣ ـ الدعوة السلفية.

٤ ـ تطور التعليم .

٥ ـ حركة تشجيع التأليف ودعم المؤلفين.

هذا إلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والطبيعية التي كان لها أكبر الأثر في دعم وانتشار المكتبات العامة في أنحاء مختلفة من البلاد.

الظروف الطبيعية والمناخية :

تشغل المملكة العربية السعودية القسم الأكبر من الجزيرة العربية، وتبلغ مساحتها نحو ٢,٢٥ مليون كم٢، وتتألف أراضيها من سهول ساحلية مثل سهول الأحساء المطلة على الخليج العربي في الشرق وسهول تهامة المطلة على البحر الأحمر في الغرب، كما تحتوي أراضيها على جبال وهضاب يتروح ارتفاعها ما بين ١٢٠٠ ـ ٢٠٠٠ م مثل جبال السروات في الغرب وهضبة نجد بالداخل. كما يتميز الداخل بانتشار مناطق رملية صحراوية شاسعة مثل صحراء النفود والدهناء والربع الخالي الذي يعد أكثر الصحاري وعورة في العالم.

ومناخ المملكة بوجه عام حار صيفاً وبارد شتاء مع رطوبة عالية على السواحل صيفاً وتعتدل الحرارة على المرتفعات في الصيف. والأمطار قليلة، وتسقط في الشتاء باستثناء منطقة عسير التي تسقط عليها الأمطار صيفاً وشتاء.

وتعد العواصف الرملية أو تصاعد الغبار من ظواهر الطقس الملحوظة التي تؤثر على المناطق الشرقية من المملكة بصورة رئيسية، وتستمر ٢٣-٣٠ يوماً وخاصة في فترات ما بعد ظهر كل يوم. أما بقية مناطق المملكة فنادر ما تحدث فيها هذه الظاهرة لقلة وجود الأرض الرملية، ولذلك التركيب الجيولوجي المعقد لأراضي المملكة تأثير واضح على توزيع المدن

والقـرى والـزراعـة والاتصـالات والمنـاخ، والتي بدورها تؤثر عـلى نشـر وتطور خــدمـات المكتبات العامة.

وقد تفـرض تلك التركـيبة الجـغرافيـة المعقـدة للبلاد بعض الصعـوبات والمشكلات التي تجعل من العسير على المكتبات المتنقلة خدمة القرى الواقعة على المناطق الجبلية والصحراوية وذلك بسبب صعـوبة إقامة طرق صالحـة للسير، كمـا يؤثر المناخ بشكل مباشر وكـبير على المكتبـات فمثلاً قـلة وسائل التهوية والـتبريد والتدفـئة في المكتبـات العامة المتـوافرة بالمملكة يجعل هذه المكتبات مكاناً غير مريح ولا يطاق في بعض الأحيان بالنسبة للمستفيدين.

كمـا أن الرطوبة العاليـة لها تأثيرها ومسـاوئهـا على مواد المكتبـات وصيـانتها. كـما أن الرياح القادمة من الصحراء غالباً ما تجعل صيانة المواد والحفاظ عليها أمرًا صعبًا.

العوامل الإدارية والسياسية:

تحتل المملكة العربية السعودية مركزاً قيادياً بين دول العالم الإسلامي من الناحية الدينية، وأصبح طابعهـا الديني صفة بارزة لها، وقد قـامت المملكة في الأصل على أساس الإصلاح الديني، وتوسـعت بتوسع وانتشـار الدعوة الإصـلاحية. وهي تحـوي الأماكن المقـدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتستقبل أفواج الحجاج الذين يتزايد عددهم من عام إلى عام.

والنظام الملكـي هو نظام الحكم في المملكـة حيث يرأس البـلاد الملك، وقـد تم توحـيـد البلاد تحت راية المرحوم جلالة الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ في عام ١٩٣٢م.

ويشكل الإسلام الأسـاس في المعاملات فـي البلاد فهـو دستور البـلاد ومصدر قـوانينها ونظمهـا المختلفة. ولذلك فـقد كان للدين الإسلامي أثره البـالغ في ظهور المكتبـات، حيث حثت الشـريعة الإسـلامية على التـعلم، وكرمت العلم والعلمـاء، وأكبرت منزلـة المتعلمين، ودعت إلى طلب العلم والتـعلم لبناء الحضـارات وتعميـر الأرض، وتيسيـر سبل الحـياة لبني البشر. هذا إلى جانب تأثيـر الدين الإسلامي على نوعية وطبيعـة المواد المقتناة ومنع اختلاط

النساء بالرجال مما يستوجب إقامة قاعات منفصلة للنساء وتكرار المواد مما قد يثقل ميزانيات المكتبات.

وتنقسم المملكة العربية السعودية إدارياً إلى خمس مناطق إدارية: المنطقة الوسطى المعروفة تاريخياً باسم نجد وعاصمتها الرياض، والمنطقة الغربية المعروفة تاريخياً باسم الحجاز وكبرى مدنها مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف، والمنطقة الشرقية المعروفة تاريخياً باسم الأحساء (الحسا) وعاصمتها الدمام، والمنطقة الجنوبية المعروفة تاريخياً باسم عسير وعاصمتها أبها، وأخيراً المنطقة الشمالية وعاصمتها حائل.

وكان لهذا التنظيم الإداري والسياسي للبلاد أثر مباشر على الطريقة التي تطورت بها خدمات المكتبات لأن هذه الخدمات كانت دائما من شأن الحكومة المركزية.

لذلك لم يكن للاختلافات في التقاليد والاحتياجات المحلية أي أثر، أو لم تنعكس على خدمات المكتبات التي نمت في كل منطقة من البلاد.

كما كان استقرار الحكم في المملكة العربية السعودية عاملاً إيجابياً في ازدهار المكتبات، فمنذ اليوم الأول من وجودها تحملت الحكومة مسئولية تطور البلاد الثقافي، بما في ذلك خدمات المكتبات لكل السكان، التي انعكست في خطط التنمية الخمسية.

ونتيجة أيضاً لذلك الاستقرار والرخاء والهدوء الذي تنعم به المملكة، فقد شهدت البلاد في عهد آل سعود نهضة عمرانية وصناعية وتجارية كما كانت خزانة الأموال العامة عامرة الامر الذي حدا بالدولة للقيام بإصلاحات كثيرة فاهتمت ببناء المدن والمساجد وطرق المواصلات ووسائل الاتصالات الحديثة وكذلك المستشفيات الكبرى والعناية بنزلائها وبناء القصور والمباني الضخمة، وإنشاء الميادين الفسيحة وزرعها ..

وبهذا الرخاء والثراء والغنى الذي تنعمت به المملكة أيام آل سعود يعد عهدهم عهداً ذهبياً تحسنت فيه أحوال الناس المادية، وازدهرت ازدهاراً فائقاً وبخاصة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود.

العوامل الاجتماعية :

بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٠م حوالي ١١,٧٨٩,٠٠٠ نسمة وبزيادة سنوية تتراوح ما بين ٤ – ٥ ٪ وبكثافة ١,٧ أشخاص في كل كم٢ (٢). وتبلغ المساحة الكلية للمملكة حوالي ٢,٢٥ مليون كم٢، ويمكن تصنيف سكان المملكة إلى فئتين: فئة سكان المدن وتصل أعدادها إلى أكثر من ٦٥٪ وفئة سكان القرى والبوادي وتقدر نسبتها بـ ٣٥٪ من إجمالي السكان وتتناقص هذه النسبة سنوياً بحوالى ٦٪ بسبب الهجرة إلى المدن.(٣)

ويتصف سكان المملكة بالفتوة أي بوجود وفرة في عدد صغار السن والشباب وقلة في عدد الكهول والشيوخ، إذ أن ٧٠٪ من السكان في المملكة من فئات الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥- ٢٥ سنة. كما يقدر معدل المواليد بحوالي ٧,٢٪ ومعدل الوفيات بحوالي ٧ أشخاص في الألف نسمة، كما يتراوح متوسط أعداد أفراد الأسرة السعودية ٤- ٥ أشخاص، يصل معدل العمر إلى ٦٤ سنة، نسبة الإناث حوالى ٥٣,٤٨٪ من إجمالي السكان.(٤) كما يقدر الدخل السنوي للفرد السعودي حوالي ٢٠,٤٠٠ ريال. وبلغ مجموع العاملين في المملكة في عام ١٩٨٦م حوالي ٣,٥٣٠,٠٠٠ وأن نسبة كبيرة منهم تصل إلى ٤٢,٨٪ تعمل في المجال الزراعي نتيجة التوسع في المساحة المزروعة، وقد بلغت أعداد العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات في العالم نسبة تزيد على ٦٥٪ في عام ١٤٠٧هـ. مما يدعو إلى توفير خدمات مكتبات عامة لهم.

وغالبية سكان المملكة من أصل عربي باستثناء مزيج طفيف من جنسيات أخرى في مناطق الحرمين الشريفين .

ويمتاز المجتمع السعودي المسلم بالتدين والصلاح والتوجه نحو العلم، حيث يهتم عامة الناس بالعلم وتقدير العلماء واحترامهم، وقيام العلماء بواجبهم في الإصلاح والأمر بالمعروف ونشر العلم والاهتمام بالتربية الإسلامية وحفظ المجتمع من الفساد وما يؤثر على عقيدته كما كان لصلاح الأمراء وتشجيعهم للعلماء الدافع الكبير لعجلة الإصلاح والإرشاد في المجتمع السعودي.

إن الكيفية التي يقضي بها الشباب أوقات فراغهم بما هو مفيد ونافع عامل إيجابي في تطوير خدمات المكتبات العامة وانتشارها إذ أن المنافسة الشديدة للوسائل الأخرى للتسلية ولقضاء وقت الفراغ ، مثل السيارة وأفلام الفديو والتلفاز والمذياع والمقاهي... إلخ، قد تؤدي إلى حرمان الأفراد من الوقت الذي يسمح لهم بتذوق القراءة الجادة المجدية المركزة **وهذا ما يحدث بالفعل بين الشباب بالمملكة حيث يفضل البعض منهم التسكع في الشوارع** والأسواق وركوب السيارات أو على الأقل مزاولة الأنشطة الرياضية والاجتماعية دون الاهتمام بارتياد المكتبات العامة أو مزاولة قراءة الكتب الجادة.

كما أن العادات الاجتماعية والدينية في المملكة التي لا تسمح للنساء بالاختلاط بالرجال تتطلب إنشاء مكتبات خاصة بهم أو على الأقل تخصيص قاعات أو مواعيد منفصلة لهم، مما قد يؤدي إلى تكرار المواد وبالتالي يثقل ميزانيات المكتبات.

كما أن وحدة الدين واللغة لشعب المملكة العربية السعودية قد سهل إلى حد كبير عملية توفير خدمات مكتبات فعالة فمثلاً بناء مجموعات المكتبات بالمملكة ليست بمشكلة، كما أن وحدة اللغة قد سهلت بشكل كبير الانسياب الحر للمواد المكتبية والمعلومات والأفكار.

إلا أن طبيعة الريف السعودي قد تؤثر سلباً على نشر وتطور خدمات المكتبات العامة، **حيث تتميز المناطق الريفية بالمملكة بقلة السكان والبداثية المتناهية، كما أن المسافات بينها** شاسعة ومتباعدة هذا إلى جانب عدم الإقبال على الكتاب بسبب انتشار الأمية التي تصل إلى ٥٠٪.

العوامل التعليمية :

لقد اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية منذ توحيدها في عام ١٩٣٢م. بتشجيع التعليم، فأسست كثيراً من دور الحضانة والروضات والمدارس والمعاهد والجامعات التي

التحق بها آلاف مؤلفة من أبناء الشعب الراغبين في التعليم، كما أرسلت أعداداً كبيرة من الطلاب للدراسة بالخارج للتأهيل العالي، وكان من المفترض أن يقابل هذا الانفجار المتزايد على التعليم زيادة طبيعية في أعداد المكتبات في المملكة، فأغلب المدارس في الوقت الحاضر ليس بها مكتبات وفي حالة وجود مكتبات بتلك المدارس فإنها وللأسف تعاني الكثير من المشكلات والصعوبات وخاصة نقص الأيدي المؤهلةوالمدربة ونقص الميزانيات المخصصة لها وعدم وجود أماكن ومبان خاصة بها.

إن النمط السائد في التعليم في المملكة يقوم على أساس التلقين وقياس القدرة على الاستيعاب والتحصيل دون أن يلقي بالاً إلى إنماء القدرة على التفكير أو طلب المعلومات لمواصلة التعليم بعد ذلك مما ينعكس بصورة مباشرة على استخدام مصادر المعلومات في المجتمع. والحقيقة أن الإيمان بدور المكتبة في العملية التعليمية لم يتبلور بعد إلى واقع ملموس وأدى ذلك إلى عدم الإقبال على المكتبات ومراكز المعلومات في المملكة والعالم العربي.

إن لارتفاع نسبة الأمية بالمملكة العربية السعودية أثراً سلبياً على نشر وتطوير المكتبات إذ تشكل الأمية عقبة كأداء في تنمية المكتبات ومراكز المعلومات، لذلك لابد للمكتبات أن تلعب دوراً في محو الأمية، فكلما زادت نسبة المتعلمين زادت الحاجة إلى استخدام المكتبة.

كما أن الرقابة الحكومية على المطبوعات لأغراض سياسية أو دينية له أثره السلبي في إقبال البعض على المكتبة وذلك لمحدودية ونوعية مجموعاتها.

العامل الاقتصادي :

يعتمد الاقتصاد السعودي اعتماداً كبيراً على صناعة النفط، إذ تعد المملكة ثاني أكبر منتج للنفط في العالم إذ بلغ إنتاجها في عام ١٤٠٩هـ حوالي (٥,١) مليون برميل يومياً. كما يدر عليها النفط حوالي(٦٦,٥) بليون ريال وذلك من إجمالي الإيرادات البالغة (١٠٤,٧) بليون ريال في عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ. هذا إلى جانب عناية الدولة بالمنتجات

الأخرى مثل الصناعة والتجارة والزراعة، فقد بلغت أعداد المصانع في البلاد في عام ١٤١٠هـ أكثر من (٢٠٠٠) مصنع تستخدم (١٤٧,٦) ألف عامل، كما تم الكشف عن (٤٢٠٠) من أنواع المعادن... هذا إلى جانب العناية بالمساحات المزروعة، التي وصلت بالوطن إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وقد أدت الحركة الصناعية الكبيرة في مجال النفط في المملكة في بداية ١٩٨٠م إلى انتعاش اقتصادي، إذ بلغ متوسط دخل الفرد في المملكة في عام ١٩٧٩م حوالي ١١,٥٠٠ دولار أمريكي .

إن الارتفاع المفاجئ في دخل المواطن السعودي أوجد عنده أولويات أخرى غير القراءة وارتياد المكتبات، وأصبح يهتم بالوسائل الترفيهية وشغل أوقات فراغه بأمور مسلية أخرى غير القراءة. وعند انكماش الطفرة الاقتصادية أخذت البلاد تعاني مثلها مثل البلاد الأخرى في العالم من أزمة اقتصادية مما اضطرها إلى تخفيض الإنفاق العام وبالتالي تقليص حجم المخصص للمكتبات بوجه عام.

كما أدت زيادة معدلات التضخم في أسعار المطبوعات والمرتبات والأجهزة والصيانة إلى ترشيد الإنفاق على المكتبات ومصادرها مما دفعها إلى الاشتراك في الشبكات والنظم التعاونية وتكثيف العمل التعاوني والأخذ بالأساليب التقنية الحديثة في تيسير خدماتها للمستفيدين، وكذلك الأخذ بالأساليب العلمية في الإدارة المالية وتعميق أساليب دراسة احتياجات المستفيدين بهدف تقليص حجم المجموعات وتوفير الاحتياجات الفعلية والحقيقية لهؤلاء المستفيدين.

العوامل الثقافية :

شملت البلاد نهضة علمية وثقافية مباركة على الرغم من عمرها الزمني القصير، فقد نافست كثيراً من البلدان في العلوم والآداب والعمران والصناعة وزخرت البلاد بالعلماء

والشعراء والصناع وغيرهم، ويرجع الفضل في هذا إلى تشجيع أمراء البلاد لرجال العلم والأدب حيث تلقوا دعماً واسعاً، وذلك بإيجاد المناخ المناسب لظهور حركة التأليف والترجمة فشجعت الحكومة المؤلفين ودور النشر بسخاء واهتمت بتطوير الصحافة السعودية وبسائر الوسائل الإعلامية الحديثة كالإذاعة والتلفاز وبإقامة النوادي الأدبية والثقافية والعلمية، وما مهرجان الجنادرية الذي يعقد كل عام إلا مظهر من مظاهر الثقافة والتراث الشعبي الأصيل. ومثل ذلك المعارض التي تقيمها المملكة خارج حدودها في عواصم العالم المتعددة فهي كذلك من مظاهر وجودها الثقافي والحضاري. كما ازدهرت الفنون ولا سيما الرسم منها كما ازدهرت الصناعات اليدوية والمسرح، وكذلك نشطت الحركة الرياضية نشاطاً ملحوظاً. ولقد صاحب هذا الازدهار ازدهار آخر في المكتبات ومراكز المعلومات.

ولقد لعبت الاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة دوراً بارزاً في التغلب على عزلة بعض المجتمعات في المملكة حيث مكنتهم من الاتصال بمختلف مدن ودول العالم ومتابعة أخباره وأحداثه المختلفة.

كما أن للرقابة المفروضة على الصحافة والنشر أثراً على تطور المكتبات وانتشارها.

وسائل الاتصالات وطرق المواصلات:

لقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات جيدة في مجال تحسين وسائل الاتصال والمواصلات، فأغلب المدن والقرى السعودية تتصل - ببعضها في وقتنا الحاضر - بشبكة طرق جيدة، تلك التي تمكن من الاتصال السريع إلا أن هناك بعض القرى التى لاتزال تفتقر إلى الطرق الصالحة للسير، وهده الظروف قد تعرقل سير عملية تقديم خدمات المكتبات لهذه القرى، فلا يمكن للمكتبة المتنقلة - إن وجدت - في كثير من الأحيان الوصول إليها، ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للبدو والقاطنين في الصحراء، وذلك لقلة أو وعورة الطرق الصالحة للسير عليها.

كما تمتلك المملكة شبكة خطوط سكك حديدية محدودة. وللمملكة منافذها البحرية على الخليج العربي والبحر الأحمر ومنافذها الجوية المنتشرة في معظم أرجاء البلاد.

ويمكن لهـذه الوسـائل أن تلعب دوراً جيـداً في تسـهيـل عمليـات اسـتيـراد ونقل المواد والأجهزة الضـرورية للمكتبات. كمـا شهدت أنظمة الاتصالات بالمملكـة تطوراً ملموساً، فقـد تم توفير أحدث وأفـضل الخدمات التلفزيونـية وخدمات الناسـوخ «الفاكس» والتلكس والبرق والبريد ووسائل الاتصال الأخرى.

وقد ساعدت هذه الوسائل والخدمات الجيدة في نقل المعلومات وسرعة توصيلها داخل المملكة وخـارجهـا، كمـا ساعـدت على ربط شبـكات الإعارة بـبعض المكتبـات بالداخل والخارج.

كمـا يمكن لوسـائل الاتصال وخـاصة المذياع والتلفـاز في المملكة أن يقـوما بدور جـيد وذلك بإعداد برامج توعـية عن أهمية المكتـبة ودورها في خدمة المجتمع إلا أن دور الإذاعة والتلفـاز السـعودي ـ وللأسف ـ فـي هذ المجال لا يزال مـحـدوداً رغم ما يـحمل من آمـال كبيرة؛ بل كان لهما أثر سلبي على الميول القرائية للشباب وبالتالي ارتياد المكتبات.

العامل المهني :

ومن مظاهر النشاط العلمي الذي تشـهده البلاد ، تلك المكتبـات العلمية والثقـافية على اخـتلاف أنواعـها، التـي تضم بين جنباتهـا مـصادر العلوم والفـنون، في كل فن من الفنون العلمية والثـقافية، وكمـا ذكرنا سابقاً فـإن تأسيس المكتبات بشكل عام في المـملكة العربية السـعـودية قد ارتبـط بالمدينتين المقـدستين مـكة المكرمـة والمدينة المنورة وخـاصة مكـتبـات المساجد والمكتبات الخـاصة ـ كما هو الحال في معظم البلاد الإسلامـية ـ حيث اعتاد الناس أن يودعوا في المساجد عـدداً من نسخ القرآن الكريم وغيره من الكتب الدينية والنافـعة وقفاً لإفادة المطالعين والمصلين.

وقد عرفت البلاد ـ كما أسلفنا ـ المكتبات العامة منذ زمن بعيد يرجع إلى النصف الأول من القرن الأول الهجري حيث تأسست أول مكتبة عامة ثم تطورت تلك المكتبات مع مرور الزمن وتضاعفت حتى وصلت أعدادها في الوقت الحاضر إلى سبع وستين مكتبة بنهاية عام ١٤١٢هـ.

كما عرفت البلاد المكتبات المدرسية منذ عام ١٣٧٩هـ في بعض مدارسها إلا أنه وفي كل الأحوال لا يمكن أن يطلق عليها مكتبة؛ لأنها مجرد مجموعات من الكتب العامة اختيرت مركزياً من قبل «الإدارة العامة للمواد التعليمية» بوزارة المعارف بالرياض، ودون النظر للاحتياجات الفعلية للمنهج الدراسي وللتلاميذ ومستوياتهم التعليمية. وقد، وضعت تلك المجموعات في دواليب صغيرة وصناديق بالفصول الدراسية وبلا تحديث لفترات طويلة.

لذلك لم تحقق المكتبات المدرسية في المملكة أية ثقافة نوعية؛ لأن النظرة إليها لم تتغير من كونها مجرد وسيلة ثانوية في «العملية التعليمية إلى كونها أداة أساسية في العملية التعليمية».(٥)

وفي خطوة متقدمة لوزارة المعارف، فقد أقرت الوزارة مادة «المكتبة والبحث» ضمن مناهج المدارس الثانوية وذلك في ١٤١٢/٤/١٠هـ، كما قامت بالفعل بتوظيف العديد من خريجي المكتبات والمعلومات في السلك التدريسي بهدف التدريس والعناية بالمكتبة المدرسية.(٦)

ولم يكن للمكتبة الوطنية إلى وقت قريب أي وجود .. لا كمؤسسة ، ولا كمنشأة .. ولا كوظيفة تؤدى عن طريق أية مؤسسة ثقافية أخرى (٧) ،إلا أنه في عام ١٤١٠ هـ أصدر خادم الحرمين الشريفين أمره بتأسيس مكتبة وطنية أطلق عليها مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، وهي في الأصل تأسست لتكون معلماً تذكارياً يخلد ذكرى تولي خادم الحرمين الشريفين لمهام الحكم في عام ١٤٠٢هـ والتي أسهم أهالي مدينة الرياض في تكاليف إنشائها، وأشرفت أمانة مدينة الرياض على تنفيذها.(٨) وقد بلغ عدد مقتنياتها من أوعية المعلومات

٢٢١,٣٤٦ مادة و١٥٠ موظفاً أغلبهم من المتخصصين في المكتبات والمعلومات.[٩]

ورغم تلك الخطوة التاريخية فإنه وإلى وقتنا الحاضر لا يوجد بالبلاد تشريع مكتبي **بالمعنى المتعارف عليه أو معايير تكفل تنمية وتطوير المكتبات ومراكز المعلومات كما أن نظام** الإيداع لم يصدر إلا مؤخراً وذلك في ١٤١٢/٩/٥هـ، كما صدر قبل ذلك وبالتحديد في ١٤١٠/٥/١٩هـ نظام لحماية حقوق المؤلف بالمملكة.

وكانت أكثر المكتبات حظاً هي المكتبات الجامعية حيث وفرت لها الدولة ميزانيات ضخمة وموظفين على مستوى عال من التأهيل، حتى أصبحت تضاهي كثيراً من المكتبات العالمية، بل تفوقت على نظيراتها العربية.

وتمتد جذور المكتبات الجامعية في المملكة إلى عام ١٣٧٧هـ، حينما تأسست أول مكتبة جامعية بجامعة الملك سعود، ومع مرور الزمن تضاعفت أعدادها حتى وصلت إلى سبع مكتبات جامعية. هذا إلى جانب العديد من المكتبات الأكاديمية الأخرى المنتشرة في كليات البنات التابعة للرئاسة العامة للبنات وفي المعاهد العليا المختلفة، وقد بلغ مجموع مقتنيات المكتبات الجامعية السبع في عام ١٤٠٠هـ (٢٥٣٤٢٥٤) وعاء.[١٠]

أما بالنسبة للمكتبات المتخصصة في المملكة وخاصة في المجالات العلمية والتقنية فهي حديثة عهد ، إذ لا يكاد يتجاوز عمر أقدمها أربعين عاماً ، وهي مكتبة أرامكو **ومكتبة وزارة البترول والثروة المعدنية،التي أنشئت في عام ١٣٧٥ هـ[١١] هذا وقد بلغ عددها الاجمالي أربعاً وثلاثين مكتبة متخصصة في عام ١٤٠٨ هـ [١٢] .**

كما شهدت البلاد إنشاء مراكز متطورة للمعلومات تعتمد على أحدث الأساليب التقنية الحديثة لمعالجة المعلومات وتحليل البيانات، ومن أمثلتها مركز المعلومات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التي أنشئت في عام ١٣٩٧هـ والمركز الوطني للمعلومات الاقتصادية بوزارة المالية.

وهكذا نجد أن إمكانية قيام شبكة وطنية للمكتبات والمعلومات قد أصبح حقيقة وواقعاً ملموساً في المملكة.

وقد حرص المكتبيون واختصاصيو المعلومات أن يكون لهم دور بارز لمواكبة التقدم الذي أحرزته المكتبات ومراكز المعلومات، وذلك بأن يكون لهم ملتقى دائم لمناقشة اهتماماتهم وقضاياهم في مجال المهنة. لذلك وبالتحديد في عام ١٤٠١هـ تبنت جامعة الملك سعود توصية اللقاء الأول للمكتبيين السعوديين الذي نظمته عمادة شئون المكتبات بالجامعة في الفترة بين ١٩-٢٢/٥/١٤٠٠هـ بخصوص إنشاء جمعية المكتبات السعودية، وتم إعداد اللائحة الأساسية للجمعية ووافق المجلس العلمي بالجامعة عليها في اجتماعه الحادي والعشرين بتاريخ ١٢/٨/١٤٠١هـ، ولكن بقي الأمر متوقفاً عند هذه المرحلة دون أي حراك لتنشيط الفكرة والأخذ بها.(١٣)

إن هذا الانتشار السريع للمكتبات في المملكة قد استلزم إعداد جيل من المتخصصين المؤهلين للقيام بإدارتها وتنظيمها بعد ازدياد الطلب على المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة في حفظها واسترجاعها، الأمر الذي جعل المسئولين عن التعليم يدركون أهمية توفير مجالات تعليم المكتبات للراغبين من الجنسين سواء عن طريق التدريب السريع أو عن طرق التعليم المنتظم في المراحل دون الجامعية والجامعية والعليا.

وقد ارتبط الإعداد الرسمي لاختصاصيي المكتبات والمعلومات في المملكة أساساً بإنشاء قسم المكتبات والمعلومات، بجامعة الملك عبد العزيز في عام ٩٣ ـ ١٣٩٤هـ، إلا أن المحاولات الأولي للإعداد المهني سبقت القسم بقليل بتنظيم بعض الدورات التدريبية التي قام بها معهد الإدارة العامة بالرياض منذ عام ٨٨ ـ ١٣٨٩هـ، وتلاه افتتاح قسم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عام ٩٤ ـ ١٣٩٥هـ، ثم في جامعة الملك سعود عام ١٤٠٦هـ، وجامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ، وأخيراً كلية الآداب بالرياض التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات عام ١٤٠٤هـ.

هذا إلى جانب الدراسات العليا التي بدأت عام ١٣٩٦هـ ببرنامج للماجستير في علم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز. وقد بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير منذ إنشاء القسم إلى نهاية العام الجامعي ١٤٠٩هـ واحداً وعشرين خريجاً وتلاه برنامج

للماجستير في علم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٢هـ، وقد بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير بنهاية عام ١٤٠٩هـ خمسة خريجين. وفي العام نفسه بدأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برنامج الدكتوراه. وفي عام ١٤١٠هـ بدأت كلية الآداب بالرياض التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات درجة الماجستير في المكتبات.

بالإضافة إلى ذلك فإن معهد الإدارة العامة قد تخصص في تقديم العديد من الدورات التدريبية مثل برنامج موظفي المكتبات وبرنامج أمناء المكتبات وبرنامج دبلوم دراسات المكتبات، كما أن بعض الهيئات الحكومية قد اهتمت بإقامة بعض الدورات والدراسات والبرامج المكتبية الصغيرة بهدف تدريب الراغبين بمزاولة هذه المهنة لأول مرة، وذلك لتكوين مكتبيين مبتدئين لسد النقص في الأيدي العاملة.

وهكذا يمكن القول إن المكتبات ومراكز المعلومات في المملكة قد واجهت العديد من التغيرات الاجتماعية كنتيجة حتمية لخطط التنمية التي تعتمدها الدولة منذ عشرين سنة، ونتيجة لهذه التغيرات الاجتماعية فقد زادت نسبة التعليم، وزاد عدد المقيمين من غير السعوديين، بما يصاحب ذلك من عادات اجتماعية واختلاف في التقاليد، وازداد عدد السيارات وتعقدت وسائل المواصلات، وازداد حجم سكان المدن وكذلك زادت رقعتها وازداد النزوح من القرى، وظهرت طبقات اجتماعية جديدة تتميز بالثراء والبذخ، وكل هذه التغيرات من شأنها أن تستمر مع كل خطة جديدة للتنمية.

لذلك؛ فإن المكتبات لا تستطيع أن تتجاهل هذه التغيرات الاجتماعية وهي تخطط للتوسع والنمو في المستقبل.

هذه هي أهم العوامل المؤثرة في نشر وتطوير المكتبات العامة، والملاحظ أن جميع هذه العوامل متداخلة مع بعضها وليست منفصلة، فكلها تؤثر مجتمعة في تطور المكتبات العامة وفي توسيع خدماتها.

الهوامش

١ - عباس صالح طاشكندي. «صناعة الكتاب السعودي» ، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، ع١١، رجب ١٤٠٠، ص ١٤٦ - ١٥٦.

2 - Ahmed A. - Al-Shoshan. "Saudi Arabia: the Country Profile", In "Faolwho - International Conference on Nutrition", Rome - Italy, Dec, 1992.

٣- المصدر نفسه.

٤ - المصدر نفسه

٥ - هاشم عبده هاشم . «المكتبات المدرسية في المملكة العربية السعودية». **مكتبة الإدارة**، مج ١٣ ،ع ١، المحرم ١٤٠٦، ص ٣٠٢.

٦ - عكاظ - ع ٩٢١٧٤، الخميس ١٤١٢/٤/١٠هـ. ص ٣٣.

٧ - عبد العزيز محمد النهاري. «المكتبة الوطنية في المملكة العربية السعودية»، **مكتبة الإدارة** ، مج ١٣، ع ١، المحرم ١٤٠٦، ص ٢٨٩.

٨ - «خادم الحرمين الشريفين يوجه بتخصيص عشرين منحة لموظفي مكتبة الملك فهد الوطنية للدراسة العليا في المكتبات والمعلومات»، **أخبار المكتبة**، ع ١، ربيع الآخر ١٤١٢، ص ١.

٩ - نشرة عن مكتبة الملك فهد الوطنية ، ص ٥.

١٠ - يحيى محمود الساعاتي، «**الاختيار والتزويد في المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية**»، (رسالة دكتوراه) قسم المكتبات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٠٣.

١١ - علي عوض المروعي. « **المكتبات المتخصصة العلمية والتكنولوجية بمدينة الرياض**،

دراسة مسحية تحليلية، (رسالة ماجستير)، قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ١٤٠٨، ص ٥٥.

١٢ ـ المصدر نفسه، ص ٥٥ـ ٥٧.

١٣ ـ ناصر محمد السويدان. «المنظمات المتخصصة ودورها في حقل المكتبات والمعلومات»، **مكتبة الإدارة**، مج ١٤، ع ٣، رمضان ١٤٠٧، ص ٧٧.

أثر الخطة الخمسية على المكتبات العامة

بالمملكة العربية السعودية

أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً بالمكتبات ومراكز المعلومات وذلك منذ بدأت تخطط للحاضر والمستقبل في شتى مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، حيث كان للمكتبات وتنميتها نصيب من بنود جميع خطط التنمية الخمسية الخمس، والتي تم تنفيذ أربع منها على مدى عشرين سنة ماضية وبدئ في تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة التي تبدأ من العام ١٤١٠هـ حتى العام ١٤١٥هـ. مما أدى إلى زيادة دورها في التعليم على المستوى الوطني وحل كثير من المشكلات التي تواجهها البلاد.

فالخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ). قد ركزت على إرساء قواعد أساسية فيما يتعلق بالبدء بتنمية هذا القطاع، وقد نصت في أحد بنودها على التالي:

«ستعمد الأجهزة المختصة إلى توسيع وتحسين شبكات المكتبات العامة مع إعطاء الأولوية في ذلك إلى زيادة مجموعات الكتب وتوسعة أقسام النشرات الدورية وتزويد المكتبات بالأثاث والأجهزة التي تحتاجها»(١)

وفي موضع آخر أكدت الخطة على:(٢)

(أ) العمل على تحسين أوضاع المكتبات العامة القائمة حالياً عن طريق تزويدها بمزيد من الكتب والأثاث والأجهزة.

(ب) إنشاء مبان لخمس من المكتبات الحالية الموجودة ، في مبان مستأجرة.

(جـ) تأسيس مكتبات جديدة حيثما توجد ضرورة لذلك مع إعطاء أولوية لإنشاء مكتبة في الطائف.

لذلك فقد تبنت كل من وزارة المعارف ووزارة الحج والأوقاف، وهما الوزارتان المسئولتان عن المكتبات العامة خلال السنوات الخمس ١٣٩٠-١٣٩٥هـ بعض البرامج لتحسين أوضاع المكتبات العامة القائمة، وبالفعل فقد تم تنفيذ عدد من الإنشاءات الجديدة شملت أهم المكتبات العامة كمكتبة ابن عباس التاريخية بمدينة الطائف، والمكتبة العامة بالمدينة المنورة، وكذلك إعادة ترميم عدد من المكتبات العامة التابعة للوزارتين المذكورتين، كما شملت التحسينات إعادة تجهيز عدد كبير من المكتبات بالأثاث والأجهزة المناسبة. وقد بلغت أعداد المكتبات العامة التي أنشئت آنذاك إحدى عشرة مكتبة وأربعة وأربعين موظفاً و ١٨٨,٠٨٦ وعاء.

وفي الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) كانت الاستراتيجية الأساسية فيما يتعلق بخطة التنمية الثقافية تنص على أنه:

«انطلاقاً من مبدأ استمرارية التعليم فإن وزارة المعارف تعمل على توسيع برامجها لإثراء الشعب السعودي فكرياً، وتوجه عناية خاصة إلى نشر المكتبات العامة وإنشاء المتاحف والمحافظة على الأماكن التاريخية والاستكشافات الأثرية، وذلك عن طريق تحسين المكتبات العامة في المملكة ضمن برنامج التجديد، وإعادة البناء بما يساير التصميمات الحديثة للمكتبات وزيادة نشاط المكتبات، حيث أصبحت تشمل المعارض السنوية لفنون الطلاب ومعارض الكتب التي تعرض فيها المطبوعات الجديدة في مختلف التخصصات».(٣)

وفي إطار تحقيق هذه الاستراتيجيات فقد حددت الخطة عدداً من الأهداف الرئيسة اختصت بعضها بتنمية نظم المكتبات السعودية وكانت أهم هذه الأهداف هي التالية:(٤)

١ - توسيع نظام المكتبات العامة وتحسين تجهيزات المكتبات.

٢ - إنشاء متحف وطني لإتاحة الفرصة أمام السعوديين لزيادة معلوماتهم عن التراث الديني والثقافي والاجتماعي، وبالتالي زيادة تقديرهم وتفهمهم لهذا التراث.

٣ - تطوير تجهيزات دارة الملك عبد العزيز وأوجه نشاطها باعتبارها مكتبة رئيسية ومركزاً للبحوث والنشر والثقافة يختص بشبه الجزيزة العربية عامة والمملكة العربية السعودية بوجه خاص.

أما البرامج والمشروعات التي اعتمدت لتلك الخطة فكانت كالتالي:(٥)

١ - إتمام إنشاء المكتبة السابق اعتمادها (التي سوف يتبقى لها ٢٣,٦٪ من الاعتمادات الأصلية) عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ.

٢ - إقامة مراكز للتراجم الشخصية وافتتاح عشر مكتبات عامة جديدة بمعدل مكتبتين كل عام ابتداءً من عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ لزيادة عدد المكتبات العامة من ٢٢ إلى ٣٢ مكتبة مع نهاية الخطة.

٣ - في خلال الفترة من ١٣٩٦/١٣٩٧ - ١٣٩٧/١٣٩٨هـ يتم إنشاء مبنى لمكتبة كبيرة وخمسة مبان لمكتبات متوسطة وعشرة مبان لمكتبات صغيرة تحل محل المكتبات الحالية.

لذلك قامت الجهات الحكومية المسئولة بتنفيذ عدد من المشاريع المهمة، فتولت وزارة المعارف إنشاء عدد من المكتبات العامة الكبيرة في عدد من المدن الرئيسة بالمملكة كجدة والرياض ومكة المكرمة والطائف والمدينة المنورة والدمام والهفوف وأبها وقامت بتجهيزها بالأثاث والأجهزة المناسبة، ورصدت في ميزانياتها المبالغ الخاصة بتزويد هذه المكتبات بالمواد اللازمة، وتوسعت في الخدمات المكتبية، بحيث شمل تصميم تلك المباني الحديثة أقساماً للأطفال وقاعات للمراجع وصالات كبرى للعرض والمحاضرات. وأمكن بتلك الخطوة الانتقال من المكتبات العامة المحدودة الخدمات إلى نظم مكتبية حديثة نوعاً ما.

وقد بلغت أعداد المكتبات العامة التي أضيفت خلال الخطة الثانية ست عشرة مكتبة، وثمانين موظفاً و٣٩٩,٥٤٨ وعاء.

ولما كان الاهتمام في الخطتين الخمسيتين (الأولى والثانية) منصباً على التجهيزات الأساسية وخاصة في مجالات المكتبات العامة والجامعية، فقد جاءت الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ) وهي تحمل في طياتها توصيات تتعلق باستكمال عناصر شبكة المكتبات الوطنية عن طريق تأكيدها لضرورة إنشاء مكتبة وطنية ونظام متكامل للمعلومات:

«وهناك تحسينات أخرى تتعلق بتحسين إعداد المخططات العامة للجامعات وتصاميم

المباني الجامعية التي ستأخذ في اعتبارها المواصفات التعليمية للبرامج وكذلك إنشاء مكتبة وطنية ونظام للمعلومات». (٦)

كما أكدت على وزارة المعارف بضرورة زيادة عدد المكتبات العامة كماً وكيفاً مع العناية ببرامج التدريب والتأهيل، إذ تنص الخطة على:

«تنمية قدرة الوزارة (وزارة المعارف) على التخطيط النوعي، وزيادة عدد المدارس والمكتبات العامة والتوسع في برامج تعليم الكبار وتطويره وربط هذه البرامج بدورات تدريبية لاحقة لاكتساب المهارات». (٧)

وفي إطار التخطيط لإنشاء المكتبة الوطنية، فإن الخطة الخمسية الثالثة قد أناطت بوزارة التعليم العالي مهمة إجراء دراسة تمهيدية لإنشاء مكتبة مركزية وطنية. (٨)

وعلى إثر ذلك أصدر وزير التعليم العالي تعليماته بتشكيل لجنة وطنية لدراسة مشروع إنشاء المكتبة الوطنية برئاسة وعضوية وكيل وزارة التعليم العالي، ووزارة الحج والأوقاف، ومعهد الإدارة العامة، ووزارة التخطيط، ووزارة المعارف، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد العزيز وقد توصلت اللجنة، التي عقدت اجتماعاتها في الفترة من ١٤٠٢/٨/٩هـ - ١٤٠٣/٢/٧هـ إلى تصور كامل لإنشاء المكتبة الوطنية ، وقد عُدّ ذلك التصور الكامل قاعدة أساسية تنطلق منها الدراسة التمهيدية لإنشاء المكتبة الوطنية إلى جهة متخصصة تعد الدراسات اللازمة لهذه المكتبة، وبتشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة مشروع المكتبة الوطنية. (٩)

وقد بلغت أعداد المكتبات العامة التي أضيفت خلال الخطة الثالثة تسع مكتبات عامة، وستة وعشرين موظفاً و٨٢,٨٤٤ وعاء.

كما أولت الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) أهمية كبرى للثقافة ، وخصت بالذكر المكتبات لكي تكون إحدى الدعائم الأساسية لنشر الثقافة بالبلاد، حيث أكدت على استمرار الدولة على رعاية وتشجيع انتشار المكتبات وخاصة

العامة (١٠) ، وأن تضاف إلى الخدمات الاجتماعية ومراكز الشباب(١١)، مع تشجيع الطلاب وتعويدهم على الاستفادة من المكتبات، كما نصت الخطة على إنشاء مكتبة وطنية تشتمل على كل مؤلفات الكتاب السعوديين المطبوع منها والمخطوط.(١٢)

وبالفعل تم إنشاء مكتبة وطنية أطلق عليها «مكتبة الملك فهد الوطنية» تأسست في الأصل في ١٤٠٣/١/٢٧هـ لتكون معلماً تذكارياً يخلد ذكرى تولي خادم الحرمين الشريفين لمهام الحكم في عام ١٤٠٣هـ، وقد أسهم أهالي مدينة الرياض في تكاليف إنشائها، وأشرفت أمانة مدينة الرياض على تنفيذها في عام ١٤٠٦هـ، وقام برعايتها منذ البدء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ثم أصدر خادم الحرمين الشريفين أمره بضمها إلى الدولة، واعتبارها المكتبة الوطنية للمملكة في ١٤١٠/٥/١٠هـ.(١٣)

لذلك نجد أن عدد المكتبات خلال الخطة الخمسية الرابعة قد زاد على ما كان عليه إحدى عشرة مكتبة عامة ، و تسعة وعشرين موظفاً و١٢٥,٢٢٠ وعاء ليصبح مجموعها تسعاً وخمسين مكتبة عامة ومئتين واثنين وستين موظفاً و١,١٢١,٩٧٩ وعاء(١٤)، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الرابعة وبدايات الخطة الخمسية الخامسة وبالتحديد عام ١٤١٢هـ.

أما خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) فقد انتقلت إلى مرحلة التقويم والمراجعة لما تم تشييده وإنجازه في الخطط السابقة حيث أكدت الخطة على «وجود حاجة لإعادة تقويم للمقتنيات وإمكانيات التوزيع والخدمة في نظام المكتبات وذلك من خلال إجراء دراسة جدوى إنشاء لجنة وطنية للمكتبات تكون مهمتها:

١ - تطوير خطة رئيسية لكافة المكتبات العامة.

٢ - تقويم كافة المرافق والخدمات ذات العلاقة.

٣ - إتاحة استفادة النساء من المكتبات.

٤ - التوصية بأهداف وسياسات جديدة.

٥ ـ الاضطلاع بمسئوليات للتخطيط والتنسيق والمتابعة والإشراف المتعلقة بخطة تنفيذية للمكتبات القائمة والمزمعة».[١٥]

وهكذا يتضح أن الخطة الخمسية الخامسة تحمل بين طياتها كثيراً من التوجهات والأفكار الجديدة لمستقبل مشرق ومزدهر للمكتبات العامة بالمملكة، وذلك مثل إنشاء لجنة وطنية للمكتبات واستفادة النساء من المكتبات.

ونتيجة لما احتوته تلك الخطط الخمسية من اهتمام بتنمية وتطوير المكتبات بالمملكة، فقد أخذت تنتقل بالبلاد من عصر كانت توجد فيه أعداد قليلة من المكتبات التاريخية التقليدية **إلى عصر تشكل فيه المكتبات نواة لشبكة وطنية، تشمل مختلف أنواع المكتبات والتي تتطور نظمها** وخدماتها من الإطار التقليدي إلى الإطار التقني الحديث الذي يتيح لها سبل الدخول إلى عصر التجهيزات الآلية الحديثة المعقدة.

وقد تطلب هذا الأمر استيعاب أسس مقننة لتنظيم محتويات المكتبات كالفهرسة والتصنيف، والقدرة على استثمار تلك المحتويات عبر وسائل الخدمة المختلفة، كما تطلب هذا الدور فئات معينة من المؤهلين تأهيلاً رفيعاً في مجال المكتبات والمعلومات، لذلك بادرت الدولة ممثلة في وزارة المعارف بابتعاث عدد من الشباب السعودي للتخصص في حقل المكتبات وذلك ابتداءً من عام ١٣٧٨هـ للدراسة في قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة.[١٦]

وتوالت فيما بعد البعثات الدراسية للتخصص في حقل المكتبات والمعلومات من قبل الوزارات والإدارات الحكومية، وخاصة من قبل الجامعات السعودية حيث أنشئت الأقسام العلمية لتدريس علم المكتبات والمعلومات، وكان أول قسم أكاديمي هو قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز، والذي أنشئ في عام ١٣٩٣ـ ١٣٩٤هـ. وقد بلغت أعداد الحاصلين على درجة الدكتوراه حتى وقتنا الحاضر أكثر من سبعة وعشرين سعودياً.

الهوامش

١ - وزارة التخطيط . **خطة التنمية الأولى**، الرياض، ١٣٩٠، ص ٢٨.

٢ - المصدر نفسه، ص ١١٨.

٣ - وزارة التخطيط. **خطة التنمية الثانية**، الرياض ١٣٩٥، ص ٥١٦.

٤ - المصدر نفسه، ص ٥١٧.

٥ - المصدر نفسه ، ٥١٧.

٦ - وزارة التخطيط. **خطة التنمية الثالثة**، الرياض، ١٤٠٠، ص ٢٥٠.

٧ - المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

٨ - المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

٩ - عبد العزيز محمد النهاري. «المكتبة الوطنية في المملكة العربية السعودية» - **مكتبة الإدارة** ، مج ١٣، ع ١ ، المحرم ١٤٠٦، ص ٢٩١.

١٠ - وزارة التخطيط. **خطة التنمية الرابعة**، الرياض ، ١٤٠٥، ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

١١ - المصدر نفسه، ص ٣٧٣.

١٢ - المصدر نفسه ، ص ١٥٤.

١٣ - مكتبة الملك فهد الوطنية. **أخبار المكتبة**، ع ١، ربيع الآخر ١٤١٢، ص ١.

١٤ - وزارة المعارف. جدول بأسماء وأعداد ومقتنيات المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية ، ١٤١٢.

١٥ - وزارة التخطيط. **خطة التنمية الخامسة**، الرياض، ١٤١٠، ص ٣٨٠.

١٦ - أنس صالح طاشكندي. **التأهيل المهني في مجال المكتبات بالمملكة العربية**

السعودية، دراسة مسحية، (رسالة ماجستير)، جدة ، قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٢، ص ٩١.

بعض الدراسات السابقة

يشهد العالم الحديث وعياً متزايداً بأهمية المكتبات، وذلك لما لها من دور فعال ومؤثر في تنمية المجتمعات وتطورها، إذ بدون نظام معلومات فعال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هناك تنمية حقيقية في المجالات المختلفة كالمجال الاقتصادي والاجتماعي، كما أن تقدم المجتمعات ورفعتها مرتبط بشكل كبير بمقدار ما تقدمه نظم المكتبات والمعلومات من خدمات فعالة للمستفيدين، فبلد كالولايات المتحدة الأمريكية قد تحققت منذ زمن طويل من أهمية وحيوية المكتبات في نموها الوطني، فحينما أنشأ الكونجرس الأمريكي اللجنة الوطنية للمكتبات والمعلومات (قانون عام ٩١-٣٤٥)، أكد على ضرورة توفير خدمات مكتبات ومعلومات فعالة ومؤثرة لمواجهة احتياجات الشعب الأمريكي باعتبارها ضرورية وأساسية لتحقيق الأهداف الوطنية للبلد والأمة وللاستخدام الفعال والمؤثر للموارد التعليمية للأمة(١)، كما أكدت كثير من الدراسات عجز كثير من الدول في القضاء الكامل على الأمية وشمولية التعليم ورفع مستوى النظم التعليمية، وذلك نتيجة لعدم وجود نظام مكتبات فعال ومتطور. فمثلاً في العشرينات من القرن الحالي كانت نسبة الأمية في الاتحاد السوفيتي - مثلاً - تتراوح ما بين ٨٠ - ٩٠٪ لذلك اهتمت الحكومة السوفيتية بدعم برنامج لمحو الأمية من خلال تطوير نظام المكتبات، وذلك اعتقاداً منها بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المكتبات في حملاتها لمحو الأمية، وفي بث المعلومات اللازمة للنمو الاقتصادي وفي الخطط التنموية للبلد.(٢)

لذلك ازدهر التعليم في الاتحاد السوفيتي، حينما عُدَّت المكتبة ركيزة أساسية لتوفير المعلومات ومصادرها وإتاحتها لكل أفراد المجتمع.(٣)

وللتأكيد على مدى إسهامات خدمات المكتبات في التعليم فقد ذكر (بينا C. V.- Pen-na) أنه لو قدر للقيادات الوطنية في البلدان المختلفة التعرف على الطرق العديدة التي يمكن

أن تسهم بها خدمات المكتبات والمعلومات في معالجة المشكلات التي تواجه تطور التعليم لما توانوا في طلب المساعدة والعون منها.

وكانت المحاولات الأكثر جدية والأطول زمنياً، التي لاقت بالفعل رواجاً ونجاحاً كبيراً، تلك المحاولات التي بذلت في مجال التعليم، حيث استطاعت المكتبة الإسهام الجدي والمثمر في خدمة المناهج الدراسية وتدعيمها، وفي إكساب الطلاب خبرات متعددة تتصل بالاستخدام العلمي والمفيد لجميع أوعية المعلومات.(٤)

والمكتبة بوصفها مركز اتصال، فإنها قادرة على دعم اتجاهات المناهج الدراسية ذات التوجهات الحديثة، وتحقيق الأغراض المستهدفة منها؛ بل إنها قادرة على تطوير قوة تعليمية قادرة على التغلب على الطرق التقليدية التي تعتمد على التلقين والحفظ والاعتماد على المشاركة الفعالة للمتعلم ونشاطه الإيجابي، وذلك في ظل المتغيرات الحديثة والسريعة التي تجتاح المجتمعات(٥)، وفي المقابل فإن للمشتغلين بالتعليم دوراً فعالاً وفريداً في بناء وتنمية المجموعات وخدمات المكتبة، وذلك لإلمامهم بتغيرات المنهج وإدراكهم لاهتمامات التلاميذ المختلفة.(٦)

لذلك فإنه يقع على عاتق المخططين للتعليم مسئولية كبرى في عَدّ المكتبة الدعامة الأساسية للمناهج الدراسية.

ونتيجة للوعي المتنامي لما للمكتبة من دور فعال ومؤثر في التنمية وتطور الأفراد والجماعات، فقد تزايد الاهتمام بالتخطيط الوطني لخدمات المكتبات والمعلومات وأنشطتها في السنوات القليلة الماضية وذلك لعدة أسباب منها:(٧)

١ - الاهتمام العالمي الكبير بمشكلات المجتمع المعقدة والمتنامية مثل مشكلات التلوث والطاقة والمشكلات الاقتصادية.

٢ - لحل تلك المشكلات تطلب الأمر تصميم برامج وسياسات وطنية بهدف حماية وتحسين نوعية الحياة المختلفة بالبلد.

٣ ـ الإيمان المتزايد بأهمية التخطيط في صنع القرارات السليمة والذي يعتمد في الأساس على توافر المعلومات المهمة وذات الصلة.

وعلى أية حال ، فقد جاءت تلك الخطط عشوائية ولا تنم عن إلمام أمناء المكتبات واختصاصيي المعلومات بأساليب التخطيط المتطورة، حيث لاحظ «بينا Penna» و «موهارد Mohard» أن تلك الخطط غير واقعية إذ أنها لم ترتبط بالتطورات السياسية الداخلية في البلد، ولم يتم التنسيق بشأنها مع الأجهزة المعنية بالتخطيط التربوي، كما أنها لم ترتبط بأية علاقة مع الأجهزة الحكومية صاحبة القرار السياسي والإداري.(٨) ولمعالجة تلك المشكلة بكفاءة وفعالية فقد وجد رواد هذا المجال ضالتهم في التخطيط العلمي المبني على الطريقة العلمية في معالجة الظواهر المختلفة في البلد، فالتخطيط في العادة يساعد على تحديد أهداف المكتبة أو مركز المعلومات، وكذلك تقرير كيفية تحقيق الأهداف بواسطة رسم الخطط والبرامج المؤثرة ، وبذلك فإن التخطيط وكما يعرفه «كونتز Koontz» هو عملية ذهنية تتضمن الاختيار الواعي للحلول، وعلى أساسه ترتكز القرارات الإدارية طبقاً للأهداف والحقائق والتقديرات المدروسة من قبل. وفي تعريف آخر لكونتز بأنه «نشاط يهدف في النهاية إلى إعداد خطة لتكون بمثابة المرشد والدليل التنفيذي لها» .(٩)

ولابد أن تتم عملية التخطيط على مراحل متتالية، إذ تتوقف كفاءة وفاعلية كل مرحلة على درجة النجاح في أداء المراحل السابقة لها. ولذلك لابد من القيام بعدّة خطوات متتالية لإعداد الخطة والعمل على تنفيذها. ولقد أعد عدد من العلماء أمثال «كونتز Koontz»(١٠) و «كمبر Kemper»(١١) و «بريتون Breton»(١٢) قائمة بالخطوات الضرورية لإعداد الخطط اللازمة، وقد فضل «كمبر Kemper» الخطوات التالية:

١ ـ تحديد أهداف واقعية وواضحة.

٢ ـ تشخيص الأوضاع الحالية.

٣ ـ الوعي بمدى الحاجة إلى إعداد خطة.

٤ ـ التنظيم بهدف التخطيط الاستراتيجي.

٥ ـ تقرير احتياجات المستقبل والتنبؤ بها.

٦ ـ الأهداف المحددة.

٧ ـ التعرف على البدائل واختيار البديل الأمثل.

٨ ـ وضع خطة عمل.

٩ ـ الحصول على الموافقة.

١٠ ـ وضع الخطة موضع التنفيذ.

وعى الرغم من أن التخطيط الوطني لخدمات المكتبات والمعلومات من الموضوعات الجديدة في الإنتاج الفكري لعلم المكتبات والمعلومات، فقد أسهم عدد لا بأس به من الكتاب البارزين بدراسات رائدة في مجال التخطيط للمكتبات ومراكز المعلومات، والتي منها دراسات «موهارد Moharhard» و«بينا Penna»[١٣] و«جودمان Goodman»[١٤]، وأخيراً «فوسبر Vosper»[١٥]، وعلى أية حال فإن أعظم الجهود والتوجهات الرئيسة في عملية التخطيط لخدمات المكتبات قد بدأت على المستوى العالمي، حيث قامت منظمة اليونسكو بدور قيادي ورائد ليصبح التخطيط للمكتبات حركة عالمية.

ففي بداية عام ١٩٦٤م نشطت منظمة اليونسكو في التخطيط لخدمات المكتبات في الدول النامية، إذ نظمت العديد من الحلقات الدراسية واللقاءات العلمية في عدد من المدن، مثل مدينة «عبدان» بنيجيريا[١٦]، ومدينة «كمبالا» بأوغندا[١٧]، ومدينة «كولومبو» بسيلان[١٨] ، ومدينة «كيتو» بأكوادور[١٩]، بهدف التخطيط الوطني لخدمات المكتبات والمعلومات.

ونتيجة لتلك الحلقات واللقاءات البناءة، تم استخلاص مجموعة من الخطط النموذجية التي يمكن تلخيص بعض ملامحها المهمة فيما يلي:

١ ـ تشكيل لجنة أو هيئة تكون مسئولة عن تطوير المكتبات.

٢ ـ المسح الشامل لمصادر المكتبات واحتياجاتها الحالية والمستقبلية.

٣ ـ مسح الكثافة والتوزيع السكاني، وكذلك التعرف عى أنظمة التعليم ونسبة الأمية واللغات السائدة والقوانين والتشريعات.

٤ ـ التعرف على الخدمات الإقليمية للوحدات المحلية، حيث الموارد وخدمات المكتبات غير الكافية.

٥ ـ التنسيق والتعاون بين المكتبات العامة والمدرسية والجامعية.

٦ ـ إعداد خطة قصيرة وطويلة الأجل.

٧ ـ الاعتمادات المالية الملائمة.

٨ ـ تدريب الأفراد لمواجهة احتياجات القوى العاملة.

ومن الأمثلة الحية على خطط المكتبات طويلة الأجل التي عملت منظمة اليونسكو على تنفيذها إنشاء المكتبة العامة في مدينة دلهي في عام ١٩٥١م، وقد تلتها سلسلة من مشاريع المكتبات العامة المشابهة في كل من مدينة «مدلين» بكولومبيا ومدينة «إيتوجو» في شرق أفريقيا، ومن الأمثلة الأخرى على نشاطات منظمة اليونسكو الملحوظ تأسيس معهد التخطيط الدولي بمدينة باريس في عام ١٩٦٣م. وقد احتوى المنهج المعد أساساً للقائمين على التخطيط التربوي في الدول النامية على اعتبار تخطيط خدمات المكتبات جزءاً لا يتجزأ من التخطيط التربوي.

وقد مكنت الخبرات التي اكتسبها خبراء اليونسكو من تلك الحلقات الدراسية واللقاءات العالمية السابقة الذكر في مجال المكتبات والمعلومات، والتي عقدت في كثير من البلدان ـ مكنتهم من تكوين خلفيات جيدة لمعالجة المشكلات التي تواجهها المكتبات ومراكز المعلومات. وقد تجلت إسهاماتهم في إثراء الإنتاج الفكري في مجال التخطيط

للمكتبات بعدد قيم من الإرشادات المهمة التي تعين القائمين على التخطيط في التخطيط الفعال والبناء لمختلف المكتبات ومراكز المعلومات، ومن تلك الدراسات القيمة الدراسة التي أعدها كل من «دوليير Dolier»[٢٠] و «بينا Penna»[٢١] و «سويل Sewell»[٢٣،٢٢]

بعض النماذج العالمية المتبعة في التخطيط لنظام وطني للمكتبات:

إن التعرف على النماذج العالمية المختلفة والمتبعة في التخطيط لنظام وطني للمكتبات أمر ضروري وجزء لايتجزأ من التخطيط السليم[٢٤]، لذلك فإنه يتحتم على الدول النامية الإفادة من خبرات الدول، وخاصة المتقدمة في مجال التخطيط السليم للمكتبات[٢٥]، ومن الأمثلة النموذجية للتخطيط للمكتبات ما أكده «ماكلرين Mc Clarren» عند استعراضه لنظم المكتبات بالولايات المتحدة من أن فكرة النظم هي وليدة الهدف السامي للمكتبة العامة بتوفير خدماتها للجميع[٢٦]، كما أكد بأنه منذ وقت مبكر وبالتحديد في عام ١٩٣٦م كان مجموع عدد الولايات التي وضعت خططاً وبرامج لتطوير مكتباتها يزيد على خمس وأربعين ولاية[٢٧]، وفي العام نفسه أيضاً أوصى «جوكل Joekel» بتطوير المكتبات الإقليمية، كما أكد على ضرورة أن يكون للمؤسسة الحكومية دور قيادي رائد في التخطيط الإقليمي للمكتبات، وفي تنظيم مجالس إقليمية لها[٢٨]. وبعد مدة قصيرة بادرت لجنة التخطيط لما بعد الحرب التابعة لجمعية المكتبات الأمريكية بإعداد خطة وطنية لخدمات المكتبات العامة، وقد أوصت الخطة التي صدرت في عام ١٩٤٨م بالتركيز على إنشاء وحدات أكبر لخدمات المكتبات. كما ذكرت بأن الدور الكبير الملقى على عاتق المؤسسات الحكومية في تطوير المكتبات هو التخطيط على المستوى الوطني، وذلك من خلال مجال الخدمات والتنسيق بين المصادر القائمة[٢٩]. كما يزخر الإنتاج الفكري بعدد وافر من الخطط المشابهة لتوفير أفضل الخدمات بالمكتبات ومن أمثلتها الخطط التي وضعها كل من «ليج Leigh»[٣٠] و «بينج Bunge»[٣١] و «رايك Rike»[٣٢].

وفي بريطانيا فإن الحدث الأهم في تاريخ التخطيط للمكتبات، هو إعادة تنظيم

وتشكيل خدمات المكتبات، وذلك بدمج عدد من المكتبات الوطنية في مكتبة واحدة أطلق عليهـا «المكتبة البـريطانية» وهذه المكتبات هـي «مكتبة المتحف البـريطاني» سابقاً و«المكتبة الوطنية لمراجع الاختراعـات العلمية» و «المكتبة الوطنية المركزية» و «المكتبة الوطنية للإعارة في مجال العلوم والتقنية» وأخيراً «الببليوجرافيا الوطنية البريطانية».

وقد وفر المجلس للمكتبة التي يشرف على إدارتها كثيراً من الموارد المادية والبشرية لتقديم خدمات مكتبات مميزة على المستوى الوطني، لذلك فإن تركيبة المكتبة البريطانية تعد الحل الأمثل والنموذج المميز لإعادة تنظيم وتشكيل خدمات المكتبات في أية دولة من دول العالم[٣٣]، وفي كندا فإن «فيوليت كوفلين Voilet Coughlin» أثناء دراسته للمشكلات التي تواجهها المكتبات الكندية قد توصل إلى أن الطريقة الأكثر فعالية لتوفير خدمات مكتبات كافية وفعالة في المناطق الريفية هي من خلال وحدات مكتبية كبرى تدعمها أموال الضرائب التي تدفعها الحكومات المحلية. هذا بالإضافة إلى المعونات الإقليمية[٣٤]. وفي تركيا أوصى «مصطفى أكبولتMustafa Akbulut » بإنشاء هيئة وطنية تشرف على عمليات التخطيط والتنسيق والتطوير الأمثل للمكتبات العامة في تركيا[٣٥]، وفي رسالته للدكتوراه حول المكتبات في أثيوبيا فقد أوصى «سولومون جيني كريستون Solomon Gebne Christos» «بإنشاء هيئة مركزية واحدة بهدف تنسيق خدمات المكتبات وأنشطتها في البلاد [٣٦] ، وفي دراسة لخدمات المكتبات في أفغانستان أكد «إدوارد ريد سميث Edward Reid - Smith» على ضرورة وجود سياسة وطنية مدعومة بقانون فعال، وذلك بهدف تطوير نظم المكتبات في الدول[٣٧]. ولأهمية تدريب وتعليم العاملين في المكتبات في أي توسع للمكتبات وخدماتها فقد أكد سميث على ضرورة الاهتمام بالتعليم المهنى أولاً وقبل كل شيء بحيث يسبق إنشاء المكتبات، كما لاحظ الحاجة الماسة إلى « تغيير أو تعديل اتجاهات أو مواقف المستفيدين نحو المكتبات»[٣٨] ، كما يرى أن المشكلة الشائعة والمشتركة بين كثير من الدول النامية هي اعتبار الكتاب عهدة مالية بدلاً من النظر إلى فحواه ومدى الإفادة منه[٣٩].

كما أكدت دراسة «ديفيد كيزر David Kaser & others » حول خدمات المكتبات

في ثماني دول أسيوية على تشابه المشكلات التي تواجهها مكتبات تلك الدول الثماني مما يدعو إلى القيام بمسح وطني وتخطيط شامل، وبقوانين وتشريعات جديدة وذلك لضمان التوسع في خدمات المكتبات ونشرها وقيام جمعية مهنية للمكتبات(٤٠).

كما أكدت «ألما جوردون Alma Jordan» في دراستها لخدمات المكتبات في جزر الهند الغربية «West Indies» على ضرورة الاهتمام بخدمات الإعارة المتبادلة وأوجهها التعاونية باعتبارها وسيلة اقتصادية فعالة لإصلاح المكتبات(٤١).

وفي دارسة لمشكلات المكتبات بالمكسيك أوصى «بول بيكسلر Paul Bixler» بإنشاء مكتبات نموذجية رائدة في الأقاليم أو المناطق المختلفة من البلاد ليسترشد بها عند إقامة أو تأسيس مكتبات بالبلاد. وهذه المكتبات المقترحة إما أن تكون مكتبات عامة للكبار أو للأطفال الذين حرموا طويلاً من خدمات المكتبات ومن متعة القراءة أيضاً(٤٢).

وفي تناوله لموضوع التخطيط لخدمات المكتبات بالدول النامية، أكد «س. ف بينا C. V. Penna» على ضرورة إعطاء الأولوية للعائد الاقتصادي والتعليمي والثقافي الذي نجنيه من توافر خدمات متطورة للمكتبات لكي تأخذ المكتبات مكانها الطبيعي والصحيح في التنمية الوطنية(٤٣). كما أكد «بينا» على ضرورة التخطيط لمواجهة متطلبات وتطلعات المستقبل التي تفرضها التنمية الوطنية المتسمة بالسرعة(٤٤). وفي تناوله لمشكلات التخطيط لخدمات المكتبات في الدول النامية، أكد على ضرورة دمج المكتبات العامة الصغيرة في نظام مكتبي كبير. كما أنه يرى ضرورة قيام تنسيق وتعاون كامل بين مختلف المكتبات بالبلاد، وكذلك ضرورة التفكير في ميكنة خدمات المكتبات وأنشطتها المختلفة وذلك لرفع مستوى المكتبات بالدول النامية(٤٥).

ومن الدراسات الأخرى التي لها صلة بالموضوع دراسة «شعبان خليفة» التي أكد فيها على ضرورة «العناية بخدمات المكتبات عن طريق تأسيس جمعية مكتبات وطنية، وبإنشاء نظام إيداع واعتماد حقوق الطبع والمؤلف»(٤٦).

وفي مقالة «لظهير الدين خورشيد» حول وضع المكتبات ومراكز المعلومات في المملكة

العربية السعودية، فإنه يرى أن المشكلات التي تواجهها المكتبات ومراكز المعلومات بالبلاد تعود إلى أسباب عديدة منها: «الافتقار إلى التخطيط الوطني للمكتبات والمعلومات، والحاجة إلى موظفين محليين مدربين ومؤهلين،وغياب جمعية وطنية للمكتبات والمعلومات».(٤٧)

ويقدم «علي النملة» بعض الحلول لمشكلة نقص الأيدي العاملة بالمكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية. والتي يمكن حصرها فيما يلي: تعليم علوم المكتبات والمعلومات، وإنشاء جمعية وطنية للمكتبات والتخطيط الوطني الشامل للمكتبات والمعلومات، وأخيراً الدعاية والإعلان للمكتبة ودورها في خدمة المجتمع والتشجيع على الانخراط في مجال خدمة الكتاب.(٤٨)

وفي محاولته لدراسة دورالمكتبة العامة بتنمية المجتمع في المملكة العربية السعودية، فقد أكد «علي الصوينع» على أن المكتبات العامة تواجه مشكلات كثيرة وحادة تتعلق بالبناء والتنظيم والمجموعات والخدمات. كما أكد على خضوع المكتبات العامة بالمملكة لدراسات بعيدة كل البعد عن المجتمع واحتياجاتهم، وأن التخطيط لها لم يعط الأولوية التي يستحقها. وأخيراً توصل إلى عدة توصيات أهمها: إنشاء نظام وطني شامل للمكتبات العامة لإيصال خدماتها إلى جميع فئات المجتمع السعودي مع إنشاء شبكة تعاونية تضم جميع أنواع المكتبات بالمملكة العربية السعودية.(٤٩)

كما أكد «مصطفى حلاوة» بأن المكتبات العامة في المملكة لازالت تعاني من التخلف والجمود وذلك لعدة أسباب من أهمها: تعدد الأجهزة المشرفة على المكتبات العامة بين عدة وزارات ومصالح حكومية مختلفة لا تربطها ببعضها أية صلة، مما أدى إلى انعدام التعاون والتنسيق بينها. هذا إلى جانب عدم الوعي بأهمية المكتبات في التنمية والتربية والبحث والثقافة. لذلك فقد أوصى بالعمل على توفير حد أدنى على الأقل من خدمات المكتبات العامة لكافة أفراد المجتمع، وذلك بإيجاد نظام متكامل ومترابط من الوحدات المكتبية العامة مما يستلزم إعداد خطة وطنية لنشر وتطوير خدمات المكتبات العامة بالمملكة.(٥٠)

وفي حديث «حمادي التونسي» عن المكتبات العامة بالمدينة المنورة والمشكلات التي

تواجهها، وخاصة فيما يتعلق بالتناقض الملموس في الإجراءات الإدارية المتعددة وانعدام التنسيق أو حتى مجرد التعاون فيما بينها، وذلك نتيجة لارتباطها بعدة أجهزة حكومية أوصى بإقامة تشكيل مكتبي يجمع هذه المكتبات المتعددة تحت سياسة واحدة وإجراءات متحدة، ولتعمل جميعها جاهدة لأهداف واحدة واضحة... وينتهي إلى القول إن إنشاء «إدارة وطنية للمكتبات العامة» على مستوى المملكة بصلاحيات واختصاصات متميزة سيكون له أثر إيجابي فعال في النهوض بالمكتبات العامة بالمملكة، وإلا فلا أقل من أن يكون هناك تشكيل مكتبي على مستوى المدينة أو المنطقة والتنسيق بين هذه المكتبات بما يخدم الصالح العام، ويحقق الإفادة الكاملة من مجموعات المكتبات المختلفة ولاسيما أن مجموعات كل مكتبة على حدة لا تعد كافية لخدمة القارئ وتقديم المعلومات اللازمة.(٥١)

كما يؤكد «صالح عاشور» بأن وضع المكتبات في المملكة لا يتناسب مع برامج التنمية الطموحة التي تعيشها المملكة، إذ لا يوجد إلى يومنا هذا برنامج لتنمية وتطوير خدمات المكتبات، هذا إلى جانب غياب التشريعات الخاصة بإنشاء وتحسين وضع المكتبات الموجودة حالياً، كما أن عدد المكتبات في المملكة بالنسبة للتعداد السكاني قليل جداً، إضافة إلى أن خدمات المعلومات في هذه المكتبات تقليدية إلى حد كبير إذ أن معظم خدماتها تقتصر على الخدمات الفنية فقط.(٥٢)

وهكذا يتضح مما سبق تشابه العناصر المكونة للخطط الرامية لتنمية وتطوير نظم المكتبات في دول العالم المختلفة، وأن للحكومة دوراً مباشراً ومهماً في وضع السياسات الوطنية للمكتبات. ومن الملامح الأساسية للخطط مركزية الإجراءات ولا مركزية الخدمات. كما يجب اعتبار التخطيط لخدمات المكتبات جزءاً لا يتجزأ من التخطيط التعليمي والعلمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي لأي بلد أو إقليم.

لذلك؛ فإن الباحث وضمن تلك الأطر والنماذج السابقة سيحاول رسم خطة لإنشاء نظام وطني للمكتبات العامة في المملكة العربية السعودية.

الهوامش

1. - U. S. National Commission on Libraries and Information Science. **Toward a National Program for Libraries and Information Services: - Goals for Action.** - Washington, D. C., 1975. - p. 5.

2. - L. R. McColvin. - **The Chance to Read: - Public Libraries in the World Today.** - London: - Phoenix House, - 1956. - p. 143.

3. - George S. Counts. **The Challenge of Soviet Education.** - New York: McGraw - Hill, 1957. - p. 195

4. - C. V. Penna. - **Planning of Library and Information Services.** - 2nd ed., revised and enlarged by P. H. Sewell and Liebaers. - Paris: UNESCO, 1970. - p. 29

5. - Ibid.

6. - H. J. Abraham Goodman. "Planning and Plans for National Library and Information Services." **Encyclopedia of Library and Information Science**. 22, 348.

7. - Ibid. - p. 346

8. - Foster E. Mohrhardt and Carlos V. Penna. "National Planning for Library and Information Services." Advances for Librarianship. 5 (1975) 62 - 83

9. - Harold Koontz and Cyril O'Donnel. Principles of Management. 4th ed. New York: McGraw - Hill, 1968. - p. 81

10. - Ibid. - p. 94 - 98

11. - Robert E. Kemper. "Strategic Planning for Library Systems." Thesis --D. B. A. University of Washington, 1967. - pp. 38 - 177

12. - Preston P. LeBreton and Dale Henning. **Planning Theory**. Englewood Cliffs, New Jersey: - Prentice Hall, 1961. - p. 14

13. - Mohrhardt and Penna., op. cit., - p. 63

14. - Goodman., op. cit.

15. Robert G. Vosper . National and International Library Planning." A Paper presented at International Federation of Library Associations, General Council, Fortieth Meeting, Los Angeles, University of California, Los Angeles, 1974

16. - Frank Gardner. "Regional Seminar on the Development of Public Libraries in Africa." UNESCO Bulletin for Libraries. 17 (March - April, 1963) 106 - 122

17. - A. MacBrome. "The Organization and Planning for Library Development in Africa." UNESCO Bulletin for Libraries. 25 (September, 1971) 246 - 251

18. - Evelyn J. A. Evans. "Meeting of Experts on National Planning of Library Services in Asia." UNESCO Bulletin for Libraries. 22 (May - June, 1968) 114 - 118

19. - "Meeting of Experts on the National Planning of Library Services in Latin America; Report." UNESCO Bulletin for Libraries. 20

(November - December, 1966) 285 - 286

20. - Jacques D'olier and B. Delmas. Planning National Infrastructures for Documentation Libraries and Archives. Paris: UNESCO, 1974

21. - Penna., - **op. cit.**

22. - P. H. Sewell. - The Planning of Library and Documentation Services. - Paris: UNESCO, 1969.

23. - P. H. Sewell. "Development of Library Services: The Basis of their Planning and Assessment." Journal of Librarianship. 2 (January, 1970) 32 - 42

24. - Penna., - **op. cit.,** - p. 49

25. - Ibid. - p. 15.

26. Robert R. McClarren. "State Legislation Relating to Library Systems." Library Trends. 19 (October, 1970) 235 - 236

27. - William C. Haygood. "Library Planning in the United States." ALA Bulletin. 30 (March, 1963) 138 - 146

28. - Carleton B. Joeckel. - The Government of the American Public Library. - Chicago: University of Chicago Press, 1939. - pp. 334 - 337

29. - Carleton B. Joeckel. "Post War Planning for the Public Library." Public Library Management. 26 (December, 1944) 357 - 362

30. - Robert D. Leigh. - The Public Library in the U. S.: The General Report of the Public Library Inquiry.- New York: Columbia University Press, 1950

31. - Charles A. Bunge. "Statewide Library Surveys and Plans: Development of the Concept and Some Recent Patterns." The Library Quarterly. 36 (January, 1966) 25 - 37

32. - Galen E. Rike. - Statewide Library Surveys and Plans: An Annotated Bibliography, 1956 - 1967. - Springfield, Illinois: - Illinois State Library, 1968.

33. J. M. Plaister. "Cooperation in England." Library Trends. 24 (October, 1975) 417

34. - Violet L. Coughlin. - Larger Units of Public Library Service in Canada. - Metuchen, N. J., 1968. - 267

35. - Mustafa Akbulut. **Planning for the Development of Public Libraries in Turkey.** - Dissertation. - University of Pittsburgh, 1975. - p. 144.

36. - Solomen Gebre-Christos. - **A Survey of the Major Libraries of Ethiopia.** Dissertation. - University of Southern California, 1977. - p. 148.

37. - Edward R. Reid-Smith. "Library Development in Afghanistan." UNESCO Bulletin for Libraries. 27 (January - February, 1975) 21.

38. - Ibid. - p. 21

39. - Ibid.

40. - David C. Kaser, Walter Stone and Cecil K. Byrd. - Library Development in Eight Asian Countries. - Metuchen, New Jersey: The Scarecrow Press, 1969. - pp.68 - 69.

41. - Alma Theodoro Jordan. - The Development of Library Service in the West Indies Through Interlibrary Cooperation. - Metuchen, New Jersey: The Scarecrow Press, Inc., 1970. - p. 20.

42. - Paul Bixler. - The Mexican Library. Metchen, New Jersey: The Scarecrow Press, Inc., 1969. - p. 5.

43. - Penna., op. cit., - p. 16.

44. - Ibid. - p. 15

45. - Ibid. - p.14

46. - Shaban A. Khalifa. "Libraries in Saudi Arabia." Leads. 20 (1) (1978) 1 - 5

47. - Zuhiruddin Khurshid. "Libraries and Information Centers in Saudi Arabia." International Library Review. 11 (October, 1979) 417 - 419

٤٨ - علي إبراهيم النملة . «العجز في القوى العاملة وتأثيره على الكتاب»، عالم الكتب، مج ٥، ع٣، المحرم ١٤٠٥، ص ٤٨٣ - ٤٩٢.

49. - Ali S. Sowaine. - **Public Library Planning and Community**

Development in Saudi Arabia. Thesis-M. L. S. University of Denver, Graduate School of Librarianship, 1979 - p. 37.

٥٠ ـ مصطفى مقبول حلاوة . « التخطيط لبرنامج توسع مكتبي على مستوى المملكة»، **مجلة كلية اللغة العربية** بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٧، ١٣٩٧، ص ٥٠١ـ٥٣٤.

٥١ ـ حمادي علي محمد التونسي . **المكتبات العامة بالمدينة المنورة ، ماضيها وحاضرها**، (رسالة ماجستير)، قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز ،١٤٠١، ص ١٤٤.

٥٢ ـ محمد صالح عاشور. **المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية ، حاضرها ومستقبلها**، الرياض، دار المريخ ،١٤١٢، ص ١٢.

الأوضاع الحالية

للمكتبات العامة في المملكة العربية السعودية

للتعرف على مدى فعالية المكتبة وخدماتها وقدرتها على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها، فقد وضعت جملة من المعايير والمقاييس للحكم على مدى ملاءمة خدماتها المكتبية ومواكبة مقتنياتها لاحتياجات المجتمع بكل فئاته المختلفة، لذلك لابد من التقييم الشامل لكل من مواردها وخدماتها، لأن التقييم ما هو إلا وسيلة لبلوغ الأهداف التالية:[(١)]

١ ـ التحقق من سير العمل في المكتبة بصورة طبيعية ومستمرة دون ظهور عوائق أو تأخير.

٢ ـ اكتشاف الأخطاء والانحرافات عن الخطط الموضوعة لنمو المكتبة وتوسعها.

٣ ـ تحديد الوسائل التي يمكن بها تصحيح الأخطاء وملء الفجوات.

٤ ـ تسهيل وضع الخطط المستقبلية وتحديد الاحتياجات.

٥ ـ تزويد إدارة المكتبة بمعلومات مفصلة تلقي الضوء على السياسات المستقبلية.

٦ ـ تحسين أداء الموظفين لأعمالهم وتشجيع المنافسة بينهم لغرض زيادة الإنتاج والمحافظة على مستوى عالٍ ومستمر بكفاءة.

٧ ـ التأكد من أن الطاقات قد استغلت بالكامل وبالكفاية المطلوبة، وعلى أساس المواصفات الفنية، ووفقاً للمعايير الموضوعة.

ونتيجة للدراسة التي قام بها الباحث في عام ١٤٠٢هـ ـ للحصول على درجة الدكتوراه ـ في المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية، وللمعايشة الفعلية لسنوات طوال لأوضاعها الراهنة، فقد تبين للباحث بأن غالبية المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية لم تكن في يوم من الأيام موضوع دراسة جادة ودقيقة بهدف التخطيط لخدماتها ومواردها. ولذلك كان لزاماً علينا التعرف على المكتبات العامة في المملكة، وبالذات التابعة لوزارة المعارف ومدى نجاحها في تأدية واجباتها نحو المجتمع الذي أنشئت من أجله.

توزيع المكتبات العامة بالمملكة

يتضح من الجدول رقم (١) وكذلك من الخريطة رقم(١) بأن المنطقة الوسطى قد تفوقت على المناطق الأخرى في عدد المكتبات العامة، حيث بلغت ثلاثاً وثلاثين مكتبة عامة تليها المنطقة الغربية، وبها أربع عشرة مكتبة عامة منها ثماني مكتبات تاريخية.

كما تشير تلك الإحصاءات إلى عدم تكافؤ الفرص بين المناطق؛ بل إن مدينة الرياض وحدها يوجد بها خمس مكتبات عامة بينما لا يزيد عدد المكتبات العامة في جدة على مكتبة واحدة فقط، وذلك على الرغم من أن عدد سكان مدينة جدة لا يقل كثيراً عن سكان الرياض، انظر جدول رقم (٢).

كما أن عدد المكتبات في المملكة يبدو قليلاً، حيث إن في المملكة ما يزيد على اثنتين ومئة مدينة وأكثر من (١٠٣٦٤) قرية وهجرة.

جدول رقم (١)

توزيع المكتبات العامة حسب المناطق

المنطقة	عدد المكتبات العامة التابعة لـ				الإجمالي	النسبة ٪
	وزارة المعارف	وزارة الحج والأوقاف	دار الإفتاء والدعوة والإرشاد	إدارة الحرمين الشريفين		
الوسطى	٣٢		١		٣٣	٤٨,٥٢
الجنوبية	٩				٩	١٣,٢٣
الشرقية	٧				٧	١٠,٢٩
الغربية	٦	٦		٢	١٤	٢٠,٥٨
الشمالية	٥				٥	٧,٣٥
المجموع	٥٩	٦	١	٢	٦٨	

توزيع المكتبات العامة على مدن المملكة العربية السعودية

• أعداد المكتبات العامة

الجوف
سكاكا
تبوك
حائل
المدينة
الرياض
مكة
جدة
الطائف
الباحة
بيشة
الخماسين
السليل
ليلى
القنفذة
محايل
أبها
نجران
شرورة
الهفوف
الخليج العربي
البحر العربي

المكتبات العامة بمنطقة الرياض

مقياس الرسم

جدول رقم (٢)

توزيع المكتبات العامة حسب أهم المدن بالمملكة

المدن	وزارة المعارف	وزارة الحج والأوقاف	دار الإفتاء والدعوة والإرشاد	إدارة الحرمين الشريفين	الإجمالي
الرياض	دار الكتب + ٣		١		٥
مكـة	١			١	٢
المدينة	١	٥		١	٧
جـدة	١				١
الطائف	١	١			٢

كما يوضح الجدول رقم (٣) تذبذب أعداد المكتبات العامة من خطة إلى أخرى؛ بل وتناقصها في السنوات الأخيرة وذلك على الرغم من عدم توافرها في كثير من المدن والقرى المنتشرة في أرجاء المملكة، والتي تبلغ أعدادها اثنتين ومئة و (١٠٣٦٤) قرية وهجرة.

جدول رقم (٣)

أعداد المكتبات العامة التابعة لوزارة المعارف

حسب الخطط الخمسية للتنمية

السنوات	عدد المكتبات	النسبة
ماقبل ١٣٩٠هـ	١٢	٢٠,٣٣
٩٠-١٣٩٥هـ	١١	١٨,٦٤
٩٥-١٤٠٠هـ	١٦	٢٧,١١
١٤٠٠-١٤٠٥هـ	٨	١٣,٥٥
٤٠٥-١٤١٠هـ	١١	١٨,٦٤
١٤١٠	١	١,٦٩
الإجمالي	٥٩	

كما يلاحظ أن أعداداً من المكتبات العامة التى أنشئت ما قبل عام ١٣٩٠هـ أي ما قبل الخطة الخمسية الأولى للدولة، أنشئت في بادئ الأمر على نفقة الأهالي في المناطق التي توجد بها ثم ضمت إلى وزارة المعارف.[٢]

هذا وتعد مكتبة بريدة العامة أول مكتبة عامة تابعة لوزارة المعارف حيث يعود تاريخ إنشائها إلى عام ١٣٦٤هـ، أي أنها أقدم مكتبة، وكان يتوقع منها مسايرة عوامل النهضة التي تعيشها المدينة فضلاً عن مسايرة خدمات المعلومات المتطورة، التي أصبحت من سمات المكتبات الحديثة: والاستفادة من خبرات المتخصصين والباحثين خلال هذه الفترة الطويلة من إنشائها (**انظر جدول رقم (٥) بالملحق ص ١٣٤**)

كما أن آخر مكتبة أنشئت كانت عام ١٤٠٩هـ وهي مكتبة عرعر العامة، أي أن هذه المكتبات قديمها وحديثها قد تأسست في الفترة من سنة ١٣٦٤-١٤٠٩هـ، وهي فترة ليست بالقصيرة مما قد يتبادر إلى الأذهان استجابتها لاحتياجات المستفيدين واهتماماتهم إلا أن الواقع يؤكد عدم قيامها بالواجبات المتاحة من توفير للموارد والخدمات.

التنظيم الإداري:

تترابط غالبية المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية في إطار مركزي تحت إشراف وزارة المعارف، ففي عام ١٣٧٩هـ أنشئت إدارة عامة للمكتبات بوزارة المعارف تضطلع بالتخطيط لإنشاء مكتبات عامة حديثة، وتحديد مواصفات مبانيها وأثاثها وتوفير مجموعاتهاوفهرستها وتصنيفها مركزياً وتهيئة العاملين بها، وتتبع إدارة المكتبات العامة بالوزارة مباشرة مدير عام الثقافة الذي يتبع بدوره وكالة الوزارة للشئون الثقافية، وتحتوي الإدارة على عشرة أقسام رئيسة هي: دار الكتب الوطنية ـ الفهرسة والتصنيف ـ التزويد والتسجيل ـ الميكروفيلم ـ الدوريات ـ قاعات المطالعة ـ الشئون الإدارية ـ المستودع.[٣] كما توجد مكتبات عامة أخرى في المملكة العربية السعودية، لا تتبع وزارة المعارف ولكنها تتبع جهات حكومية أخرى مثل: وزارة الحج والأوقاف، ودار الإفتاء والدعوة والإرشاد، وإدارة الحرمين الشريفين، وتتميز مكتباتها عن المكتبات العامة التابعة لوزارة المعارف في كونها مكتبات تاريخية أنشئت في عصور ماضية مثل مكتبة الحرم المكي ومكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

وبالإضافة إلى ما تعانيه المكتبات العامة من مشكلة تعدد الأجهزة المشرفة على شئون المكتبات العامة بين عدة وزارات ومصالح حكومية مختلفة لا يربط بينها أية صلة فإن بعضها يعاني من ازدواجية الإشراف الإداري وتناقض الإجراءات الإدارية المتبعة، فمثلاً المكتبات العامة لوزارة المعارف ترتبط إدارياً بجهتين منفصلتين، وإن كانتا تتبعان وزارة واحدة، أما الجهة الأولى فهي إدارة المكتبات العامة بالرياض، وهي الجهة التي تقوم بتزويد

المكتبات بالمصادر المختلفة، وأما الجهة الثانية فهي إدارة التعليم بمناطق المملكة المختلفة التي تقوم بتزويد المكتبات ببعض الأثاث والمتطلبات، مع الإشراف الإداري عليها.

كما يعاني بعضها من عدم وجود جهة إدارية مستقلة تعنى بشئونها وتسعى لتطويرها كما هو حال المكتبات التابعة للوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى؛ بل إن الإجراءات الروتينية، والانشغال بالأعمال والأنشطة المتعددة لوكالة وزارة الأوقاف مثلاً ثم انشغال الوزارة بما هو أهم من وجهة نظرها قد أدى ذلك كله إلى جمودها وتخلفها عن أداء رسالتها على الوجه الأكمل.

وفيما يخص ميزانية المكتبات العامة، فلا توجد ميزانية مستقلة بها إذ أن ميزانيتها جزء غير متميز في ميزانية الوزارة. وغالبية المكتبات العامة وخاصة التابعة لوزارة المعارف تضم عدداً محدوداً من القاعات والأقسام مثل إدارة المكتبة وقاعة المطالعة وقاعة الدوريات وأحياناً قاعة للمراجع وأخرى للأطفال، وأما المكتبات التابعة للجهات الحكومية الأخرى فبعضها يقتصر على الإدارة، وبعضها يضم أقساماً للإدارة والدوريات والفهارس والتجليد والطباعة.

الأهـــداف :

لاتهتم أي من المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية بأن تكون لها أهداف واضحة مكتوبة، وإن كان المسئولون عن بعض هذه المكتبات يرددون نصاً واحداً عاماً وهو أنهم يخدمون المجتمع لأغراض الترويح والتعليم والتثقيف.

ولتحقيق النمو المطرد للفرد والجماعة لابد للمكتبة من تحديد أهدافها الطويلة والقصيرة الأجل، وأن تكون هذه الأهداف واضحة وتحقق أهداف التنمية الوطنية التي تعمل في نطاقها، وبتحديد الأهداف يمكن إيجاد معيار بناء المجموعات وتنظيمها وتخطيط خدماتها وتطويرها.

ولعل الأمر يدعو إلى تشكيل الخدمة المكتبية في ضوء المجالات المتصلة بالتعليم والبحث

والترويح. فالأهداف الرئيسة من قيام أية مكتبة هي:(٤)

١ ـ توفير الخدمة للجميع وخاصة الجماعات التي لا تصلها الخدمات.

٢ ـ توفير خدمات المعلومات المختلفة.

٣ ـ الاهتمام بتعليم الكبار والتعليم المستمر.

٤ ـ تجميع وتنظيم وبث كافة الأوعية التعليمية والثقافية وكذلك أوعية المعلومات.

٥ ـ تدعيم التعليم الرسمي وغير الرسمي.

٦ ـ أن تقوم بدور المركز الثقافي.

كما أن الهيئة الاستشارية الوطنية للمكتبات National Advisors Commission (NAC) قد اقترحت الأهداف التالية:(٥)

١ ـ توفير خدمات مكتبات ومعلومات فعالة للتعليم الرسمي بكل المستويات.

٢ ـ توفير خدمات مكتبات ومعلومات فعالة لكافة أفراد المجتمع وفئاته.

٣ ـ توفير المواد اللازمة لدعم المواد اللازمة للبحث العلمي في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

٤ ـ توفير الأدوات البيبليوجرافية التي تعرف بالإنتاج الفكري للأمة وتيسر حصوله.

٥ ـ تيسير الحصول على المواد اللازمة لكل أرجاء الوطن.

٦ ـ توفير أعداد كافية من المتخصصين في المكتبات والمعلومات لمواجهة التطورات والمتغيرات التي تطرأ على العالم.

هذا؛ ويمكن تلخيص رسالة المكتبة العامة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الوقت الحاضر فيما يلي: أن تزود المواطنين بالمعلومات والكتب والمواد وكل التسهيلات التي تتفق مع رغباتهم ومقتضيات حياتهم الثقافية، وأن تنمي فيهم حرية التعبير والنقد البناء، وأن تعلم الجميع أن يشاركوا في حياة المجتمع، ويعملوا على تعزيز التفاهم بين الأفراد والمجتمعات

والأمم، وأن تكمل المكتبة نشاط مراكز المعرفة بأن تتيح فرصاً جديدة لمتابعة الخدمات التعليمية للجميع.

وحتى يمكن أن تؤدي المكتبة العامة مهمتها هذه بنجاح ينبغي أن تتوفر فيها الخصائص التالية (٦، ٧):

* أن تكون عامة لجميع المواطنين دون تمييز، وأن تنشأ وفقاً لقانون معين.
* أن تقدم خدماتها بالمجان.
* أن تنظم بطريقة الرفوف المفتوحة حتى لا تحول بين القارئ والكتاب.
* أن تجيز الإعارة الخارجية، حيث إن الكتاب أداة والأداة التي لا تستعمل تكون عديمة الفائدة ثم مصيرها الإهمال، وأولى بها أن تحفظ في المتاحف ودور الآثار.

العاملـــون :

بلغ عدد العاملين في المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية بنهاية الخطة الخمسية الرابعة اثنين وستين ومئتين موظف، منهم سبعة عشر ومئتا موظف غير مؤهل وخمسة وأربعون موظفاً مؤهلاً(٨)، وغالبيتهم من حملة الثانوية العامة، والشهادات الجامعية، وممن لديهم خلفية في مجال المكتبات، أو ممن التحقوا بدورات تدريبية قصيرة، وقد بلغ متوسط عدد العاملين في المكتبات العامة ٤,٥ موظفين، وعلى الرغم من ذلك فإن كثيراً من المكتبات العامة لا تضم حتى الحد الأدنى من العاملين المهنيين؛ بل إن بعضها لا يوجد بها أي متخصص مهني مما أثر سلبياً على نوعية الخدمات التي تقدمها وتأخر قيامها بواجبها، كما ينبغي.

هذا؛ وتضم المكتبة العامة بعنيزة أكبر عدد من العاملين حيث يصل العدد إلى ستة عشر موظفاً منهم شخص واحد مؤهل. كما تختلف خبراتهم في العمل المكتبي من مكتبة إلى أخرى، فمنهم من كان ومايزال بلا خبرة سابقة، ومنهم من أمضى سنوات طوال في هذ الحقل. هذا إلى جانب العديد من المشكلات التي تواجه العاملين، مثل انعدام الحوافز

التشجيعية وعدم تهيئة الجو الملائم لأعمال الوظيفة وانشغالهم بأعمال ليست لها أية صلة بالتخصص.

لذلك؛ فإنه ينبغي رعاية العاملين بهذا الحقل وإتاحة الفرصة لهم للعمل في جو علمي، دون انشغالهم بما قد يؤثر على مستوى أدائهم مثل مساواتهم في المكانة العلمية أو الأدبية أو المالية مع غيرهم ممن ينتمون إلى هذا الحقل في مناطق أو مؤسسات تعليمية وغير تعليمية أخرى[٩]، والنظر إليهم على أنهم طاقات متميزة وتخصصات نادرة وليس كأمناء مستودعات.

المجموعات :

لم تتمكن كثير من المكتبات العامة في المملكة من اقتناء ما تحتاجه من أوعية معلومات مختلفة، على الرغم من أنه قد مضى على تأسيس بعضها أكثر من ربع قرن، كما لم تؤثر في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية المريحة التي صاحبت نمو وتأسيس بعض المكتبات. ولم تنعكس سنوات التأسيس على المجموعات باستثناء مكتبة أو مكتبتين.

كما أن هذه **المقتنيات** لم تخضع حتى الآن لأية دراسة إحصائية أو تقويمية تتحقق من مدى مناسبتها لاحتياجات المجتمع الذي تخدمه ومدى توازن الأوعية فيها، ذلك أن مثل هذه الدراسة تفتقر إلى الإحصاءات الدقيقة من ناحية، وإلى المعايير والمقاييس التي يعتمد عليها في التقويم من ناحية أخرى.

وعلى كل حال وبما توفر للباحث من إحصاءات متناقضة ومتضاربة عن مجموعات المكتبات العامة بالمملكة، فقد حاول جاهداً حصرها في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

حجم المجموعات بالمكتبات العامة التابعة لوزارة المعارف[١٠]

عـــدد الأوعيـــة	عدد المكتبات	النســبة
٥٠٠٠ـ١٠,٠٠٠	١٧	
١٠,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	١٩	
٢٠,٠٠٠-٣٠,٠٠٠٠	١٥	
٣٠,٠٠٠-٤٠,٠٠٠	٤	
٤٠,٠٠٠-٥٠,٠٠٠	٣	
أكثر من ٦٠,٠٠٠	١	

كمـا يوضح جـدول رقم (٤) أن غالبـية المكتـبات العـامة تتـراوح مجـموعـاتها مـا بين (٥٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠) وعاء، وقليل منها تتراوح مابين (٣٠ـ٥٠) ألف وعاء.

يتضح من الجدول رقم (٥) بالملحق (انظر ص ١٣٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧) أن أكثـر المكتبات العامـة اقتناء للأوعية هي المكتـبة العامـة الواقعة بشارع الملك فـيصل، بمدينة الرياض، والتي تأسـست عـام ١٣٨٨هـ، حيث يصل عـدد محـتـوياتهـا إلى (٦٣,١٥٠) وعاء، وأقلها مكتبة العيينة العامة التي تحتوي على (٤٠٢٠) وعاء، ومكتبة عرعر العامة التي تحتـوي على (٤٠٤١) وعـاء وهمـا من المكـتبـات الحـديثـة حـيث تأسـست الأولى عـام ١٤٠٧هـ، والثانية في عام ١٤٠٩هـ.

وهذا يبدو قليلاً إذا ما أخذت نسبة السكان في المناطق التي تخدمها هذه المكتبات بعين الاعتبار، إذ لاتعد مجموعاتها كافية لتلبية حاجات القراء أو المستفيدين.

جدول رقم (٦)

أنواع ولغات مقتنيات المكتبات العامة

التابعة لوزارة المعارف [١١]

اللغة / الأوعية	العربيــة	الأجنبيــة	الإجمــالي	٪
الكتب	٩٩٧,٢٤٦	١٣٢,٣٥٢	١,١٢٩,٥٩٨	٩٩,٩٨
الدوريات	١٠٨٧	١٢	١٠٨٩	
المخطوطات	٢٩٤		٢٩٤	
الإجمــالي	٩٩٨,٦٢٨	١٣٢,٣٦٤	١,١٣٠,٩٩١	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن الكتب تشكل أساس مجموعات المكتبات العامة حيث تصل نسبتها إلى ٩٩,٩٨٪ باستثناء نسبة لا تذكر للدوريات والمخطوطات إذ تصل إلى ٠,٠٢٪، كما أن كثيراً من المكتبات لا يوجد بها على الإطلاق أية وثائق أو تقارير رسمية. هذا إلى جانب أن السمعيات والبصريات من أفلام تسجيلية وتعليمية وشرائح مصورة... إلخ غير متوافرة بالمكتبات، وذلك على الرغم من أهميتها القصوى في أنشطة تعليم الكبار ومحو الأمية التي تعد المكتبات العامة ركيزة لها. هذا إلى جانب إغفال كثير من المكتبات للدوريات رغم أهميتها؛ بل إن معظمها غير مشترك حتى في الصحف السعودية اليومية،

وذلك على الرغم من اشتراك إدارةالمكتبات العامة بالوزارة في حوالي اثنتين وثلاثين دورية عربية(١٢).

وتميزت مكتبات الأوقاف ومكتبة الحرم بثرائها بالمخطوطات من حيث قدمها وندرتها وأعدادها الكثيرة. أما مقتنياتها من الكتب المطبوعة فقد تميزت بطبعاتها الأصلية النادرة.(١٣)

كما يلاحظ أن المكتبات العامة بالمملكة لم تظهر أي اهتمام بالمقتنيات الخاصة بالأطفال إلا النزر اليسير الذي لا يذكر، كما يتضح أن الصفة الغالبة على موضوعات الكتب المقتناة هي الموضوعات الدينية والأدبية والاجتماعية.

كما يلاحظ أن جميع المكتبات العامة في المملكة تعتمد في اقتناء موادها على الوزارة أو الجهات الحكومية التابعة لها. هذا إلى جانب التبادل والإهداء من قبل بعض الأفراد، والجماعات، والمؤسسات. وعادة ما تقوم إدارة المكتبات العامة بالوزارة بعمليات اختيار، وفحص، وشراء، وتوزيع الكتب حيث تشتري من الكتاب الواحد مئة وخمسين نسخة لتأخذ كل مكتبة نصيبها منه (١٤)، وبمعنى آخر فإن عمليات الاختيار والتزويد للمجموعات تخضع أساساً للأهواء والآراء غير المبنية على سياسات واضحة مكتوبة، وإن كان هناك تصور عام لطبيعة المصادر المزمع إضافتها إلى المكتبات أن لا تمس العقيدة، ولا تخل بالأعراف والتقاليد، أو تسيئ إلى البلاد، لذلك فقد جاءت محتوياتها متشابهة إلى حد كبير وغير ممثلة لاحتياجات المجتمع الذي أنشئت من أجله. الأمر الذي جعل منها مكتبات متكررة(١٥)، وبالتالي يحد من نشاطها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذ بافتقارها إلى مجموعات متنوعة متجددة وعدم وجود برامج للتعاون والتبادل فيما بينها فضلاً عن قلة العاملين بها، فإن نشاطاتها تقتصر على أدوار سهلة تقوم بها في أضيق الحدود.(١٦)

كما يلاحظ على تلك المجموعات المتواضعة عدم توازنها وقدمها فجاءت ميتة راكدة على الدوام بدون استبعاد لما هو عبء على المجموعات. كما لا توجد إضافات منتظمة بل تخضع في كثير من الأحايين لما يتوافر من كتب جديدة، ولمدى قدرة مباني المكتبات على استيعاب المزيد من الكتب كل عام.

ولا تهتم المكتبات العامة بوسائل حفظ وصيانة مجموعاتها من عوامل التلف المتعددة كالضوء والحرارة والرطوبة والحشرات وخلافها، وذلك على الرغم من الحاجة الماسة لترميم وصيانة المباني وصيانة مجموعاتها وبخاصة المخطوطات الثمينة.

الفهرسة والتصنيف :

تتم إجراءات الفهرسة والتصنيف وتوزيع بطاقاتها مركزياً بإدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف، إلا بعض المواد المقتناة بطريقة الإهداء والتبادل فإنها تتم بالمكتبات نفسها، أما مكتبات الجهات الحكومية الأخرى. فكل مكتبة تتولى بنفسها عمليات الفهرسة والتصنيف. وجميعها تتبع نظام ديوي العشري. ولا تخضع جميع الكتب للفهرسة والتصنيف، وذلك نظراً لنقص الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة.

وفيما يتعلق بالفهرسة والفهارس، فإنها لاتزال تستعمل الفهارس الكراسية التي طبع بعضها على الآلة الكاتبة، وخط بعضها يدوياً دون نظام أو اتساق وبعضها تم استبداله **بفهرس بطاقي باسم المؤلف وجعله صورة طبق الأصل للفهارس الكراسية بكل ما فيها من أخطاء تصنيفية وطباعية** (١٧) .

أما مكتبات وزارة المعارف فتستخدم ثلاثة فهارس بطاقية باسم المؤلف والعنوان والفهرس المصنف، على حين أغفل الفهرس الموضوعي في جميع المكتبات، وقد اعتمدت مكتبات وزارة المعارف في فهرستها لموادها قواعد الفهرسة الوصفية التي وضعها كل من محمود الشنيطي وأحمد كابش، في حين أن مكتبات الجهات الأخرى لم تعتمد قواعد معينة للفهرسة تسير عليها.

الموقع والمساحة :

لا تحتل معظم المكتبات العامة أكثر من طابق أو طابقين، كما أن معظمها لا يقع في الأماكن التي يرتادها الناس ذات الكثافة العالية إلى جانب أن معظمها لا يوفر مواقف لسيارات المستفيدين.

أما المساحات فهي تختلف من مكتبة إلى أخرى فكثير منها لا تزيد مساحته على (١٠٠م٢)، وأغلبها مساحته (١٠٠- ٨٠٠م٢)، وهناك مكتبات تزيد مساحتها على (١٠٠٠- ٣٠٠٠م٢) وتعد المكتبة العامة بالهفوف الأكبر مساحة حيث تصل إلى (٢٨٢٠م٢)[١٨]

إن كثيراً من مباني المكتبات العامة الحكومية منها أو المستأجرة (كما يوضح الجدول رقم «٧» لا تفي بأغراض المكتبات العامة من حيث استيعابها للمجموعات أو الأعمال الوظيفية أو نشاطات المكتبة.

جدول رقم (٧)

مباني المكتبات العامة التابعة لوزارة المعارف[١٩]

حكومية	مستأجرة	معارة	غير معروف	الإجمالي
٤٠	١٦	١	٢	٥٩

كما لا تتوافر في معظمها المناخ المطلوب للمقتنيات والقراءة من حيث الإضاءة والتبريد والتدفئة والتهوية التي تؤثر كثيراً على حالة المقتنيات وكذلك على القراءة الهادئة الممتعة.

كما يلحظ أن المساحة المخصصة للكبار تختلط في كثير من المكتبات بالمساحة المخصصة (إن وجدت) للأطفال، أما الأثاث ولا سيما المقاعد والطاولات فهي للكبار.

الأثاث والأجهزة

إن الأثاث المستخدم في كثير من المكتبات العامة بالمملكة لا يتمشى بأي حال من الأحوال مع المعايير والمواصفات المطلوب توافرها في مثل هذه المكتبات مما يجعلها في كثير من الأحيان غير ملائمة للخدمة المكتبية، ولصيانة مقتنياتها.

وفيما يخص الأجهزة فهي غير متوافرة في بعض هذه المكتبات بشكل كاف، كما أنها غير موجودة في معظم هذه المكتبات.

مواعيد فتح المكتبات العامة :

تميزت مواعيد فتح المكتبات بشكل عام بقلة ساعات العمل اليومي بها. حيث تقتصر معظمها على الدوام الرسمي للدولة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، بيد أن قليلاً منها يفتح أبوابها في فترة ثانية في المساء، كما تميزت مواعيد فتح المكتبات العامة خلال أيام الأسبوع بقلتها حيث إن غالبيتها لاتعمل يومي الخميس والجمعة. وحتى تلك المكتبات التي تفتح أبوابها في نهاية عطلة الأسبوع لا تعمل بانتظام؛ فأحياناً تعمل في هذين اليومين وتتوقف عن العمل فيهما أحياناً أخرى . وكذلك الأمر يكون في الفترة المسائية.

وهكذا نجد أن مواعيد فتح المكتبات العامة غير مناسبة للكثيرين؛ لأن معظمها تقع في فترة محدودة وهي فترة الدوام الرسمي. وهذا بلا شك يقلل من الخدمة، وبالتالي يحد من فعاليتها، ويبرر ندرتها.

خدمات المستفيدين :

تقتصر خدمات المكتبات العامة في المملكة على خدمات المطالعة الداخلية؛ إذ الأنظمة لا تسمح بالإعارة الخارجية. وتتبع مكتبات وزارة المعارف نظام الأرفف المفتوحة بينما تتبع

غالبية مكتبات الجهات الأخرى نظام الرفوف المغلقة التي تحتاج إلى مناول للكتب.

ومن بين الخدمات التي توفرها المكتبات العامة بالمملكة - وبصورة محدودة - خدمات المراجع المباشرة، وخدمات التصوير، والإرشاد، والتوجيه وما عدا ذلك فلا أثر له. وفيما يخص خدمات التصوير فقد قامت وحدة التصوير الميكروفلمي بإدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف بتصوير بعض المخطوطات الموجودة بمكتباتها، حيث وصل العدد إلى خمس مئة مخطوط، هذا إلى جانب قيام الإدارة بوزارة المعارف بإصدار بعض الببليوجرافيات في عدة مناسبات مثل (٢٠) :

١ - معجم المطبوعات السعودية الصادر في ١٣٩٣ هـ.

٢ - ببليوجرافية لكتب الفقه الإسلامي الموجودة بدار الكتب الوطنية، وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر الفقه الإسلامي، بالرياض عام ١٣٩٦ هـ.

٣ - قائمة بأهم الكتب عن الجزيرة العربية والشرق الأوسط بمناسبة انعقاد مؤتمر الجزيرة العربية بالرياض عام ١٣٩٧ هـ.

كما أن أعداداً كبيرة من المكتبات العامة بالمملكة تحاول جاهدة القيام ببعض النشاطات الموسمية، مثل عقد لقاءات وندوات ومحاضرات، وإقامة معارض الكتب... وكذلك القيام بزيارات خاصة للمدارس للإعلام عن خدماتها، ويستثنى من ذلك مكتبات الجهات الأخرى.

كما تفيد بعض المكتبات العامة بإقامة علاقات تعاون محدودة بينها وبين المكتبات الأخرى، تتمثل غالباً في الإعارة والإهداء والتبادل، وفيما يخص عدد الرواد ونوعياتهم، فإنه يلحظ أن غالبية المكتبات العامة بالمملكة لا تحتفظ بسجلات إحصائية للرواد، وبالتالي فانها تقوم بتقدير عدد الرواد بها. وبما توافر من إحصاءات متناقضة ومتضاربة فإنه يمكن القول إن عدد الرواد في معظم المكتبات العامة بالمملكة ما بين خمسة إلى ثلاثين شخصاً شهرياً، وأن قلة قليلة منها عدد روادها ما بين ثلاثين إلى خمسين شخصاً، وأكثرها

استخداماً هي المكتبة العامة بشارع الملك فيصل بالرياض حيث يصل عدد روادها إلى ثلاثة وثمانين شخصاً شهرياً. وتختلف نوعية الرواد إلا أن غالبيتهم من طلبة المدارس وقليل منهم من طلبة الجامعات والباحثين، حيث يتزايد أعدادهم في أوقات معينة مثل وقت ما قبل الاختبارات، ووقت العطلة الصيفية لقراءة الصحف اليومية إن وجدت، ووقت إعداد البحوث من قبل طلاب الجامعات.

ولا تستفيد المكتبات العامة من وسائل الإعلام الخارجية في الدعوة، أو لفت الانتباه إلى أهميتها، أو التحدث عنها لقصور متبادل بين المكتبات نفسها وبين وسائل الإعلام الأخرى، الأمر الذي يعكس مدى الحاجة إلى إدراك المجتمع لأهمية المكتبات العامة كأداة تربوية وثقافية وتعليمية في حياتهم.

ومن الطبيعي في ظل هذه الاعتبارات أن تكون العلاقة ضعيفة بين المكتبة والجمهور، ولاسيما العلاقات العامة التي يقوم بها المجتمع داخل المكتبة كالمحاضرات والندوات وغيرها... أو خارجها بالانتماء إليها في شكل جماعة تعمل على خدمتها وتطوير مواردها.

وعلى الرغم من أن المكتبات العامة بالمملكة قد قدمت خدماتها إلى كثير من فئات المجتمع السعودي من ذكور وأطفال إلا أن بعض الفئات كالمعوقين والإناث والمواطنين القاطنين في الأماكن النائية بالبادية في حاجة ملحة إلى خدماتها. هذا إلى جانب غياب كثير من الخدمات مثل خدمات تعليم الكبار وبرامج محو الأمية.

الهوامش

١ ـ عبدالجبار عبدالرحمن. «تقييم المكتبة الجامعية وقياس متحوياتها وأعمالها وخدماتها» **مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة**، س ١٣، ع ١٥، ١٩٧٩، ص ٢٣٣.

٢ ـ مصطفى مقبول حلاوة. «التخطيط لبرنامج توسع مكتبي على مستوى المملكة»، **مجلة كلية اللغة العربية** بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٧، ١٣٩٧ هـ، ص ٥٢٩.

٣ ـ محمد محمد الهادي. «تقرير عن تطوير إدارة المكتبات العامة»، إدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية، (١٢ ديسمبر ١٩٨٠ ـ يناير ١٩٨١)، ص ١٠.

4. Public Library Association. A Strategy For Public Library Change: Proposed Public Library Goals Feasibility Study. Chicago: American Library Association, 1972. P. 46

5. - Douglas M. Knight and E. Sheply Nourse, Editors. Libraries at Large : Traditions, Innovation, and the National Large Interest. -- New York: R.R. Bowker, 1969.

٦ ـ أنستين روز. **«المكتبة العامة وأثرها في حياة الشعب»**. (ترجمة حبيب سلامة). القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٤، ص ١٠ ـ ٢١.

7. Stanley Jast L. - The Library and the Community. -- London,- Thomas Nelson and Sons. 1939. - P. 14.

٨ ـ **وزارة المعارف، إدارة المكتبات العامة**، «قائمة بالمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية»، نسخة بالآلة الكاتبة. ١٤١٢.

٩ ـ علي إبراهيم النملة. «العجز في القوى العاملة وتأثيره على خدمة الكتاب»، **عالم الكتب**، مج ٥، ع ٣، المحرم، ١٤٠٥، ص ٤٩٠.

١٠ ـ **وزارة المعارف، إدارة المكتبات العامة**، «قائمة بالمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية»، الوزارة، نسخة بالآلة الكاتبة.

١١ ـ المصدر نفسه.

١٢ ـ **وزارة المعارف، إدارة المكتبات العامة**، «المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية»، الوزارة، نسخة بالآلة الكاتبة، ص٩.

١٣ ـ حمادي علي محمد التونسي، **المكتبات العامة بالمدينة المنورة، ماضيها وحاضرها**، «رسالة ماجستير»، قسم المكتبات والمعلومات، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠١، ص ٢٢٩.

١٤ ـ إدارة المكتبات العامة، ص ٢.

١٥ ـ أنس صالح طاشكندي. **التأهيل المهني في مجال المكتبات بالمملكة العربيةالسعودية: دراسة مسحية** «رسالة ماجستير» قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٢، ص ٧٧.

١٦ ـ المصدر نفسه.

١٧ ـ التونسي، ص ٢٣١.

١٨ ـ إدارة المكتبات العامة، «قائمة بالمكتبات...»

١٩ ـ المصدر نفسه.

٢٠ ـ إدارة المكتبات العامة، «المكتبات العامة....» ، ص ٨.

أهم المشكلات التي تواجه المكتبات العامة

في المملكة العربية السعودية

على الرغم من انتشار خدمات المكتبات العامة في معظم أرجاء المملكة العربية السعودية إلا أنها لا تزال تعاني الكثير من التخلف والجمود، وذلك لأسباب كثيرة من أهمها:

١ ـ غياب مفهوم فلسفة المكتبة العامة ورسالتها، بعدّها مؤسسة اجتماعية تعليمية ثقافية، تهدف إلى خدمة أفراد المجتمع «دون تمييز للسن أو الجنس أو اللون»، وذلك بتزويد المواطنين بالمعلومات والكتب والمواد وكل التسهيلات التي تتفق مع رغباتهم ومقتضيات حياتهم الثقافية، وأن تنمي فيهم حرية التعبير والنقد البناء، وأن تعلم الجميع أن يشاركوا في حياة المجتمع، ويعملوا على تعزيز التفاهم بين الأفراد والمجتمعات والأمم وأن تكمل المكتبة نشاط مراكز المعرفة، بأن تتيح فرصاً جديدة لمتابعة الخدمات التعليمية للجميع.

٢ ـ عدم وجود سياسة تزويد مكتوبة بالمواد، ومن ثم تكون عملية إمداد المكتبات العامة بالمواد عفوية دون الاعتماد على دراسات مسحية مسبقة للاحتياجات الفعلية لهذه المكتبات.

٣ ـ ضعف الميول القرائية في البيئة، وسلبية المنزل والمجتمع في تهيئة الأطفال وبلورة استعداداتهم نحوالمطالعة واستيعاب المعرفة.

٤ ـ خضوع المكتبات العامة لأحكام لائحة المخازن التي تقصر واجبات أمناء المكتبات على حراسة العهدة ومحاسبتهم على كل كتاب يتعرض للفقدان أو التلف، مما أدى إلى حرصهم على تخزين الكتب وعدم تشجيع تداولها بين القراء، مما يؤدي إلى إحجام كثير من المكتبات العامة بالأخذ بنظام الإعارة الخارجية والاكتفاء بتطبيق نظام الإعارة الداخلية.

٥ - نقص التشريعات المكتبية والقوانين التي يعول عليها في إدارة وتوجيه هذه المكتبات.

٦ - ضآلة الاعتمادات المالية، وعدم كفايتها بما يتلاءم ورسالة المكتبات العامة وأهدافها، كما أنها لا تحظى أساساً بميزات مستقلة ضمن مخصصات الوزارة أو الدولة.

٧ - نقص الموظفين سواء من ذوي الخبرة أو التخصص وإسناد الأعمال الفنية في معظم الأحيان إلى موظفين تنقصهم الدراية الكافية بشئون المكتبات علماً وعملاً، مما نتج عنه تأخر نمو المكتبات وعدم قيامها بواجبها كما ينبغي.

٨ - اقتصار الخدمات المكتبية على فئات معينة من المجتمع، وإهمالها لفئات النساء والأطفال والأجانب بالبلد وسكان المناطق النائية والقبائل البدوية.

٩ - اقتصار الوحدات المكتبية الموجودة على بعض المدن وغيرها وإهمال القرى بشكل عام.

١٠ - سياسة الارتجال التي تتبع في إنشائها، بحيث لا يتم ذلك وفقاً لخطة علمية مدروسة؛ مما يتسبب عنه إنتاج وحدات مكتبية قاصرة وضعيفة.

١١ - تعدد الأجهزة المشرفة على شئون المكتبات العامة بين عدة وزارات ومصالح حكومية مختلفة لا تربط بينها أية صلة، مما أدى إلى انعدام التعاون والتنسيق بينها؛ فمنها ما يتبع **وزارة الحج** والأوقاف، وما يتبع وزارة المعارف، وما يتبع دار الإفتاء والدعوة والإرشاد، وإدارة الحرمين الشريفين.

١٢ - عدم الوعي بأهمية المكتبات في التنمية والتربية والبحث والثقافة، ولا يقتصر عدم الوعي هذا على المواطنين العاديين، ولكنه ينسحب - وهذا هو الأخطر - على المسئولين الحكوميين أصحاب القرار.

١٣ - النمو البطيء للمجموعات المكتبية غير المتوازنة موضوعاً وشكلاً، حيث تقتصر على موضوعات معينة كالمواد الدينية والأدبية وعلى الأشكال التقليدية لمصادر المعلومات.

١٤ - ضعف الإدارات المسئولة عن المكتبات العامة بالأجهزة الحكومية قياساً بالأعباء والمسئوليات الضخمة المفروض القيام بها.

١٥-. الافتقار إلى التعاون بين المكتبات، مما أدى إلى عدم وجود إعارة بين المكتبات السعودية، وغياب الفهرس الموحد الذي سيسهل خدمات الإعارة بين المكتبات.

١٦ ـ غياب التخطيط للخدمات المكتبية في المملكة.

١٧ ـ عدم وجود التشريعات الخاصة بإنشاء وإيجاد هذه المكتبات.

١٨ ـ عدّ العمل في المكتبة عملاً تأديبياً في بعض الأحيان، بحيث يحال إلى العمل بها المقصرون من الموظفين أو من أدركتهم الشيخوخة، أو برزت فيهم مشكلات تعوق العملية التعليمية أو الإدارية، وكأنها المكان المناسب للعقوبة دون النظر إلى سلبيات هذا الإجراء.

١٩ ـ عدم وضوح المفهوم العام للمكتبة العامة وفلسفتها في أذهان المسئولين عن كثير من المكتبات أو في مجموعة الأنظمة والتعليمات، والقوانين إن وجدت.

٢٠ ـ تجاهل المسئولين عموماً تلبية حاجات المكتبة وتأجيل طلباتها وعدّها في آخر الأولويات مما يحبط معنويات المتخصصين ويؤخر عملهم ويضعف إنتاجهم، مما يعيق عملهم في كثير من الأحيان لعدم توافر المتطلبات الضرورية.

٢١ ـ لم يراع ديوان الخدمة المدنية بالمملكة في تصنيفه للوظائف متطلبات المكتبات المهنية والفنية، حيث أتاح للحاصلين على الشهادة المتوسطة والثانوية والجامعية المطلقة فرص الالتحاق بالمكتبات ومراكز المعلومات على مسميات مهنية، كما مكنهم من التقدم إلى المراكز المهنية القيادية بخبرات عامة، إذ يجيز للحاصل على الشهادة المتوسطة بخبرة عامة مدتها عشرون سنة التعيين على وظائف اختصاصي مكتبات، أو أية وظيفة قيادية مهنية في هذا الحقل دون قيود تأهيلية.

التخطيط لنظام وطني للمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية

نظراً لما آلت إليه المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية من تدهور وتخلف وجمود، ولما للمكتبة من أهمية في رقي المجتمع وتطوره من خلال نشر الثقافة وتقريب مناهل العلم والمعرفة إلى أبناء المجتمع كافة إذ إن المعلومات هي «مصدر ثروة الأمم وأداة أساسية في تنمية البلد ومواطنيه»(١)، فهي مسئولية وطنية يتحتم على الدولة أمر تطويرها وتنميتها. ولن تأخذ المكتبات العامة مكانتها اللائقة مالم تعط أولوية محددة في الخطط الوطنية للتنمية والاهتمام بإيجاد نظام مكتبات فعال، جيد التخطيط، متكامل مع الخطة الوطنية للتعليم، وذلك لضمان عائد معقول لما تم استثماره من أموال في التعليم والبحث(٢).

لذلك فإنه ينبغي العمل على توفير حد أدنى ـ على الأقل ـ من خدمات المكتبات العامة لأفراد المجتمع كافة، وذلك بإيجاد نظام متكامل ومترابط من الوحدات المكتبية العامة، وهذا بلاشك يستلزم إعداد خطة لنشر وتطوير خدمات المكتبات العامة على مستوى المملكةالعربية السعودية والعمل على تنفيذها، ومن ثم تعديلها عندالضرورة(٣).

لذا كان لزاماً علينا الاستفادة من خبرات الدول الأخرى لإيجاد نظام وطني للمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية، مما استوجب الاسترشاد بالخطط التي وضعها كل من Kemper(٤)، ولو بريتون Le Breton (٥) وبينا Penna (٦) وأكابلوت Akbullut (٧) ومهراد Mehrad (٨) وأخيراً نويل Neweel . (٩)

الهيكل التنظيمي للنظام المقترح

عند استعراضنا لعدد من الخطط الهادفة لتطوير نظام وطني للمكتبات العامة، اتضح

وجود عدد كبير من التنظيمات المقترحة، وقد أمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات (وذلك بناء على مفهوم التنظيم) :

١ ـ النظام الفيدرالي.

٢ ـ النظام التعاوني.

٣ ـ النظام المندمج أو المركزي.

أولاً: النظام الفيدرالي Federated :

يهدف هذا النظام الذي تشترك في رعايته بعض الأجهزة الحكومية إلى أن تتقاسم المكتبات الداخلة فيه كافة بعض المسئوليات المتفق عليها فيما بينها، وكذلك الاتفاق على توفير خدمات للمستفيدين في أي منها، ويتميز هذا النظام باستمرار المكتبات الأعضاء في إدارة نفسها.

ثانياً : النظام التعاوني Cooperative:

إذا استمرت المكتبات الأعضاء في إدارة نفسها، فإنها تتفق فيما بينها على إقامة جهاز منفصل لإدارة وتشغيل هذا النظام، وذلك بهدف تشاطر وتقاسم المصادر وبعض الخدمات المتوافرة في المكتبات الداخلة في النظام أو كلها .

ثالثاً: النظام المندمج أو المركزي Consolidated or Centralized:

يهدف هذا النظام إلى تركيز سلطة التخطيط الوطني للمكتبات العامة، وتنظيمها في جهاز مركزي أو ما يسمى بمجلس الأمناء. ومن مسئوليات هذا الجهاز التخطيط لإقامة شبكة وطنية للمكتبات العامة تحتوي على عدة وحدات مكتبية وذات مستويات مختلفة

مثل المكتبات الإقليمية أو المناطق ومكتبات المدن والقرى والمناطق النائية.

وفي العادة تمارس الإدارة العليا في النظام المركزي سلطاتها، أو تصدر أوامرها للجهات الدنيا، مع ملاحظة أن اتصال المكتبات ببعضها عن طريق السلطة الأعلى فالأعلى.

ويعد هذا النظام من النظم الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة، ومن عيوب هذا النظام هو فقدان المكتبات الأعضاء لاستقلاليتها الإدارية، وكذلك فقدانها السيطرة على مجموعاتها. ولحل تلك المشكلات فإنه يمكن إبرام اتفاقيات لتحديد دور والتزامات ومسئوليات المكتبات الأعضاء فيما يتعلق بالإفادة من المصادر والخدمات.(١٠)

لذلك فإنه يمكن القول إن نظام الأقاليم المركزي /اللامركزي هو أنسب النظم الذي **يمكن تطبيقه على المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية، وذلك لعدة أسباب، منها :**

١ ـ أن النظام المتبع أساساً في إدارة المكتبات العامة في المملكة هو نظام مركزي حيث تشرف على معظم المكتبات العامة بالمملكة وزارة المعارف.

٢ ـ أن نظام الحكم والإدارة في المملكة يأخذ أساساً بنظام المركزية؛ حيث تدير البلاد حكومة مركزية مقرها الرياض. كما أن البلاد تقسم إدارياً إلى خمس مناطق، وبكل منطقة عدد من المكتبات العامة، تشرف عليها إدارة التعليم التابعة لوزارة المعارف، وتشرف عليها مركزيًا الإدارة العامة للمكتبات العامة التابعة للوزارة نفسها، التي من أهدافها التخطيط والتنسيق والإدارة والإشراف على تطوير نظام المكتبات العامة في المملكة.

٣ـ أن من أبرز عيوب النظام الفيدرالي هو احتفاظ المكتبات الأعضاء باستقلاليتها الإدارية، مما قد يؤدي إلى بعض المشكلات المتعلقة بالتنظيم ونماذج الخدمة، وذلك مالم يتم تحديد مدى الاستقلالية الإدارية للمكتبات الأعضاء مع بعض التحديد للسلطة.(١١)

٤ ـ فشل النظم التعاونية في تحقيق الاتجاهات المطلوبة، وذلك لعدة أسباب منها عدم وجود جهاز مستقل لإدارة ومساعدة وتوجيه المكتبات الأعضاء، كما أن الاتفاقيات التي

تعقـد بينها غالبـاً ماتتحول إلى مـجرد التزام أدبي لا أكـثر ولا أقل، وأخيراً عـجز النظم التعاونية عن ملاحقة ومسايرة التطورات والاتجاهات الحديثة للمكتبات العامة.(١٢)

٥ ـ أن من أبرز صـفـات النظام المركـزي أنه نظام مسـتقل بـذاته، يحتـوي على خـدمـات محـددة الأطر والمجالات، كـما أنه يضـمن وبانتظام دعم المكتبات بالمصـادر والأموال اللازمة.

٦ ـ أن اتباع مبدأ المركزية في تنظيم الأنشطة والوظائف يسهم في إمكانية:

- الإشراف الفني المتخصص على الأنشطة والوظائف المهنية، وكذلك الإشراف المباشر على الإدارات والفروع.
- توحيد ظروف الأداء مما يسهم في مقارنة الأعمال وتطبيق معدلات أداء موحدة.
- توحيد الإجراءات، والقواعد، والطرق، والنظم ، والقضاء على أي تعارض وتضارب في الأعمال.
- تطبيق طرق التقنية الحديثة.
- الحد من التكرار في الموارد المادية والبشرية.

كمـا أن لنمو مـجموعـات مصادر المعلومـات، وارتفاع تكاليـفها، وقلة الأفـراد المهنيين المتخصصين، وضغط المصروفات في ميزانيات المكتبات دوراً كبيراً في تطبيق مبدأ مركزية الأعمال المتصلة بالتزويد والفهرسة والإعداد والتجهيز الفني، واتباع لا مركزية اختيار المواد والخدمات.

وبذلك فإن تطوير المكتبات العامة في المملكة العربيـة السعودية يجب أن يراعى فيه مبدأ المركزية أو المركـزية المنسقة التي تستفيـد بمزايا كل من المركزية واللامركـزية لتعبـئة الموارد المتاحة واستغلالها أحسن استغلال لتحقيق الأهداف المطلوبة.

مرحلة استصدار التشريعات:

ويلي مرحلة تحليل البيئة المحلية، مرحلة استصدار التشريعات التي تهدف إلى نشر وحماية التوسع في خدمات المكتبات العامة، وتأمين تطويره وتمويله واستمراره، وذلك على المستوى الوطني للبلد، لذا فإنه من الضروري استصدار تشريعات خاصة بإنشاء نظام الأقاليم المركزي/ اللامركزي لغرض ضم المكتبات العامة كافة ـ والتابعة لكل من وزارة المعارف، ووزارة الحج والأوقاف، وإدارة الدعوة والإفتاء والإرشاد، وإدارة الحرمين الشريفين في إدارة مركزية واحدة تتوافر لها كل عناصر الشخصية القانونية المستقلة، وتتبع وزارة المعارف أو تتبع الرئاسة العامة لرعاية الشباب وهو الأفضل، بدلاً من تركها لوزارة المعارف ذات الالتزامات الضخمة المعروفة في مجالات التعليم العام... إلخ، هذا من الناحية الإدارية. أما من الناحية المالية فربما كانت تبعية «الإدارة المركزية للمكتبات العامة» للرئاسة العامة لرعاية الشباب أقدر على استخلاص قدر أكبر من أموال الدولة لصالح المكتبات. وبالتالي تحل محل الإدارة العامة للمكتبات العامة الحالية التابعة لوزارة المعارف، وتملك السلطات الكافية لنشر وتطوير خدمات المكتبات العامة، والتنسيق بين أجزائها، والدعوة لها، والإشراف على إدارتها وتنظيمها، والمحافظة على حداثة تشريعات المكتبات.

لذلك لابد أن يشتمل قانون تنظيم خدمات المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية على العناصر التالية:(١٣)

١ ـ ضمان تخصيص أموال من الميزانية العامة للدولة لخدمات المكتبات العامة وبدون أي تحديد.

٢ ـ الإلزام بالتنفيذ حيثما وجدت الظروف المواتية، التي من أهمها توافر الأموال اللازمة والإمكانات المادية الأخرى تحت تصرف السلطة المشرفة على التوسع المكتبي، ووجود التنظيمات المكتبية المدروسة والمجربة، وتوافر المختصين الذين يجمعون بين الدارسة والخبرة.

٣ ـ ضرورة الاقتصار على المختصين للعمل في المكتبات مادامت طبيعة العمل تتطلب ذلك،

وعدم التوسع في الخدمة المكتبية مالم يتوافر العدد الكافي من ذوي المؤهلات المتخصصة في علم المكتبات ليشرفوا على الإدارة والأداء في المكتبات المزمع إنشاؤها؛ لأنهم الفئة الوحيدة القادرة على رفع مستويات العمل في حدود المبالغ المخصصة في ميزانية الدولة.

٤ ـ ضرورة توفير الخدمة المكتبية لجميع أفراد المجتمع دون مقابل.

٥ ـ ضرورة تنظيم تبادل الإعارات بين المكتبات لصالح جميع الأفراد في المنطقة. وبذلك تجعل كل كتاب في المنطقة في متناول كل مواطن يطلبه.

٦ ـ ضرورة تمثيل المجموعات لجميع وجهات النظر حول أي موضوع دون مناهضة جانب على حساب آخر.

٧ ـ أن تكون الخدمة المكتبية (بوصفها خدمة عامة) مستقلة في إداراتها، وليست ملحقة بمصلحة أخرى تضطلع بمسئوليات أخرى غير المكتبات.

٨ ـ إنشاء هيئة عليا حكومية تدير شئون المكتبات في الدولة ولنسمها مثلاً: «الإدارة العامة للمكتبات» أو «مصلحة المكتبات».

٩ ـ إنشاء إدارات إقليمية مسئولة عن الوحدات المكتبية بالأقاليم.

الإدارة المركزية للمكتبات العامة :

لابد أن يكون للإدارة المركزية للمكتبات العامة في المملكة أهداف محددة تتمثل ـ كما يقول أحمد أنور عمر ـ في تزويد المجتمع بخدمات المكتبات، وتنسيق هذا التزويد، وتشجيع ومعاونة كل عمل يهدف إلى التوسع وتوسيع نطاق خدمات المكتبات العامة، وضمان استمرار هذه الخدمات وتأمين مكانة المكتبة في المجتمع. والأهم من ذلك كله أن تؤدي جهود الإدارة المركزية للمكتبات العامة إلى ضمان جعل كل المعلومات ومصادرها المختلفة تحت تصرف كل من يرغبها من المواطنين.(١٤)

ولتحقيق هذه الأهداف، لابد أن تشتمل جهود الإدارة المركزية على الأعمال والأنشطة التالية:(١٥)

١ ـ المحافظة على حداثة التشريعات المكتبية، واقتراح التعديلات اللازمة، وإجراء هذه التعديلات بصفة مستمرة.

٢ ـ التخطيط للخدمة المكتبية وتطويرها وتوسيعها، أو التنسيق بين أجزائها والدعوة لها.

٣ ـ الإشراف الذي يتيح لها أن تفرض بمقتضى تشريعات الدولة معايير خاصة في مجالات:

أ ـ الإعداد الفني لأمناء المكتبات.

ب ـ التفتيش على المكتبات لمراقبة مستويات الأداء بها.

جـ ـ تجميع البيانات الإحصائية اللازمة عن المكتبات وعن المجتمعات المحلية.

د ـ عقد دورات تدريبية دورية وحلقات بحث ومؤتمرات عامة للمكتبة، بقصد رفع مستويات القائمين بالعمل فيها، وبقصد تحسين الخدمة المكتبية وتعديلها.

هـ ـ إعداد ونشر المطبوعات المتخصصة والنشرات الدورية والبرامج الإذاعية الخاصة بشئون المكتبات لتقوية الوعي المكتبي بين المواطنين، وخلق اتصال بين هذه الإدارة المركزية وبين جميع المكتبات الأخرى.

و ـ الإسهام في دعم موارد المكتبات المحلية، وذلك عن طريق إعارتها دورياً من مكتبات إقليمية من الكتب والمراجع والوسائل السمعية والبصرية.

ز ـ الإشراف على توزيع المساعدات المالية من جانب الدولة للمكتبات، سواء كانت هذه المساعدات نقدية أو عينية (مباني ـ أثاث ـ أجهزة ـ كتب).

إن تحقيق مستويات أعلى في الخدمة المكتبية يتوقف على ترابط الوحدات المكتبية وتعاونها وليس على تفرقها، ولا يعنى بهذا إلغاء المكتبات العامة الصغيرة، بل بالعكس فإن

مركزية الإدارة بالنسبة للخدمات غير المباشرة (الشراء، الإعداد، التسجيل، التجليد...) تعطي الفرصة للمشتغلين في المكتبات الصغيرة لتركيز اهتمامهم وجهدهم في الخدمات المباشرة التي يتعجلها القراء لأنها تمس حاجاتهم مثل تقوية علاقات المكتبة بالمجتمع وإرشاد القراء.(١٦)

وبذلك فإن من أفضل التنظيمات الملائمة لخدمة المكتبات العامة بالمملكة هي إنشاء إدارات إقليمية للمكتبات العامة على مستوى المناطق الخمس، ويكون من أهدافها التخطيط والتنسيق والإدارة والإشراف على تطوير نظام المكتبات في مناطق وقرى المملكة المختلفة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المركز الأم في وزارة المعارف، كما إن الإدارات الإقليمية للمكتبات العامة في المناطق الخمس مسئولة مباشرة بنشر الخدمات المكتبيةالعامة، عن طريق إنشاء نظم مكتبات المدن والمكتبات الفرعية والمكتبات المتنقلة ومحطات الإيداع في المساجد والمقاهي والمنتزهات... إلخ. ويوضح الشكل رقم (١) الهيكل التنظيمي المقترح للإدارة المركزية للمكتبات العامة، التي تضم مبدئياً الأقسام التالية:

١ ـ قسم البحوث والتطوير.

٢ ـ قسم الشئون المالية.

٣ ـ قسم العمليات الفنية.

٤ ـ قسم القوى العاملة والتدريب.

٥ ـ قسم العلاقات العامة.

٦ ـ قسم المباني.

٧ ـ قسم الخدمات الخاصة.. وغيرها.

٨ ـ قسم النظم.

ومن الأسس الإدارية الجيدة والفعالة للإدارة المركزية للمكتبات العامة أن يشرف عليها مجلس يضم كبار المسئولين في الوزارات والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم من كبار رجال

الفكر والأدب والمختصين في مجال المكتبات والمعلومات. ومن أهم صلاحيات هذا المجلس التالي:

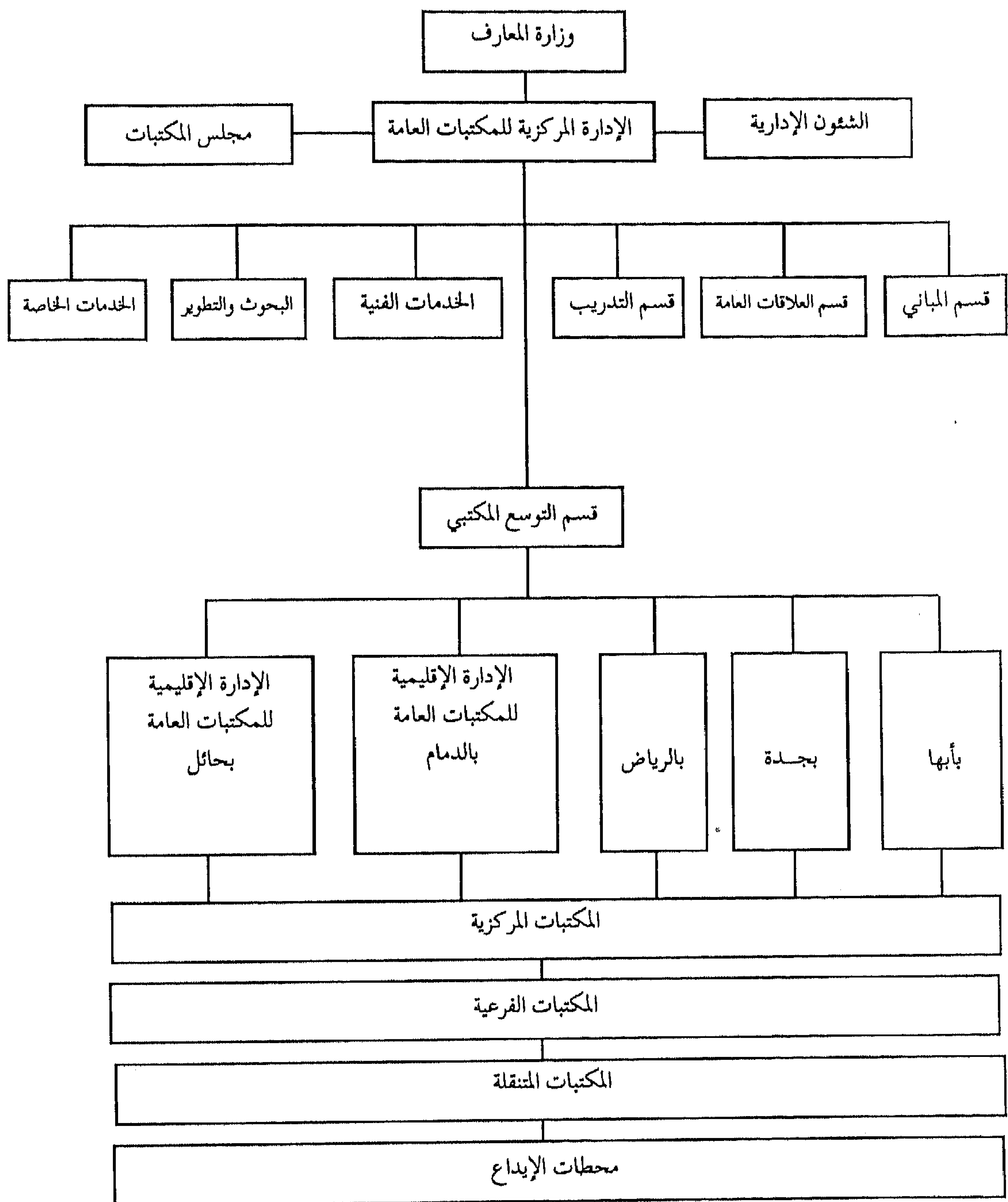
١ ـ تعيين مدير متخصص وكفء لإدارة الإدارة المركزية المقترحة.

٢ ـ رسم أهداف وسياسة تطوير المكتبات العامة بالمملكة على ضوء التغيرات الاجتماعية والتربوية التي تسود المجتمع السعودي في وقتنا الحاضر.

٣ ـ التعريف بأهمية ودور المكتبة في التنمية.

٤ ـ تأمين الأموال اللازمة لتطوير الخدمات المكتبية العامة.

٥ ـ استصدار التشريعات اللازمة لنشر الخدمات المكتبية العامة... إلخ.



الهيكل التنظيمي المقترح للإدارة المركزية للمكتبات العامة
شكل رقم (١)

مكتبات المناطق Regional Libraries :

وبما أن الخدمة المكتبية العامة ـ بمعناها المعاصر ـ واجب تضطلع به السلطات الحكومية، فإنه ينبغي عليها استعمال كل وسيلة ممكنة للجمع بين الكتاب والقارئ؛ بل والدفع بالكتاب إلى مكان قريب منه؛ لذلك كان لزاماً على الدولة دعم حركة التوسع المكتبي بإنشاء تشكيل مكتبي Library System يتناسب والبيئة السعودية ـ ويحتوي على نقط خدمات متنوعة، ومتدرجة من المكتبة المركزية إلى الفروع، إلى محطات الكتب، إلى نقط الإيداع، والمكتبات المتنقلة ... إلخ.

ومن التشكيلات المكتبية التي تتفق مع حدود التقسيمات الإدارية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، إنشاء تشكيلات مكتبية كاملة التنظيم يغطي كل منها منطقة واحدة من المناطق الخمس، وتدار مركزياً من مكتبة رئيسية مركزية تتبعها نقط للتوزيع والخدمة.

وعلى هذا الأساس، تنشأ في البلاد خمس مكتبات مناطق بمدن المملكة الرئيسة وهي الرياض، والدمام، وحائل، وجدة، وأبها، بحيث تقوم بدور «مكتبة للمنطقة» فتتبعها فروع موزعة داخل أجزاء المناطق الخمس للمملكة... هذا بالإضافة إلى دورها كمكتبة مركزية داخل المدن الخمس الرياض، والدمام، وجدة، وأبها، وحائل، وماتتبعها من مكتبات فرعية قد يقع بعضها في مناطق ريفية تحيط بتلك المدن.

وعلى هذا الأساس فإن مكتبات المناطق الخمس بالمملكة تقع عليها مسئوليات كثيرة منها:(١٧)

١ ـ القيام بدور المنفذ والوسيط والمترجم للسياسات واللوائح والإجراءات التي تضعها الإدارة المركزية للمكتبات العامة بالرياض.

٢ ـ الإشراف الإداري والمالي على نقل الخدمة الموزعة في المنطقة.

٣ ـ تدبير الخدمة المكتبية المباشرة لكل أجزاء المنطقة.

٤ ـ العمل على مركزية الإجراءات الإدارية والفنية بهدف إعطاء الفرصة للمكتبات الفرعية ونقط الخدمة الأخرى لتركيز الاهتمام والجهد على الخدمات المباشرة التي تمس حاجات المستفيد.

٥ ـ القيام بعمليات تبادل المواد وتبادل الإعارة بين المكتبات.

٦ ـ إجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة.

٧ ـ عقد دورات تدريبية لأمناء المكتبات.

٨ ـ العمل على تقوية الوعي المكتبي بين المواطنين.

٩ ـ اختيار المواد الجديدة، بواسطة الإجراءات التعاونية التي تشترك فيها كل مسارات الخدمة في التشكيل المكتبي المقترح، وعمليات الشراء تتم في المكتبة المركزية.

١٠ ـ إعداد المواد الجديدة ـ من تسجيل وفهرسة وتصنيف، وكذلك ترميم المواد وصيانتها وعمليات التخلص من المواد البالية وغير المستعملة وهذه العمليات كلها تتم في المكتبة المركزية في التشكيل.

١١ ـ فيما عدا مجموعة مراجع محلية ثابتة في كل مكتبة فرعية، فإن كل أنواع المواد الأخرى يتم تركيزها وبشكل مجموعات ضخمة شاملة في المكتبة المركزية.

١٢ ـ توحيد الأنظمة واللوائح والسياسات المتبعة.

وبالإضافة إلى مكتبات المناطق والمكتبات المركزية المنتشرة في المدن، فإنه ينبغي إقامة مكتبات فرعية كبيرة وبأعداد محدودة. وذلك بهدف تيسير خدماتها للأفراد الذين لا يتيسر لهم الوصول إلى المكتبة المركزية؛ لأن المكتبة الفرعية الكبيرة ذات الموقع المناسب، والمجموعات القوية، والأثاث الكافي والتي تفتح أبوابها ساعات طويلة، وبها متخصصون سوف تفوق في قيمتها وخدماتها لسكان المنطقة عدداً كبيراً من محطات الكتب الصغيرة(١٨).

كما أنه لابد من التفكير في المكتبات المتنقلة على أنها وسيلة مهمة في توفير خدمات مكتبية فاعلة للمناطق الريفية والبعيدة.. كما أنه لابد من التفكير في محطات الإيداع بهدف توفير الخدمة إلى المتاجر والمقاهي والأندية والمستشفيات...

المقومات الأساسية لنجاح المكتبات العامة في تأدية رسالتها

التخطيط لمباني المكتبات العامة (١٩)

الموقع:

اختيار الموقع لا يقل أهمية عن تصميم المبنى نفسه، لذلك ينبغي إقامة المبنى في مكان بارز سهل الارتياد. ويجب مراعاة التعليمات التالية عند اختيار الموقع:

١ ـ يجب إقامة المبنى في مكان بارز وسط المدينة وقريب من الأسواق الكبيرة أو قريب من الأماكن التي يتردد عليها الأفراد بكثرة، ويسهل ارتياده دون مشقة، وقريب من مواقف المواصلات العامة المتوافرة من المكتبة وإليها.

٢ ـ ترك مساحة كبيرة شاغرة حول البناء، وذلك للاستفادة منها في حال احتمال توسيع بناء المكتبة في المستقبل.

٣ ـ تحديد مساحة كافية تستغل موقفاً لسيارات المشتغلين والرواد. وقد أثبتت الدراسات أن توفير المواقف لسيارات المستفيدين يزيد من إقبال الرواد على المكتبات.

٤ ـ يجب أن تكون للمبنى واجهتان على الأقل، وأن يطل على شارعين على الأقل بعرض ١٥ م.

المباني:

ينبغي تخطيط المبنى بما يلائم نوع العمل الذي سيستفاد منه، كما ينبغي تخطيط التنظيم الداخلي قبل النظر في التنظيم الخارجي، وتطويع خطة المبنى لاحتمالات النمو والتعديل والإدارة الاقتصادية، سواء من ناحية الخدمات الفنية، أو من ناحية تنظيم حجرات

الاطلاع، بحيث يشرف عليها أقل عد من الأمناء.

هذا وتعد الظروف المناخية من بين العوامل المؤثرة في تخطيط المبنى، ففي المناطق الباردة صممت مباني المكتبات بحيث تسمح بإضاءة طبيعية كافية طوال اليوم.

ويفضل اشتراك مدير المكتبة مع المهندس المعماري للتخطيط لمبنى المكتبة وذلك لبيان المتطلبات والاحتياجات الوظيفية للمكتبة، وطبيعة المستفيدين منها.

ولابد من تحديد المساحات المطلوبة الحالية للكتب والقراء (أماكن الاطلاع) والعاملين والخدمات، ثم التعرف على المساحات المطلوبة طبقاً لخطة النمو في سنوات معينة. كما ينبغي وضع الملامح المطلوبة في المبنى من الداخل، كاللون وأبعاد الارتفاعات المختلفة للرفوف والأسقف، وتوصيلات الإضاءة، والتحكم في ضوء الشمس، والتحكم في الضوضاء والمرور، وأغطية الأرضيات، ومعالجة الجدران، والأثاث، والتجهيزات والمصاعد، والسلالم، والتأمين ضد الحريق... إلخ.

(أ) منطقة المدخل :

وتشمل الردهة - مكتب إيداع الأمانات ودورات المياه - خدمات مكتب الإعارة - خدمات المراجع - الفهارس والسلالم والمصاعد المؤدية لباقي المكتبة.

وعادة ما يؤدي المدخل الرئيسي إلى الردهة، حيث توجد حجرة لإيداع الأمانات وذلك لإجبار القراء على إيداع أو ترك حقائبهم وحاجاتهم الأخرى خارج المنطقة الرئيسية للمكتبة. وفي أحد جوانب الردهة توجد دورات المياه، وخلف الردهة مباشرة توجد النقاط والأدوات التي تسمى مفاتيح المكتبة وهي مكتب الاستعلامات، والفهرس البطاقي، وخدمات المراجع... والقارئ الذي يعرف مكان ما يحتاجه من مواد مكتبية بالمكتبة لا يحتاج لهذه المفاتيح ويتجه مباشرة إلى السلالم أو المصعد إلى الدور الذي يريده.

(ب) أقسام العمليات الفنية :

يوجد ارتباط قوي بين وظائف ومساحة منطقة المدخل وأقسام العمليات الفنية كالفهرسة والتزويد، فتزويد المكتبة بالمطبوعات واختيارها وفهرستها يستدعي استخدام الأدوات المرجعية والفهرس البطاقي بصفة مستمرة. كما ينبغي تجميع الأقسام الفنية في أحد جوانب الصالة الرئيسية، حيث يفتح باب قسم الفهارس على الفهرس العام للمكتبة، كما يكون قسم التزويد على امتداد قسم الفهارس، فضلاً عن قرب قسم التزويد من الفهارس العامة أيضاً، وخدمة المراجع (والتي تشمل الأدوات اللازمة لأعمال التزويد، كالفهارس المطبوعة والببليوجرافيات).

أما قسم الدوريات فيوضع في الطابق الأول في حالة وجود قاعة عرض الدوريات أيضاً في المكان نفسه، والتي ينبغي أن تكون قريبة من قاعة المراجع، بينما يفضل وجود قسم التجليد والصيانة في الطابق تحت الأرضي.

(جـ) قاعة المجموعات والقراءة :

ويتم تخصيص الأدوار والمساحات المتبقية من المبنى للكتب والقراء. ولابد من حساب مقدار المساحة اللازمة للكتب والقراء، وذلك باعتبار المجموعات والكتب الموجودة فعلاً، وما يمكن أن تكون عليه بعد عدة سنوات بناءً على معدل الزيادة الحالية في المجموعات وفي معدل زيادة عدد السكان، ثم يتم تطبيق معادلة مقننة لتحويل الزيادات والاحتياجات إلى أقدام مربعة، والمعادلة العامةالمستخدمة في التقدير هي ٢٥ قدماً مربعاً لكل قارئ، و١٦ قدماً مربعاً لكل ألف مجلد، بالإضافة إلى المساحة التي تشغل بموظفي المكتبة (مئة قدم مربع لكل شخص).

فضلاً عن مساحة إضافية أخرى حوالي ٤٠٪ من المساحة الكلية لجميع الأغراض الأخرى (السلالم والممرات)، وبهذه الطريقة يصل إلى الحجم التقديري للمبنى وإلى

التكاليف التقريبية له أيضاً. وهناك اختلافات وتعديلات عديدة بل وضرورية في تطبيق المعادلة السابقة وتخصيص مساحات للقراء والكتب والمجموعات الأخرى.

العاملون بالمكتبات العامة:

تتأثر طبيعة وحجم موظفي المكتبة العامة بعوامل عديدة، من بينها عدد المجلدات والمقتنيات المضافة سنوياً للمكتبة، وعدد ومستوى السكان ورواد المكتبة الذين يمكن أن تقدم لهم المكتبة خدماتها.. فضلاً عن تأثر هذا الحجم بمقدار إسهام المكتبة العامة في برامج اجتماعية وثقافية وتربوية خاصة بالمجتمع. هذا ويتأثر تقديرنا لعدد موظفي المكتبة بعدد المواد المعارة ومعدل الخدمات المقدمة وغير ذلك من العوامل.

ويجب أن يعهد بإدارة المكتبة إلى موظفين متخصصين خريجي كليات أو معاهد مختلفة ، وذوي خبرة علمية وعملية جيدة في حقل المكتبات والمعلومات. ولن يتم ذلك إلا بإيجاد حوافز تشجيعية مادية ومعنوية للعاملين في هذا الحقل كوضع كادر خاص بهم.. أو غيره، وذلك لاستقطاب المختصين منهم للعمل بأنواع المكتبات كافة .

وعلى أية حال فإنه يكفي مكتبة تخدم ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ شخص من السكان موظفان، أحدهما متخصص كحد أدنى. وبصفة عامة فإنه يجب ألا تقل نسبة المتخصصين إلى غيرهم عن ٣٣٪ كما يمكن تهيئة متخصص واحد في خدمات الأطفال لكل ١٠,٠٠٠[٢٠].

وينبغي على المكتبة أن تقوم بالتطوير المهني المستمر لموظفيها، وذلك لرفع كفاءة الخدمات التي تقدمها المكتبة لروادها، وذلك عن طريق الأساليب التالية:

١ - تعريف الموظفين الجدد بأقسام وإدارات المكتبة.

٢ - دليل العمل بالمكتبة والذي يشمل تفاصيل لجميع العمليات التي تؤدى بالمكتبة.

٣- اجتماعات الموظفين الدورية.

٤ ـ التدريب أثناء الخدمة للموظفين الجدد.

٥ ـ الأنشطة المهنية مثل حضور الاجتماعات والمؤتمرات الوطنية والقومية والدولية.

٦ ـ الكتابة **في مجال المكتبات** والمعلومات، وتيسير كل إمكانات البحث والتجريب والنشر.

٧ ـ الترقيات للموظفين الذين يستحقون الترفيع إلى مراتب أعلى.

٨ ـ تهيئة الجو الملائم بالمكتبة؛ مثل تهيئة الوقت الكافي للتأليف والكتابة المهنية والبحثية، وتخصيص مكافآت تشجيعية للموظفين.

قسم البحوث والتطوير :

ويقوم هذا القسم بعمل الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير المكتبات العامة بالمملكة، بهدف وضع الخطط المناسبة واتخاذ القرارات السليمة، وتفادي المعوقات والسلبيات التي تؤثر على الخدمة المكتبية، أو التي تقلل من قيمتها وفعاليتها ومردودها.

لذلك فإنه يتحتم عليه العمل على تنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية، وتقديم منح للأفراد والمؤسسات العلمية للقيام بإجراء تلك البحوث العلمية التطبيقية.

مجموعات المكتبة :

يعتمد حجم وطبيعة ومحتوى مجموعات المكتبة على الأهداف الخاصة بالمكتبة واحتياجات المستفيدين والرواد. وتعتمد عملية اختيار المواد المكتبية على المعرفة الواسعة بالمواد الموجودة فعلاً، وعلى القدرة على تقييم هذه المواد، والاختيار منها بما يحقق أغراض المكتبة. وهناك العديد من الأدوات للببليوجرافية وقوائم الكتب، والتي يمكن للمكتبة أن تختار منها مجموعات متوازنة من المواد المطبوعة والمواد السمعية والبصرية التي تغطي

احتياجات كل أفراد المجتمع الذي تخدمه، وعلاوة على ذلك، فإنه يجب أن يكون اختيار هذه المواد جهداً مشتركاً لكل المعنيين بالخدمة المكتبية العامة طبقاً لسياسة مكتوبة واضحة ومقررة ومحددة جيداً، كما يجب أن تحدد بوضوح في سياسة الاختيار كيفية المحافظة على المجموعات وطرق التخلص من المواد القديمة أو غير المستخدمة وغير الملائمة.

وعلى أية حال فإنه ينبغي توفير كتابين لكل شخص من السكان كحد أدنى، كما ينبغي أن يبلغ حجم كتب الأطفال مايساوي المجموعات[٢١]، ولما كانت المكتبات تعاني عادة من ضيق المكان أمام الفيض الهائل من المعرفة المنشورة، فينبغي أن تتخذ المكتبة سياسة استبعاد الكتاب القديم أو تصويره على ميكروفلم ليحل محله الكتاب الجديد باستثناء حالات خاصة ومعينة.

تنظيم المكتبة العامة :

يختلف تنظيم المكتبة العامة تبعاً لحجمها المحلي الذي تخدمه المكتبة، وتبعا لاحتياجات روادها، وتبعاً لتوفير المبنى الملائم والموظفين والميزانية المناسبة.

وعادة يكون بالمكتبة أقسام التزويد والفهرسة والتصنيف والإعارة والمراجع والوسائل السمعية والبصرية، بالإضافة إلى أقسام خدمات القراء مثل خدمة الأطفال، حيث تخصص ساعات لسرد القصص وكذلك لتقديم البرامج الثقافية.

وينبغي على المكتبة أن تتبع في ترتيبها وإعداد مجموعاتها نوعاً من النظم الفنية المعروفة في الفهرسة والتصنيف، حتى يمكن للقراء الاهتداء إلى مايرغبون في سهولة ويسر دون تعقيد أو مشقة.

والأفضل أن يتم هذا الإعداد الفني للمواد المكتبية مركزياً، وذلك تحقيقاً لمبدأ جعل الإدارة مركزية والخدمة محلية، لما يوفره ذلك من نفقات وجهد ومايؤدي إليه من تقنين وتوحيد لعمليات الفهرسة والتصنيف، وتكريس جهد أمناء المكتبات ووقتهم لخدمة القراء.

الموارد المالية:

تعد المخصصات الحكومية هي أكبر مورد مالي للمكتبات، حيث توصي كثير من الدراسات بتخصيص نسبة لاتقل عن ٤٪ ـ ٥٪ من ميزانية التعليم بالدولة (٢٢، ٢٣)

كما قد يكون من بين هذه الموارد مبالغ على هيئة منح أو هدايا من المؤسسات الوطنية أو الدولية أو حتى من الأفراد(٢٤، ٢٥)، وذلك لتنمية الخدمات المكتبية العامة أو خدمات مكتبة محددة، وهناك موارد للمكتبة تتكون عن طريق تعويض الكتب المفقودة وغرامات تأخير الاستعارات وخدمات التصوير... وما إلى ذلك.

ومن المفروض أن تعكس الميزانية خطة العمل والتطوير بالمكتبة، فهي ليست مجرد تقديراً ماليّاً للدخل والنفقات في مدة معينة فقط، وإنما تمثل برنامجاً منطقيّاً وشاملاً وتنبؤاً بوسائل تنفيذ الخطة ورسمها في المستقبل؛ ولابد من توفير مخصصات مالية كبيرة للإدارة المركزية خلال المراحل الأولى، للإنشاء والتطوير، حيث تتطلب التجهيزات الأساسية مبالغ أكبر مما لو كانت الخدمات قد استقرت، وتعمل بكل طاقتها (٢٦).

وإذا كان تمويل العمليات والخدمات الجارية بالمكتبة، يتم سنوياً ـ وهي مدة قصيرة نسبيّاً ـ فإن التمويل طويل الأمد من أهم العناصر في تخطيط النمو المستقبلي. وقد يتمثل هذا النمو في إنشاء مبنى جديد للمكتبة خلال سنوات معينة، أو في الحصول على أعداد ضخمة من المواد في السنة أو غير ذلك من جوانب النمو. هذا ويتم إعداد تقديرات النمو التدريجي للاحتياجات المادية والبشرية اللازمة على مدى خمس إلى عشر سنوات.

وينبغي على المكتبة أن تأخذ في حسبانها نمو السكان، وأن تستجيب لمتطلبات هذا النمو، ولابد أن تعكس الميزانية التضخم العالمي في أسعار المواد وغيرها من التجهيزات، وعلى المدير المسئول أن يعزز طلباته من الاعتمادات المالية اعتماداً على ذلك كله، وعلى النسبة التي ينبغي أن تخصص للمكتبات العامة من ميزانية الوزارة نفسها بحيث لاتقل عن ٥٪.

خدمات المستفيدين :

تحرص معظم المكتبات الحديثة على اتباع نظام الرفوف المفتوحة، وذلك لتحقيق اللقاء المباشر بين الكتاب وقارئه، ويكمل نظام الرفوف المفتوحة، ضرورة توفير الفهارس والخدمات الإرشادية أو المرجعية، وتشمل هذه الخدمات استقبال القراء والرد على استفساراتهم واكتسابهم المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق التعامل الفعال مع مواد المكتبة، فاصطحابهم في جولات موجهة في أقسام المكتبة وتدريبهم على استعمال أدوات معينة، فضلاً عن إعداد الفهارس وتزويدها بالأدوات الإرشادية وإصدار الكشافات... إلى آخر ذلك من الخدمات الحية التي تكفل تآلف المستفيد مع مواد المكتبة وخدماتها وحثه على الإفادة من هذه المواد والخدمات.

ولابد من تخصيص خدمات خاصة بالأطفال كرواية القصص، والأغاني، والموسيقى، ومعارض الدمى، والأراجوز، والرسم، والتصوير الملون، والقصص المسرحية المبسطة وما إلى ذلك.

ويجب أن لاتقف المكتبة عند حدود الأشخاص الأصحاء في تقديم خدماتها، بل يجب أن تقدم خدماتها أيضاً إلى فئات المجتمع الأخرى التي حرمت لأي سبب من أسباب الإعاقة من ممارسة الحياة الطبيعية، وذلك بسبب أية إعاقة كانت. كما ينبغي أن تكون المكتبة معيناً كبيراً للأميين وحديثي التعليم والمسنين والكبار.

لذا فقد حرصت المكتبات العامة الحديثة على تقديم خدمات تعليم الكبار وبرامج محو الأمية، وهي خدمات جديدة بدأت المكتبات العامة الحديثة في تقديمها، إذ إن الأصل في المكتبات العامة أن تسهم في مكافحة الأمية، وأن ترفع من مستوى الفرد الاجتماعي والاقتصادي، ولاسيما في القرى والأماكن النائية. كما يمكن للمكتبات إيصال المواد المناسبة للمسنين والإناث بمنازلهم، كما ترعى أنشطة ثقافية كالمعارض، والمسرحيات، والحفلات الموسيقية، والمحاضرات، والعروض السينمائية للكبار وحديثي التعليم. هذا بالإضافة إلى توفير المواد المناسبة لمن تخلصوا من أميتهم، والكفيلة بتنمية مهاراتهم القرائية

والحيلولة دون ارتدادهم للأمية فضلاً عن تنمية قدراتهم المهنية. وعادة ماتقدم المكتبات العامة خدماتها للمرضى بالمستشفيات والمدارس والجمعيات المحلية، كما يمكن أيضاً أن تدعم إمكانات مكتبات السجون وغيرها من المؤسسات الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى توفير مصادر للمعلومات اللازمة لرجال الأعمال وللتجار وتقديم خدمات المعلومات اللازمة للشركات الصناعية. كما لابد من تقديم خدماتها للفئات الخاصة مثل المعاقين جسدياً وللمكفوفين وفئات الصم والبكم؛ الأمر الذي يتطلب التخطيط لها، وبالتالي توفير الأجهزة الإلكترونية والكتب الناطقة، واستعمال طريقة برايل.

وينبغي على المكتبات العامة أن تفتح أبوابها للرواد وللمستفيدين في أثناء عطلة نهاية الأسبوع، وخلال الفترات الصباحية والمسائية على السواء، وبما لايقل عن ٥٥ ساعة أسبوعياً. ومن الواجب عليها تقديم خدمات الإعارة الخارجية ليتمتع المستفيد بخدمات المكتبة في كل مكان. ويرتبط بخدمة الإعارة أربع خدمات من المفروض العمل بها، وهي الحجز، والتصوير، وتوفير الوثائق، وتبادل الإعارة بين المكتبات.

خدمات الحاسب الآلي وتقنياته :

وحرصاً على تطوير أساليب العمل وخدمات المكتبات العامة، وتمشياً مع التطورات السريعة والحديثة في تقنيات المعلومات، فإنه لابد من تجهيز المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية بأحدث النظم لاختزان واسترجاع المعلومات، مثل استخدام نظام مينايسز Mini-sis، أو دوبيس لوبس Dobis - Libis المستخدم في كثير من المكتبات بالمملكة، والعمل على ربط المكتبات العامة بقواعد المعلومات المحلية والعالمية، وذلك عن طريق:

١ ـ شبكة الخليج Gulf -Net التي توفرها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

٢ ـ أو عن طريق شبكة خاصة بالمكتبات العامة لتوفير البنية الأساسية لتسهيل تبادل البيانات والمعلومات والرسائل بين المكتبات والمستفيدين منها في مدن المملكة، التي تتصل

بعضها عن طريق أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة بالشبكة التي تؤسسها الإدارة المركزية للمكتبات في الرياض العاصمة.

٣ ـ أو عن طريق اقتناء الأجهزة الخاصة بقراءة أقراص الليزر CD-ROM، والاشتراك في بعض قواعد المعلومات المختزنة على أقراص الليزر مثل Wilson Index و BIP و ULRICH ..

الخدمات الببليوجرافية :

من الضروري أن يلحق بالإدارة المركزية للمكتبات العامة قسم خاص بالخدمات الببليوجرافية، وذلك لأغراض الإعارة وتقديم خدمات ببليوجرافية لكل المكتبات في المملكة، كما ينبغي أن يضطلع القسم بتنظيم وإعداد وحفظ الفهارس الموحدة، والإشراف على خدمات الإعارة التعاونية وغيرها.

التعاون بين المكتبات العامة:

هناك حاجة ماسة لإقامة نظام تعاوني بين المكتبات في المملكة وخاصة العامة منها، وذلك لمنع الازدواجية وتأكيد مبدأ العدالة في التوزيع، واقتسام المهمات الوطنية، وتوفير الأموال والوقت والجهود، وضمان توحيد العمليات الفنية، وما شاكل ذلك.

لذلك فإن الأمر يحتاج إلى سياسة تعاونية واضحة بحيث تشمل: الشراء، والإهداء، والتبادل، والإعارة، والتصوير، والتخزين، وتبادل المعلومات وما إلى ذلك.

ترويج خدمات المكتبات العامة :

ينبغي العمل على كسب المستفيدين وتوطيد علاقة المكتبة بالمجتمع بشتى الوسائل، التي من أهمها :

١ ـ الإعلان :

يعدّ الإعلان العنصر الرئيسي من عناصر الترويج. ويمكن تعريفه بأنه الوسيلة غير الشخصية لتقديم خدمات المكتبة مقابل أجر معين. ويهدف الإعلان إلى توصيل المعلومات إلى أعداد كبيرة من المستفيدين لغرض حثهم على التردد المستمر على المكتبة للإفادة من خدماتها، أو من أجل سوقهم إلى التقبل الطيب لأفكار وخدمات معلن عنها، وذلك عن طريق استخدام وسائل الإعلام العامة التي تشمل الصحف والمجلات والتلفاز، والإذاعة، والإعلان البريدي والسينمائي، والإعلان عن طريق وسائل النقل ولوحات العرض.

إن مهمة نشر الخدمات المكتبية والتعريف بها لن تحقق غايتها المنشودة إلا بواسطة الدعاية للمكتبة؛ فقد تكون هناك فئة من الناس تجهل وجود المكتبة، أو لا تقتنع بجدوى خدماتها، لذلك لابد من التعريف بالمكتبة وساعات بدء عملها ومدته، وبيان محتوياتها وخدماتها، كما يجب ألا نكتفي بإذاعة أفكار عامة، بل يتحتم علينا أن نبرهن لكل شخص أن للمكتبة وجوداً حقيقياً، وأنها ضرورة لاغنى عنها للتثقيف والمعرفة، كما يجب أن نوضح في دعوتنا للمكتبة الصلات العديدة والعميقة التي تربط بين الكتب والقراء وأعمالهم وغير ذلك.(٢٧)

ولا يحظى النشاط الإعلاني ـ إلا في النادر ـ باهتمام ملحوظ من قبل مكتبات دول العالم الثالث، وذلك لارتفاع التكاليف، وتبني رأي قديم خاطئ يقول «بأن السلعة الجيدة تبيع نفسها بنفسها»، وبرغم أن هذا الرأي قد ثبت بطلانه منذ سنوات عديدة، فإنه لا يزال له أتباع في دول العالم الثالث.

٢ ـ العلاقات العامة :

تقوم العلاقات العامة بعملية الاتصال بين المكتبات والجمهور، وتشرح وتفسر كلا منهما للآخر بهدف النجاح في كسب ثقة الجمهور وفهمه وتأييده. أي أن العلاقات العامة تعمل على إيجاد صلات ودية تقوم على أساس الفهم المتبادل.

لذلك فإن الوظيفة الأساسية للعلاقات العامة في المكتبات والمعلومات تركز أساساً حول تعريف وتقديم المجتمع للمكتبة، والمكتبة للمجتمع.(٢٨)

إن تنشيط وتوثيق علاقات المكتبات بالأفراد والجماعات يؤدي إلى زيادة الدعم المادي والمعنوي للمكتبة، وزيادة إقبال الجمهور عليها، والانتفاع بمجموعاتها، والمحافظة على المكانة التي كسبتها المكتبة، وكذلك المحافظة على المستفيد الذي كسبته المكتبة من قبل، وأخيراً تمكين المكتبة من منافسة الوسائل الأخرى للتسلية أو لقضاء وقت الفراغ.

لذلك فإن التفاعل بين العاملين بالمكتبات مثلاً وجمهور المستفيدين من خدماتها يجب أن يدعم، وينتعش بالأداء السليم، والمعاملة المهذبة، والمظهر الخارجي والداخلي للمبنى، والموقع الجيد، وصلاحية المجموعات وتميزها، وعرض أجزاء منها عرضاً جذاباً. هذه كلها تلعب دورها في كسب المستفيد والترحيب به وبالتالي إرضائه.

كمايجب أن يمتد تأثير العلاقات العامة ليشمل متخذي القرار السياسي وقادة المجتمع بهدف ربط المكتبة بمجتمعها، والحصول على الدعم المعنوي والمادي اللازم لاستمرار خدمات المكتبة ونموها وتقدمها.(٢٩) إذ إن الاتصال بقادة المجتمع له أثر كبير في تكوين رأي عام لدى جمهورهم. فمن النظريات المعروفة في علم النفس الاجتماعي أنه إذا اقتنع القادة الطبيعيون في المجتمع بفكرة، فإنهم يستطيعون ـ بما لهم من قوة التأثير في مجتمعهم ـ أن يغيروا من اتجاهات الأفراد ويجعلوهم يقتنعون بما لم يكونوا مقتنعين به من قبل.

٣ ـ تنشيط المبيعات Sales Promotions:

يتوافر عدد كبير من وسائل تنشيط المبيعات التي يمكن للمكتبة استخدامها بالإضافة إلى الدعاية والإعلان. والغرض من وسائل تنشيط المبيعات زيادة طلب المستفيدين على المعلومات وخدماتها وزيادة معدل الإفادة من المكتبات. وتتضمن هذه الوسائل اللوحات واللافتات، والعينات، والكتالوجات، والكوبونات، والمعارض، والمسابقات، والهدايا، وطريقة العرض، ووسائل إيضاح... إلخ.

٤ ـ البيع الشخصي Personal seling :

ويقصد به المقابلة، والتحدث مع واحد أو أكثر من المستفيدين بغرض إقناعه باستخدام المكتبات، وما توفره من خدمات ومعلومات.

فالشخصية المميزة لأمين المكتبة والمعرفة الواسعة والمعاملة الحسنة التي يلقاها المستفيد في صلاته اليومية مع المكتبة لها قيمتها الأساسية في تحسين علاقاتها بالجمهور، وهي تفوق أية وسيلة أخرى من وسائل الترويج، إذ إن الاتصال الشخصي الشفوي مازال هو الأساس الذي يقرر نجاح أو فشل أية مؤسسة(٣٠).

المكتبة لم توجد إلا من أجل عملائها، سواء الحاليين أو ممن يمكن كسبهم في المستقبل. وإن اهتمامهم الفردي بل الشخصي بالاحتياجات المعقولة التي يعبر عنها كل من هؤلاء العملاء ـ هذا الدليل الإيجابي اليومي على توافر روح المساعدة وروح الخدمة هو بداية التنفيذ لبرامج وأنشطة المكتبة لكسب العميل وإرضائه.(٣١)

المعايير :

يمكن تعريف المعايير بأنها إجراءات نموذجية للأداء، ومقاييس للتقييم، وإرشادات باعثة ومحركة للتطوير والتحسين من أجل المستقبل، كما أنها أدوات تساعد في اتخاذ القرارات وأداء الأعمال، فالتأثير الكلي للمعايير يساعد إلى حد كبير في زيادة فاعلية المكتبات ومراكز المعلومات، وفي إعطاء مقياس واضح وسليم لتقييم الأداء، وفي التعرف على نقاط الضعف ومكامن القصور(٣٢).

وفي غياب المعيار الذي يحكم المكتبات العامة بالمملكة، نجد أن المكتبات تنشأ، وتؤسس على غير أسس أو معايير، حتى إذا نشأت واستقر أمرها استمر نموها على غير نظام أو أسس، هذا إذا لم تتراجع عن الرسالة التي أسست من أجلها، لذلك فإنه من المؤمل أن تقوم الإدارة المركزية المقترحة بمهمة وضع معايير قياسية في ضوء ماورد في كتاب اليونسكو

الصادر في عام ١٩٧٤ م، الذي ذيل أساساً بتوصيات محددة للاسترشاد بها، عند إنشاء المعايير الموحدة لمختلف المكتبات بالدول النامية(٣٣). كما يمكن الاسترشاد بالمعايير الخاصة بالمكتبات العامة، التي وضعها الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) في عام ١٩٧٤م.(٣٤)

لذلك فإنه ينبغي عند وضع معايير للمكتبات العامة بالمملكة أن نراعي اختلاف البيئة التي كتبت من أجلها تلك المعايير العالمية، كما ينبغي أن تتضمن تلك المعايير فلسفة المكتبة، وأهدافها، ووظائفها، وموارد المكتبة، وخدماتها. فموارد المكتبة: تشمل تمويلها، ومبناها، ونظمها الإدارية والمالية، وموظفيها ومجموعاتها. أما خدمات المكتبة: وهي تشمل الخدمات غير المباشرة كاختيار المقتنيات وإعداد المجموعات، والخدمات المباشرة كالإعارة، وخدمة المراجع، وإرشاد القراء، وتعليم الكبار، والدعوة والعلاقات العامة.

الهوامش

1. Robert Vosper. "National and International Library Planning." **National and International Library Planning**. - Robert Vosper and Leone I. Newkirk, eds. Munchen: Verlag Dokumentation , 1976-. p. 9.

2. C. V. Penna. "Planning Library Services." - **UNESCO Bulletin for Libraries.** - 21 (March - April 1967) - 61.

3. Adrian M. McDonough. - Information Economics and Management. New York: McGraw-Hill, 1963. - p. 65

4. Robert E. Kemper. "Strategic Planning for Library Systems." Dissertation University of Washington, 1967. - pp 38 - 55

5. Preston P. LeBreton. **General Administration: Planning and Implementation.** New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965. pp.10 - 50

6. Carlos V. Penna. The Planning of Library and Documentation Services. - 2nd ed. Rev. and enl. by P. H. Sewell and H. Liebaers. Paris: UNESCO, 1972. - pp. 44 - 82 .

7. Mustafa Akbulut. - Planning for the Development of Public Libraries in Turkey. - Dissertation. University of Pittsburgh, Graduate School of Library and Information Sciences, 1975. - pp. 37 - 41.

8. Jafar Mehrad. **A National Public Library System for Iran: A Descriptive Analysis 1948 - 1978 and a Plan for Development.** Dis-

sertation. Case Western Reserve University, School of Library Science, 1979. - pp. 33 - 36

9. William T. Newell. - "Long - range Planning for Library Manager." **PNLA Quarterly**. - 31 (October, 1966). - 21 - 35.

10. Nelson Associate. - **Public Library System in the United States: A Survey of Multijuricdictional System**. Chicago: American Library Association, 1969. - p. 16.

11. Mehrad., - **op. cit.** - p. 116.

12. Ibid.

١٣- أحـمد أنـور عمـر . **المكتبـات العامة بين التخطيط والتـنفيذ**، القـاهرة، دار النهضـة العربية، ١٩٧٨ ص ٧٨ -٨٠.

١٤ - المصدر نفسه، ص ٨١.

١٥ - المصدر نفسه.

16. Gretchen K. Schenk. - **County and Regional Library Development.** Chicago, ALA, 1954 - pp. 6 - 7.

١٧ - احمد أنور عمر، ص ٨٣، ٩٣.

18. Schenk, - **op. cit.,** - p. 125.

19. Rochell, Carlton. - Wheeler and Goldor's Practical Administration of Public Libraries. New York: Harper and Row, . 1981. - pp. - 401 - 412.

20. International Federation of Library Associations. - **Standards for**

Public Libraries. Pullach Muncken, Verlag Dokumentation, 1973, pp. 35 - 37.

21. Ibid. - p. 24.

22. Penna., - op. cit., - p. 70.

23. "Meeting of Experts on the National Planning of Library Services in Latin America" "**UNESCO Bulletin for Libraries.** 22 (November - December 1966). - 285 - 286.

24. Penna., - **op. cit.,** - p. 45, 70.

25. American Library Association. Standard Revisions Committee. **Standards for Library Functions at the State Level.** rev. ed. Chicago: American Library Association, 1970. - p. 9.

26. Penna.,- **op. cit.**, - p. 65.

٢٧- سماء زكي المحاسني. «استخدام الإذاعة المرئية (التلفزيون) والإذاعة المسموعة (الراديو) في دعم الخدمة المكتبية والدعوة إلى المكتبة، هل تصبح ضرورة في هذا العصر»، **عالم المعلومات**، س ٦، مج١، ع١، ربيع ١٩٨٣، ص ١٠٨.

٢٨- محمد محمد الهادي. **الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات**، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٢، ص١٩١.

٢٩ - احمد أنور عمر، ص ٣١٢.

٣٠ - المصدر نفسه، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

٣١ - المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

32. Robert B. Downs & J. W. Heussman. "Standards for University Libraries", - **College & Research Libraries,** (January, 1970) p. 28.

33. F. N. **Withers. Standards for Library Service: An International Survey,**. Paris, The UNESCO Press, 1974.

34. International Federation of Library Associations. **Standards for Public Libraries,** - Pullach Muncken, Verlag Dokumentation, 1973

الخاتمة

وفي الختام، فإنه يتضح مما سبق استعراضه ومناقشته عن أوضاع المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية، وأهم المقومات الأساسية التي تكفل نجاح المكتبة العامة السعودية في تأدية رسالتها، اتضح أنها تعاني الكثير من المشكلات، وأن هذه المعاناة تكاد تكون عامة وشاملة للنواحي جميعها، ولاتعود إلى سبب واحد محدد؛ بل إلى عدة أسباب من أهمها وأكثرها خطورة وتأثيراً هي سياسة الارتجال التي تتبع في إنشائها؛ حيث لايتم ذلك وفقاً لخطة علمية مدروسة مما تسبب عنه إنتاج وحدات مكتبية عامة قاصرة وضعيفة، هذا إلى جانب أمور أخرى تتمثل في تعدد الأجهزة المشرفة على المكتبات العامة بين عدة وزارات ومصالح حكومية مختلفة لاتربطها ببعضها أية صلة، وعدم فهم طبيعة المكتبة العامة ورسالتها وواجبات الحكومة تجاهها، وعدم وجود الوعي الكافي لوظيفة هذا النوع من المكتبات، فضلاً عن عدم المتابعة والخضوع للمزاج والأهواء الشخصية وتقلبات القرارات.

لذلك فقد أوصى الباحث بإيجاد نظام وطني متكامل ومترابط من الوحدات المكتبية العامة بالمملكة، يشتمل على إدارة مركزية تابعة لوزارة المعارف أو للرئاسة العامة لرعاية الشباب، ويتبعها إنشاء تشكيلات مكتبية كاملة التنظيم، يغطي كل منها منطقة واحدة من المناطق الخمس، وتدار مركزياً من مكتبة رئيسية (مركزية)، تتبعها نقط للتوزيع والخدمة بهدف إيصال خدماتها لكل فئات المجتمع.

الملاحـــــق

أهم الدراسات المقترحة

في مجال المكتبات العامة

وهي توصيات بالدراسات المتعلقة بالمكتبات العامة بهدف تعريف الباحثين بمجالات هم في أمس الحاجة لدراستها، وذات صلة وثيقة بموضوع البحث، والتي منها:

١ ـ دراسات في القراءة، وميول القراءة، وعـادة القراءة عند سكان المدن والقرى، وما مدى توافر القراءة الملائمة لسد رغباتهم واحتياجاتهم.

٢ ـ دراسة أسباب عدم ارتياد واستخدام المكتبات.

٣ ـ تحليل محتويات المكتبات المختلفة لمعرفة مدى قوتها وضعفها، ولتساعد فى إنشاء برامج جيدة للتزويد بغرض الإقلال من مضاعفة العمل وتكراره.

٤ ـ عمل مقاييس وتقنين جيد يساعد في تقييم نظام المكتبات العامة.

٥ ـ دراسة طباعة ونشر الكتب من حيث علاقتها بمشكلات تطور المكتبات في المملكة.

٦ ـ دراسة تقديم خدمات مكتبية للمناطق النائية وللقبائل البدوية.

٧ ـ دراسة في مجال التعاون بين مختلف المكتبات في المملكة.

٨ ـ دراسة لتحليل تركيب المجتمعات واحتياجاتهم المحدودة.

٩ ـ دراسة عن المواد السمعية والبصرية كوسيلة جيدة، ومساعدة في محو الأمية.

١٠ ـ دراسة متطلبات الأيدي العاملة لكل أنواع خدمات المكتبات والمعلومات.

١١ ـ تقويم سنوي لمدى فعالية نظام المكتبات العامة المقترح.

بالإضـافة إلى دراسـة متابعـة تتم بعـد مـدة لاتقل عن خمس السـنوات، وذلك لقيـاس ومعرفة ماتم تنفيذه، وكذلك لمعرفة المشكلات الطارئة وتقديم الحلول المناسبة.

جمعيات واتحادات المكتبات العامة

تلعب الجمعيات دوراً مهماً وفعالاً في تطور التخصصات ونموها، وتحقيق الاعتراف بها، حيث أسهمت في الاهتمام بمهنة المكتبات والمعلومات وزيادة الوعي بالمهنة واحترامها ورفع المستوى الثقافي والمهني للعاملين بها، وكذلك الاهتمام بتطور المعايير والمقاييس الخاصة بالموارد وخدمات المكتبات ومراكز المعلومات. وماكان لمجال المكتبات والمعلومات أن يبلغ مابلغه من اعتراف أكاديمي إلا بفضل الجمعيات المهنية الوطنية، التي حرصت على تطوير أدوات العمل وسعت لتقنينها، كما حرصت على إبراز معالم المجال وتحديد مواصفات من ينتمون إليه، فضلاً عن توافر قنوات الاتصال العلمي ومنافذ بث المعلومات المتخصصة(١).

ومن أهم تلك الجمعيات التي تهتم بالمكتبات العامة :

الجمعية الأمريكية للمكتبات:

تعد جمعية المكتبات الأمريكية American Library Association (ALA) أقدم وأكبر جمعية مكتبات منظمة في العالم، حيث أنشئت في عام ١٨٧٦، وقد شكلت في عام ١٨٥٣ عندما عقد المؤتمر المكتبي الأول في مدينة نيويورك لجنة لوضع قانونها الأساسي، إلا أن تنفيذ المشروع قد تأخر لمدة ثلاثة وعشرين عاماً، أدى الاعتراف بوظيفة المكتبات العامة في أثنائها إلى إعطاء العاملين فيها شيئاً من الوضع المهني. ولقد تهيأت الظروف لتكوين الجمعية عندما قام مكتب التربية بالولايات المتحدة U.S. - Bureau of Education بنشر تقرير في مجلدين بعنوان: Public Libraries in the States of America: their History, condition and management

ولقد لقي هذا التقرير قبولاً منقطع النظير بعدّه أول مؤلف في الإنتاج الفكري في مجال

المكتبات، وبانتهاء السنة الأولى من عمر الجمعية، وصل عدد أعضائها إلى ٦٩ عضواً، وفي عام ١٩٠٣م بلغ عـدد الأعضاء ألـفا ومئتي عضو، من بينهم ستة وعشرون كنديا، و١٣ عضوا من الأجانب، وبلغ عدد أعضائها في عام ١٩٨٨م (٤٣,٤٠٠ عضو).

وقد اكتسبت الجمعية الأمريكية للمكتبات شهرة عريضة حتى خارج الولايات المتحدة، وذلك راجع إلى دورها في وضع المعايير والتقنينات، مثل دورها في إعداد التقنين الأنجلو ـ أمريكي للفهرسة الذي تطور منذ نشر لأول مرة عام ١٩٠٨م، بخطى ثابتة، لكي يصبح التقنين الأساسي Standard في مختلف أنحاء العالم.

وتصدر الجمعية نشرة شهرية تعدّ المطبوع الأساسي للجمعية منذ عام ١٩٥٢م. وتعقد الجمعية مؤتمراً سنوياً في فصل الشتاء. ومن أهم نواحي نشاط هذه الجمعية ذلك الجانب الخاص بالإعداد المهني، الذي تشرف عليه لجنة خاصة شكلت عام ١٩٣٤م تتولى مسئولية تقويم مدارس أقسام المكتبات في الجامعات الأمريكية ومنح الاعتراف المهني بها.

جمعية المكتبات العامة - .Public Library Ass :

وهي من أقدم الجمعيات التي انبثقت عن الجمعية العامة الأم، حيث أنشئت عام ١٩٤٤م وتضم ٥٦٠٠ عضو. وقد أسهمت في نشر كثير من المعايير التي تهدف إلى رفع فعالية وكفاءة خدمات المكتبات العامة، وتصدر الجمعية نشرتين تحويان كل مايهم حول الموضوعات والخدمات للمكتبات العامة.

اليونسكو :

منذ أن بدأت اليونسكو UNESCO تمارس نشاطها في باريس في نوفمبر عام ١٩٤٦م فقد اهتمت بتطوير المكتبات وعلم المكتبات لارتباط المكتبات ومراكز المعلومات بشئون التعليم والثقافة و العلوم. فليس هناك تعليم وثقافة دون مكتبات جيدة التنظيم والإعداد

حتى يسهل استخدامها. لذلك فقد اضطلعت اليونسكو بعدة نشاطات لتطوير المكتبات وخاصة المكتبات العامة، ففي صيف ١٩٤٩م نشرت أول كتاب لها في هذا الميدان وهو: The Public library: a Living force for popular education؛ وقد طبع هذا الكتاب بعدة لغات منها اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والإيطالية، ثم العربية. وربما كان هذا الكتاب أهم تسجيل موجز لأهداف المكتبات العامة وخدماتها صدر حتى الآن. كما كان الكتاب الوحيد الذي لقي قبولاً من جميع الدول.

كما عملت اليونسكو على عقد كثير من المؤتمرات و الحلقات الدراسية، التي منها:

الحلقة الدراسية الدولية الأولى في المكتبات العامة:

عقدت اليونسكو في سبتمبر ١٩٤٨م بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات International Federation of Library Associations في «مانشستر» و«لندن» الحلقة الدراسية الأولى في المكتبات العامة، وقد شارك في هذه الحلقة الدراسية خمسون شخصاً مثلوا عشرين دولة في البرنامج الذي استمر أربعة أسابيع. وكان الموضوع الرئيسي في الحلقة هو المكتبات العامة، مع التركيز على خدماتها للتعليم العام Public education، وزيادة التفاهم الدولي.

ولقد توالت هذه الحلقات الدراسية في عدة دول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما أسهمت اليونسكو في إنشاء المكتبات التجريبية. وقد بدأت المحاولة الأولى في «دلهي» عام ١٩٥٢م، ثم تأتي بعد ذلك تجربة «كولومبيا» في جنوب أمريكا عام ١٩٥٤م، ثم في «نيجيريا» عام ١٩٥٧م... إلخ.

كذلك أسهمت اليونسكو في إعادة تشييد المكتبات التي تهدمت أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أسهمت في تأثيث مكتبات أخرى. كما قامت بتقديم عدد من المنح الدراسية للراغبين في دراسة المكتبات من الدول النامية للسفر من أجل الدراسة، أو التدريب في الدول المتقدمة، حيث تعد هذه المنح والبرامج الدراسية من أهم سبل إعداد الرواد الفنيين، ممن تقع على عاتقهم مسئولية النهوض بالخدمات المكتبية في بلادهم.

الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات

INTERNATIONAL FEDERATION OF LIBRARY ASSOCIATIONS AND INSTITUTIONS

(IFLA)

تأسس الاتحاد في ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٢٧م في مدينة أدنبرة (أسكتلندا)، وكان في بدايته يتكون من مجموعة من المكتبيين يمثلون خمس عشرة دولة، ومقره لاهاي في هولندا، وانضم إلى عضويته في الوقت الحاضر أكثر من ١١٦٦ عضواً من أكثر من ١٢٣ دولة.

ويعدّ الاتحاد هيئة دولية غير مستقلة لاتسعى للربح، تهدف إلى تشجيع التفاهم والتعاون وتبادل الآراء والبحوث وجهود التطوير في مجالات أنشطة المكتبات، على المستوى العالمي، ويشمل ذلك الوراقة، وخدمات المعلومات، وتأهيل القوى البشرية، وتوفير منبر يتم من خلاله تمثيل المكتبات في الأمور التي تحظى بالاهتمام العالمي(٢)

ولتحقيق هذه الأهداف يضطلع الاتحاد بالمهام والمشروعات، التي من أهمها :

- إجراء ودعم وتنسيق البحوث والدراسات .
- تجميع المعلومات المتصلة بالمكتبات والببليوجرافيا والمعلومات والتدريب، وتحليلها، ونشرها أو بثها .
- تنظيم اللقاءات والمؤتمرات العامة والمتخصصة .
- التعاون مع المنظمات الدولية في مجال المعلومات والتوثيق والمحفوظات.
- إقامة المراكز اللازمة لإنجاز بعض المهام المحددة.

هذا بالإضافة إلى قيام الاتحاد ببعض الأنشطة الأخرى بهدف تحقيق الغايات النظرية والعملية في جميع مجالات المكتبات، وفي عام ١٩٧٦م تغير اسم «الاتحاد الدولي

لجمعيات ومؤسسات المكتبات» لتتسع مظلته لتغطية المكتبات، ومعاهد المكتبات، ومراكز البيليوجرافيا، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية، ويتم تنفيذ تلك الأعمال والمشاريع المتخصصة من خلال قسمين رئيسيين هما:

(أ) حسب أنواع المكتبات Types of Library مثل :

ـ المكتبات الوطنية ـ المكتبات الجامعية ـ المكتبات العامة ـ المكتبات المتخصصة في العلوم الاجتماعية ـ مكتبات الأطفال . ـ المكتبات المتخصصة في الإدارة .

(ب) حسب الأنشطة المتخصصة Types of Activities مثل:

ـ البيليوجرافيا ـ الفهرسة ـ تبادل المطبوعات ـ المطبوعات الدورية ـ المطبوعات الرسمية ـ الكتب والوثائق النادرة ـ مباني وأجهزة المكتبات ـ التدريب.

هذا بالإضافة إلى العديد من الموائد المستديرة Round Tables، ومجموعات عمل Working Group تمارس عملها بشكل مستقل في إطار أعمال IFLA ومن أهم النشرات التي يصدرها الاتحاد:

(1) **IFLA** News - 1992 - (2) IFAL ANNUAL

(3) IFLA - JOURNAL - (4) IFAL DIRECTORY

شعبة المكتبات العامة :

وتعمل هذه الشعبة على تدارس وتشجيع جميع الأمور المتعلقة بتقديم الخدمة المكتبية العامة في مختلف البيئات، وتضم اللجنة الدائمة لهذه الشعبة تسعة عشر عضواً ينتمون إلى سبع عشرة دولة، منها عشر دول أوربية، بالإضافة إلى البرازيل وتركيا وسيراليون وجنوب أفريقيا.

أما على مستوى العالم العربي، فقد بادرت بعض الدول بإنشاء جمعيات المكتبات مثل: (٣)

ـ جمعية المكتبات السودانية.

ـ الجمعية التونسية للموثقين والمكتبيين والخزانة.

ـ الجمعية الوطنية المغربية لأخصائيي المعلومات أنشئت في عام ١٩٧٢م.

ـ الجمعية العراقية للمكتبات.

ـ جمعية المكتبات اللبنانية.

ـ جمعية المكتبات الأردنية أنشئت في عام ١٩٦٣.

ـ الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات.

ـ جمعية المكتبات المدرسية بمصر.

ـ الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات أنشئ في عام ١٩٨٦.

هذا إلى جانب اهتمام بعض الدول العربية بإنشاء جمعية للمكتبات، ومنها المملكة العربية السعودية، حيث أصدر اللقاء الأول والوحيد للمكتبيين السعوديين في ١٩ - ١٤٠٠/٥/٢٢ هـ توصية بإنشاء جمعية المكتبات السعودية، التي لم تر النور إلى وقتنا الحاضر.

الهوامش

١ ـ حشمت قاسم «الاتحاد الدولي للجمعيات والمؤسسات المكتبية والإسهام العربي في نشاطه»، **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** ع١، س٧، ١٤٠٧، ص٣١

2. IFLA, "What the International Federation of Library Asociations and Institutions does and is Planing to do", - Hague: IFLA, 1986, P.2

٣ ـ ناصر السويدان «المنظمات المتخصصة ودورها في حقل المكتبات والمعلومات»، **مكتبة الإدارة**، مج١٤، ع٣، رمضان ١٤٠٧، ص٧٦، ٧٧، ١٠٩.

بيان اليونسكو عن المكتبات العامة

UNESCO PUBLIC LIBRARY MANIFESTO

أصدرت اليونسكو بياناً للمكتبات العامة عام ١٩٤٩م، ثم أعيدت صياغته عام ١٩٧٢م، بمناسبة العام الدولي للكتاب، ويعلن البيان عن إيمان اليونسكو بالمكتبة العامة بعدّها قوة حيوية للتربية والثقافة والعلوم، ودعامة أساسية لتقرير السلام والتفاهم بين الأفراد والأمم. وأهم ماجاء في البيان يمكن تلخيصه فيما يلي:(*)

المكتبة كمؤسسة تعليمية ديمقراطية :

تعد المكتبة العامة من نتائج النظم الديمقراطية الحديثة، وهما صدى للإيمان بالحرية التي تجد تطبيقاً في مجال التعليم المستمر على مدى الحياة. وعلى الرغم من أن المكتبة العامة ـ من الناحية المبدئية ـ تهدف إلى خدمة الاحتياجات التعليمية للكبار، فإن المكتبة العامة في مقدورها أن تجعل العمل التعليمي المدرسي، في خدمة تطوير الذوق القرائي للأطفال والشباب، وتعليمهم كيف يستخدمون الكتاب، ويكنون له قدراً كبيراً من الاحترام، ويحسون تجاهه بالامتنان بوصفه مصدر فائدة.

وكأية مؤسسة ديمقراطية، افتتحها الشعب لصالح الشعب Operated By The People For The People فإن المكتبة العامة يجب أن يتم إنشاؤها، وتستمر في أداء عملها تحت ظلال قانون واضح، ينص على تمويلها مالياً من الميزانية العامة للدولة Public funds سواء كان هذا التمويل المالي الحكومي هو التمويل الوحيد أو التمويل الأساسي، باعتبار أن هناك مصادر أخرى للتمويل (كالهبات والتبرعات مثلاً) وتفتح المكتبة العامة للاستخدام

(*) أنجبورج هينتز ، تنظيم المكتبات العامة، (ترجمة عبد الرحمن الشيخ ومحمد بن السيد فراج) الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٤م، ص ١١-١٣.

الحر Free use لكل أعضاء المجتمع بصرف النظر عن المنصب أو العقيدة أو الطبقة أو الجنس.

ماذا يجب أن تقدم المكتبة العامة؟

المكتبة العامة المكتملة يجب أن تقدم:

١ ـ الكتب، النشرات، الصحف، الخرائط، الصور، الأفلام، التسجيلات الموسيقية Music scores and recordings كما تقدم الإرشادات والتوجيه لاستخدام هذه المواد.

٢ ـ المكتبة العامة يجب أن تقدم للأطفال والشبان، والرجال والنساء، الفرصة والتشجيع كي يستمروا في مواصلة التعليم، وأن يلحقوا بركب المعرفة ويواكبوها، وكي يستمروا في امتلاك حرية التعبير وامتلاك النظرة النقدية البناءة تجاه كل القضايا العامة المطروحة.

٣ ـ أن يكونوا مواطنين أكثر صلاحية اجتماعياً وسياسياً لوطنهم وللعالم.

٤ ـ أن يكونوا أكثر كفاءة في ممارسة حياتهم اليومية.

٥ ـ أن ينموا طاقاتهم الخلاقة، وقدراتهم على الإبداع في مجال الفن والأدب.

٦ ـ أن يساعدوا على نحو عام في إحراز تقدم في مجال المعرفة البشرية.

٧ ـ أن يستخدموا أوقات فراغهم في تحقيق السعادة الشخصية والرفاهية الاجتماعية.

المكتبة كقوة حيوية في المجتمع :

المكتبة العامة يجب أن تكون ذات سياسة فعالة وإيجابية، وأن تكون جانباً ديناميكياً في حياة المجتمع، إذ لا يجب أن تجبر الناس فيم يفكرون فيه؛ بل تساعدهم على أن يقرروا في أي الموضوعات يفكرون.

كما يجب على المكتبة أن تلقي الضوء على القضايا المهمة، وذلك عن طريق إقامة المعارض وقوائم الكتب Book list والندوات والمحاضرات والأفلام، وعن طريق التوجيه أثناء القراءات الفردية، إذ يجب عليها إثارة الشغف بالقراءة، ونشر الخدمات المكتبية من خلال خطط محكمة لها طابع الاستمرار وخاصة عن طريق العلاقات العامة، كما يجب ألا تعمل المكتبات العامة بمعزل عن مؤسسات المجتمع الأخرى، الثقافية والتعليمية والاجتماعية، كالمدارس، والجامعات، والمتاحف، واتحادات العمال، والنوادي العلمية، ومنظمات التعليم الأساسي، وتعليم الكبار... إلى آخره، كما يجب أن تتعاون أيضاً مع المكتبات الأخرى عن طرق تبادل الإعارات وتبادل الاستشارات، وكذلك يجب أن تكون المكتبة على صلة بجمعيات المكتبات بغية تحسين الخدمة المكتبية، ويجب أن تيسر سبيل القراءة بوضع الكتب وسائر المواد على رفوف مفتوحة، منظمة على تلك الرفوف وفق خطط تصنيف متفق عليها، ويجب أن تكون الخدمة المكتبية قريبة من المساكن وأماكن العمل، سواء كان ذلك في المناطق المدنية أم المناطق الريفية، وذلك عن طريق إنشاء المكتبات الفرعية، وعن طريق سيارات الكتب أو المكتبات المتنقلة Mobil Units .

جامعة الشعب The People's University :

والواقع أنه عن طريق جهاز من العاملين المدربين تدريباً جيداً والمزودين بالمراجع المفيدة، وذوي الخيال الخصب، تصبح المكتبة العامة جامعة الشعب ـ كما ينبغي لها أن تكون ـ تقدم له التعليم الحر، إذ إن مواطني المجتمع الديمقراطي في حاجة إلى كل فرصة تتاح لهم، لتعليم أنفسهم تعليماً ذاتياً، طوال الوقت، إذ إن تعقد الحياة التي نحياها وعدم اتسامها بالاستقرار، يجعل التعليم الذاتي من ألزم اللزوميات.

نماذج

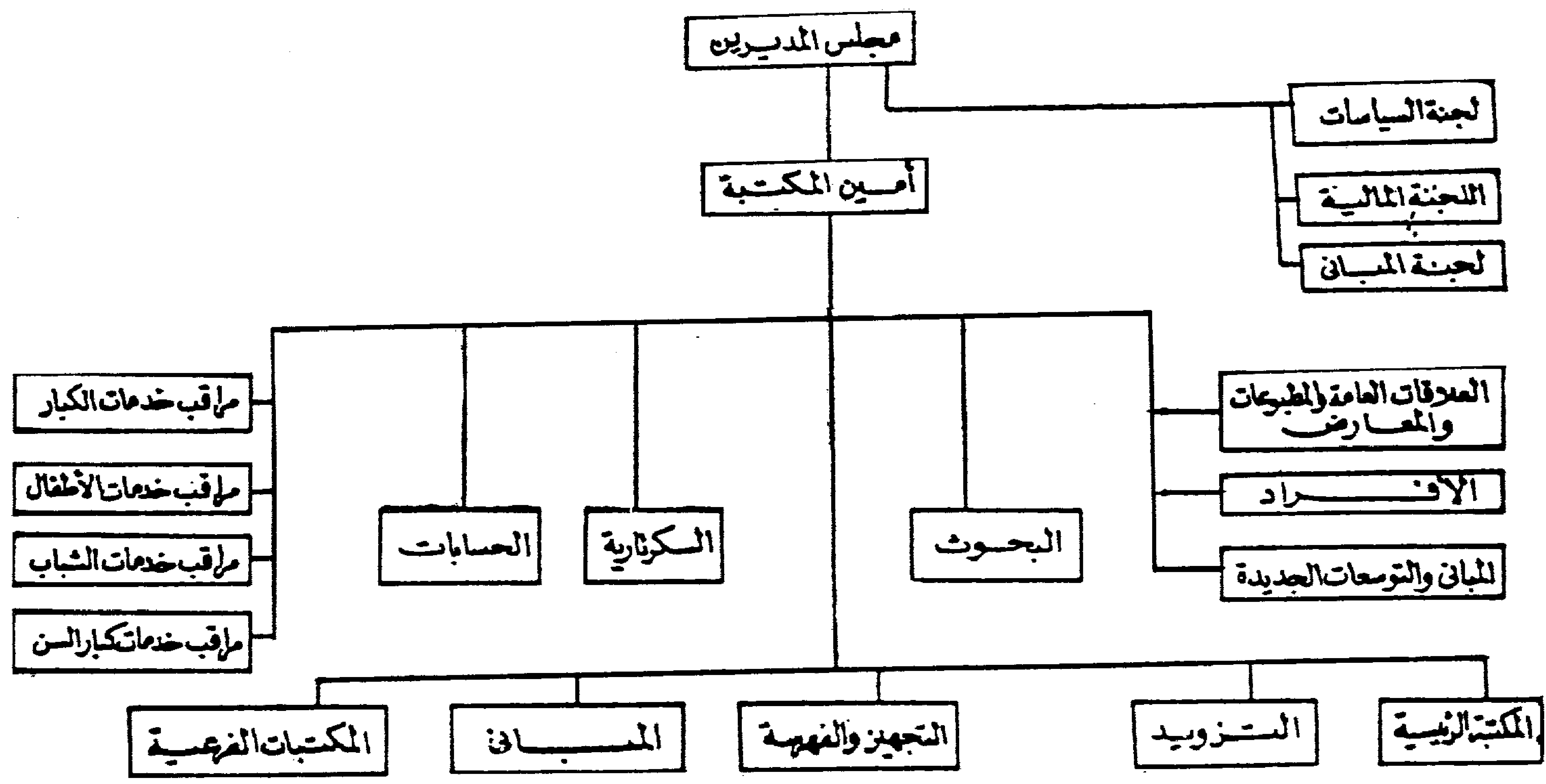
لبعض الخرائط التنظيمية للمكتبات العامة

بالولايات المتحدة الأمريكية

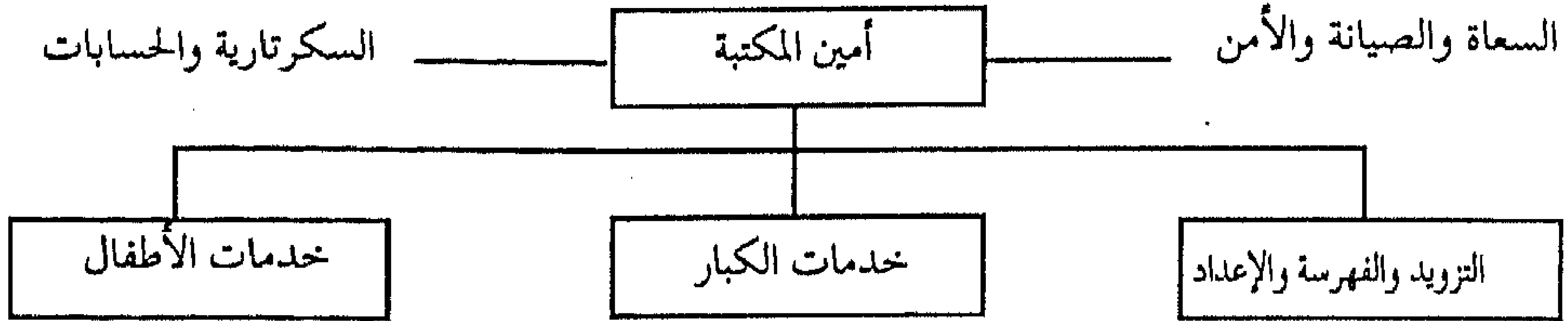
وقد أخذت تلك النماذج من :

محمد محمد الهادي ـ **الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات**، الرياض دار المريخ ، ١٩٨٢، ص ١٥٢ ـ ١٥٥.

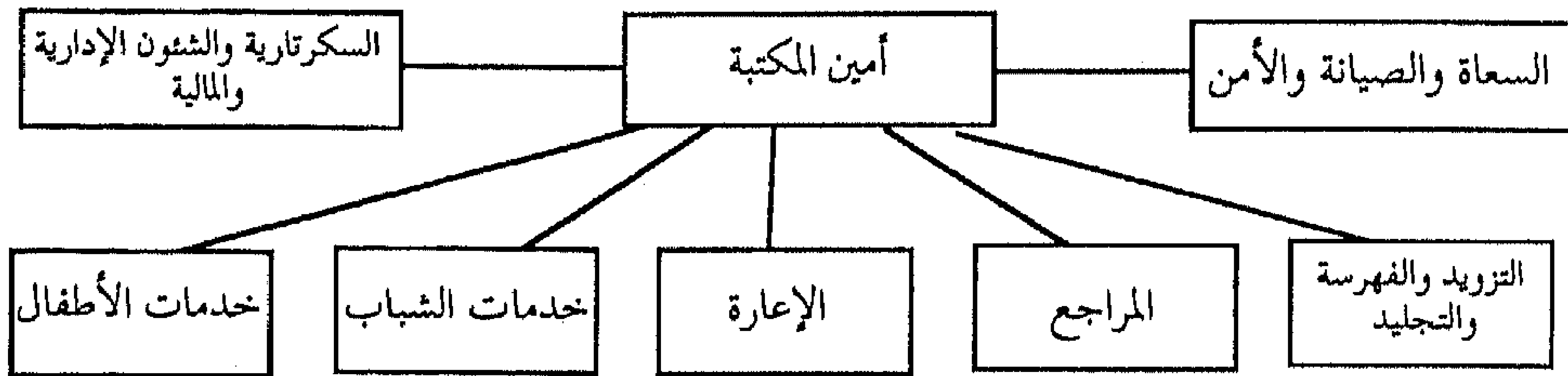
شكل ٥-٦ الخريطة التنظيمية لمكتبة مدينة مينيا بوليس MINEAPOLIS العامة



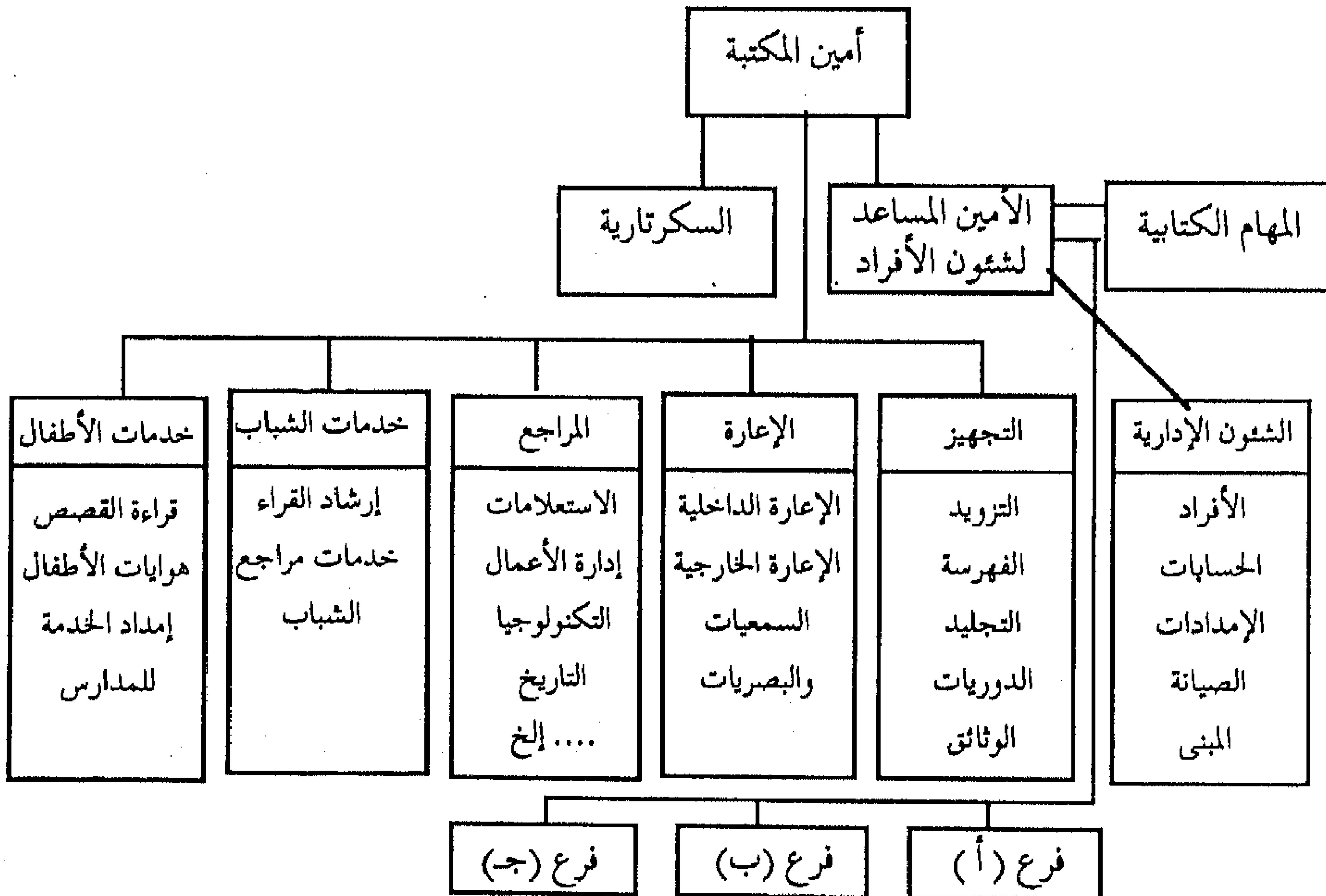
خريطة تنظيمية لمكتبة عامة بها ٤ أفراد



خريطة تنظيمية لمكتبة عامة بها ١٠ أفراد



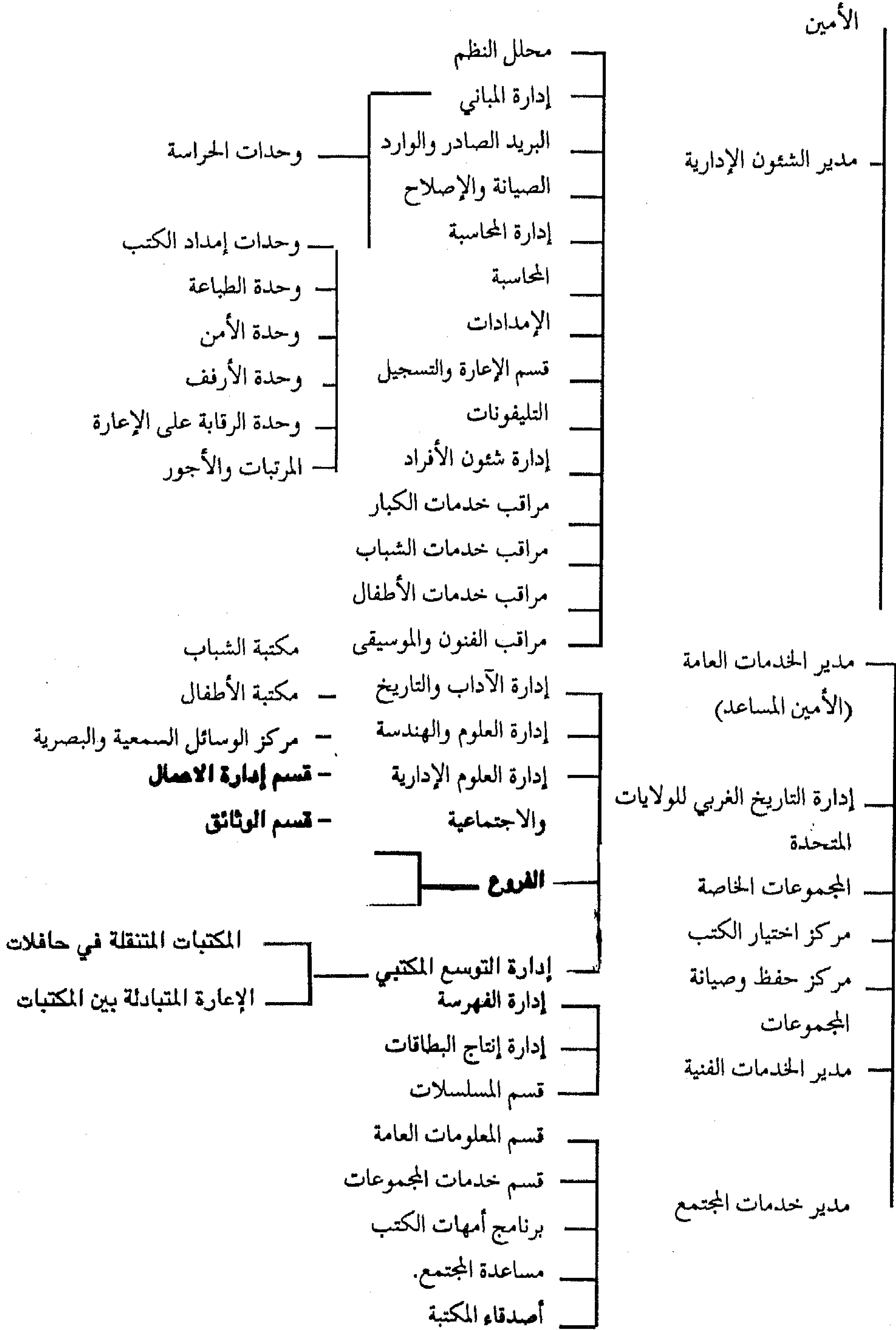
خريطة تنظيمية لمكتبة عامة بها ٢٠ فرداً



الخريطة التنظيمية لمكتبة مدينة دلاس Dallas العامة



الخريطة التنظيمية لمكتبة مدينة دينفر Denver العامة



جدول رقم (٥)
المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية
أولاً: المكتبات العامة التابعة لوزارة المعارف :

العدد	اسم المكتبة	تاريخ التأسيس	عدد الموظفين	عدد أوعية المعلومات	السكان بالآلاف
١	مكتبة بريدة العامة	١٣٦٤	١٥	٤٠,٢٠٧	٢٥٤
٢	مكتبة الحريق العامة	١٣٧٣	٥	١٤,٦٣٢	٣,٦
٣	مكتبة حوطة بني تميم	١٣٧٦	٥	٢٠,٠١٧	١٥
٤	مكتبة حوطة سدير العامة	١٣٧٧	٦	٩,٢٠٥	٩
٥	مكتبة عنيزة العامة	١٣٧٩	١٦	٢٥,٠٥٠	٥٠
٦	مكتبة الهفوف العامة	١٣٨١	٤	٣٠,٧٥١	٢٥٠
٧	مكتبة الدمام العامة	١٣٨٢	٧	٤٩,٦٢٥	٤١٨,٥
٨	مكتبة الدلم العامة	١٣٨٤	٦	٨,٥٢٢	١٤
٩	مكتبة المزاحمية العامة	١٣٨٥	٤	٢٠,٠١٧	١٠
١٠	مكتبة حريملاء العامة	١٣٨٨	٦	٢٠,٠٤٨	٥,٥
١١	المكتبة العامة بشارع الملك فيصل بالرياض*	١٣٨٨	٥	٦٣,١٥٠	١,٤١٧
١٢	مكتبة المدينة المنورة العامة	١٣٨٩	٤	٢٥,٠٧٠	٥٠٠
١٣	مكتبة الرس العامة	١٣٩٠	٣	١,٦٤٦	٣٠
١٤	مكتبة المذنب العامة	١٣٩١	٣	١٨,٧٢٦	١٥
١٥	مكتبة روضة سدير العامة	١٣٩١	٧	٥,٠٥٧	٥
١٦	مكتبة تبوك العامة	١٣٩٢	٣	٢٢,١١٧	١٥٠
١٧	مكتبة الزلفي العامة	١٣٩٢	٧	٢٥,٠٧٦	٢٩
١٨	مكتبة البكيرية العامة	١٣٩٣	٥	٢٠,٠٦٧	١٥
١٩	مكتبة شقراء العامة	١٣٩٣	٤	٢٣,١٧١	١٨
٢٠	مكتبة المجمعة العامة	١٣٩٣	٥	٢١,٥١٤	٢١
٢١	مكتبة الخبر العامة	١٣٩٤	٣	٢١,٠٨٥	—
٢٢	مكتبة جيزان العامة	١٣٩٤	٢	١٩,٥١٧	٧٩

* توجد بمدينة الرياض أربع مكتبات عامة بما فيها دار الكتب الوطنية.

تابع : المكتبات العامة التابعة لوزارة المعارف

العدد	اسم المكتبة	تاريخ التأسيس	عدد الموظفين	عدد أوعية المعلومات	السكان بالآلاف
٢٣	مكتبة أبها العامة	١٣٩٤	٢	١٠,١١٧	٦٠
٢٤	مكتبة القويعية العامة	١٣٩٥	٣	٢٠,٠٤٧	٩,٤
٢٥	مكتبة أشيقر العامة	١٣٩٥	٣	١٥,٠٣٣	—
٢٦	مكتبة الباحة العامة	١٣٩٥	٣	٧,٠٣٢	٥٠
٢٧	مكتبة الطائف العامة	١٣٩٦	١٢	٤١,٥١٨	٢٨٣
٢٨	مكتبة حائل العامة	١٣٩٦	١١	١٢,٢١٧	١٠١
٢٩	مكتبة نجران العامة	١٣٩٦	٣	٨,٠١٧	٥٣
٣٠	مكتبة بيشة العامة	١٣٩٧	٥	١٩,٠٧٥	٢٢
٣١	مكتبة ينبع العامة	١٣٩٧	٤	٢٥,٠٨٢	٥٢
٣٢	مكتبة ليلى العامة	١٣٩٧	٣	٢٣,١٩٥	—
٣٣	مكتبة الدوادمي العامة	١٣٩٧	٢	٨,٠٢٠	٣٢
٣٤	مكتبة جدة العامة	١٣٩٧	٦	٣١,٩٧٥	١,٣١٢
٣٥	مكتبة مكة المكرمة العامة	١٣٩٧	٨	٣٤,٣٢٢	٧٤٢
٣٦	مكتبة الخرج العامة	١٣٩٧	٨	١٧,٠٩٧	٩٧
٣٧	مكتبة مزعل العامة	١٣٩٨	١	٥,٠٢٧	—
٣٨	مكتبة سكاكا العامة	١٣٩٨	٤	٢٢,٠٧٤	٥٥
٣٩	مكتبة خميس مشيط العامة	١٣٩٩	٤	١٢,٠١٨	١٦٤
٤٠	مكتبة القنفذة	١٤٠٠	١	١٣,٠١٧	١١
٤١	مكتبة القريات	١٤٠٠	٣	١٠,٥٣٩	٤٣
٤٢	مكتبة ضرما	١٤٠٠	٣	١١,٥٦٧	٦
٤٣	مكتبة الخماسين	١٤٠١	٢	١٢,٠١٧	—
٤٤	مكتبة دومة الجندل	١٤٠١	٢	١١,٠١٧	١٤
٤٥	مكتبة القصب العامة	١٤٠١	٢	٥,٠١٨	—

تابع : المكتبات العامة التابعة لوزارة المعارف

العدد	اسم المكتبة	تاريخ التأسيس	عدد الموظفين	عدد أوعية المعلومات	السكان بالآلاف
٤٦	مكتبة مرات	١٤٠٢	٤	٥,٠١٧	٤
٤٧	مكتبة تمير	١٤٠٢	٦	٤,٠٦٥	٤,٨
٤٨	مكتبة محايل	١٤٠٣	٣	١٠,٥٨٧	٩
٤٩	مكتبة الرياض العامة (بالمعذر)*	١٤٠٧	٣	٣٩,٥١٨	١,٤١٧
٥٠	مكتبة العيينة العامة	١٤٠٧	٢	٤,٠٢٠	٢,٥
٥١	مكتبة النسيم العامة بالرياض*	١٤٠٧	٢	١٠,٠٦٧	١,٤١٧
٥٢	مكتبة القطيف العامة	١٤٠٧	٤	٥,٠١٨	١٦٧,٥
٥٣	مكتبة حفر الباطن العامة	١٤٠٨	١	١٥,٠٢٣	٥٢
٥٤	مكتبة القيصومة العامة	١٤٠٨	١	١٦,٠٢٣	—
٥٥	مكتبة العيون العامة	١٤٠٨	٣	٧,١٣٠	—
٥٦	مكتبة السليل العامة	١٤٠٨	٤	٦,٠٢٨	٧,٨
٥٧	مكتبة الجبيل العامة	١٤٠٨	٤	١١,٨٥٦	٢٨
٥٨	مكتبة شرورة	١٤٠٨	٣	٦,٠٢٨	١٥
٥٩	مكتبة عرعر العامة	١٤٠٩	٢	٤,٠٤١	٦٥
٦٠	مكتبة ثادق العامة	افتتحت	حديثا		٣,٧

ثانيا : المكتبات العامة التابعة لوزارة الحج والأوقاف:

العدد	اسم المكتبة	تاريخ التأسيس	عدد أوعية المعلومات	السكان بالآلاف
١	مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة	١٢٧٠	٧٩٩٧	٥٠٠
٢	مجمع مكتبات المدينة المنورة العامة:			
	أ ـ مكتبة المحمدية	١٢٣٧	٧٠٧٥	
	ب ـ مكتبة المدينة المنورة	١٣٨٠	١٦٣٠٤	
٣	مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة:	١٤٠٠	١٧٤٤	
	أ ـ مكتبة الملك عبدالعزيز			
	ب ـ مكتبة المصحف الشريف	١٣٩١		
٤	مكتبة مكة المكرمة (مكان المولد النبوي)	١٣٧٨	١٢,٠٠٠	
٥	مكتبة عبدالله بن عباس (بالطائف)			٢٨٣
٦	المكتبة العلمية الصالحية	١٣٧٢	١٠١٠٠	

ثالثاً : المكتبات العامة التابعة للرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين:

العدد	اسم المكتبة	تاريخ التأسيس	عدد أوعية المعلومات	السكان بالآلاف
١	مكتبة الحرم المكي	١٢٧٠	٣١,٠٠٠	٧٤٢
٢	مكتبة الحرم المدني	١٣٥٢	٦,٣٤٥	

رابعاً : المكتبات العامة التابعة للرئاسة العامة لإدارات الدعوة والإفتاء والإرشاد:

العدد	اسم المكتبة	تاريخ التأسيس	عدد أوعية المعلومات	السكان بالآلاف
١	المكتبة السعودية بالرياض	١٣٧٠	١٩,٨٥٠	

المصادر

- حلاوة، مصطفى مقبول. «التخطيط لبرنامج توسع مكتبي على مستوى المملكة»، **مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، ع٧، ١٣٩٧، ص ٤٧٩ - ٥٥٩.
- روز، أنستين. **المكتبة العامة وأثرها في حياة الشعب**. (ترجمة حبيب سلامة). القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٤.
- التونسي، حمادي علي محمد. **المكتبات العامة بالمدينة المنورة ماضيها وحاضرها**. (رسالة ماجستير) قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠١.
- السرياني، محمد محمود. «ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع ٦٣، س ١٦، ذو الحجة، ١٤١٠.
- الساعاتي، يحيي. **الوقف وبنية المكتبة العربية، استبطان للموروث الثقافي**، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨ هـ.
- السويدان، ناصر. «المنظمات المتخصصة ودورها في حقل المكتبات والمعلومات»، **مكتبة الإدارة**، مج ١٤، ع٣، رمضان ١٤٠٧، ص ٦٣ - ١١٥.
- طاشكندي، أنس صالح. **التأهيل المهني في مجال المكتبات بالمملكة العربية السعودية: دراسة مسحية**. (رسالة ماجستير). قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٢.
- طاشكندي، عباس صالح. «صناعة الكتاب السعودي»، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، ع١١، رجب ١٤٠٠، ص ١٤٦ - ١٥٦.
- عاشور، محمد صالح. **المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، حاضرها**

ومستقبلها، الرياض، دار المريخ، ١٤١٢.

- عمر، أحمد أنور. **المكتبات العامة بين التخطيط، والتنفيذ.** القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨.

- المروعي، على عوض، **المكتبات المتخصصة العلمية والتكنولوجية بمدينة الرياض، دراسة مسحية تحليلية** (رسالة ماجستير)، قسم المكتبات و المعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٨.

- النهاري، عبدالعزيز محمد. «المكتبة الوطنية في المملكة العربية السعودية»، **مكتبة الإدارة**، مج ١٣، ع١، المحرم ١٤٠٦، ص ٢٨٣ - ٢٩٦.

- الهادي، محمد محمد. **الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات**، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٢.

- «تقرير عن تطوير إدارة المكتبات العامة». إدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية (١٢ ديسمبر ١٩٨٠ - يناير ١٩٨١).

- هاشم، هاشم عبده. «المكتبات المدرسية في المملكة العربية السعودية»، **مكتبة الإدارة**، مج ١٣، ع١، المحرم ١٤٠٦، ص ٢٩٧ - ٣٤٩.

- هينتز، أنجبورج، **تنظيم المكتبات العامة**، (ترجمة عبدالرحمن الشيخ، ومحمد بن السيد فراج)، الكويت، وكالة المطبوعات ١٩٧٤.

- وزارة التخطيط. **منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ - ١٤١٠**، الرياض، الوزارة.

- وزارة المعارف، إدارة المكتبات العامة، «قائمة بالمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية»، الرياض، الوزارة، نسخة بالآلة الكاتب، ١٤١٢

- American Library Association. Standards Committee and Sub-Committee of the Public Library Association. - **Minmum Standards for Public Library Systems, 1966.** Chicago: American Library Asso-

ciation, 1967.

● Bixler, Paul. - **The Mexican Library.** Metuchen, N. J.: The Scarecrow Press, Inc., 1969.

● Bowler, Robert. - **Local Public Library Administration.** Chicago: The International City Managers Association, 1964.

● Broome, Mac. - "The Organization and Planning of Library Development in Africa." -- **UNESCO Bulletin for Libraries.** - 25 (September, 1971) - 246 - 251.

● Bunge, Charles A. - "State-Wide Library Surveys and Plans: Development of the Concept and Some Recent Patterns," -- The Library Quarterly. - 36 (January, 1966) - 25 - 37.

● Coughlin, Violet L. - **Larger Units of Public Library Service in Canada.** - - Metuchen, N. J.: The Scarecrow Press, 1968.

● D'Olier, J. H. and B. Delmas. - **Planning National Infrastructures for Documentation, Libraries and Achives: Outline of a General Policy.** Paris: Unesco, 1975.

● Evans, Evelyn J. A. - "Meeting of Experts on National Planning of Library Services in Asia." -- **UNESCO Bulletin for Libraries.** - 22 (May - June, 1968) 114 - 118.

● Gadrner, Frank. - "Regional Seminaar on the Development of Public Libraries in Africa". **UNESCO Bulletin for Libraries.** 17 (March - April, 1963) - 106 - 122.

● Goodman, H. J. Abraham. - "Planning and Plans for National Library and Information Services," **Encyclopedia of Library and In-**

formation Sciences, 1977. - 22, - 338 - 481.

● Gregory, Ruth W. - **Public Libraries in Cooperative Systems: Administrative Patterns for Service.** - Chicago: American Library Association, 1971.

● Haygood, William C. - "Library Planning in the United States." - **ALA Bulletin.** - 30 (March, 1936) 138 - 146.

● International Federation of Library Associations. **Standards for Public Libraries.** - Pullach Muncken, Verlag Dokumentation, 1973.

● Joeckel, Carleton B. - **The Government of the American Public Library.** - Chicago: University of Chicago Press. 1939.

----"Post War Planning for the Public Library." - **Public Library Management.** - 26 (December, 1944) 354 - 362.

● Jordan, Alma Theodora. - **The Development of Library Service in the West Indies Through Interlibrary Cooperation.** - Metuchen. N. J.: The Scarecrow Press, 1970.

● Kaser, David C. - and others -- **Library Development in Eight Asian Countries.** - Metuch, N. J.: - The Scarecrow, Press, - 1969.

● Kemper, Robert E. - "Library Planning: The Challenge of Change." **Advances in Librarianship.** - (1970) 218 - 291.

● "Strategic Planning for Library Systems." Dissertation, University of Washington, 1967.

● Knight, Douglas M. and E. Sheply Nourse, editors -- Libraries at **Large: Traditions, Innovation, and the National Interest.** -- New York: R. R. Bowker, 1969.

● Koontz, Harold and Cyril O'Donnel. - **Principles of Management, : An Analysis of Managerial Functions,** - 4th ed. - New York: McGraw - Hill. 1968.

● LeBreton, Preston P. - **General Administration: Planning and Implementation.** -- New York: Holt, Rinehart and Winston, - 1965.

● LeBreton, Preston P. and Dale Henning. -- **Planning Theory.** - Englewood Cliffs, N. J.: - Prentice - Hall, 1961.

● Leigh, Robert D. -- **The Public Library in the U. S.; The General Report of the Public Library Inquiry,** -- New York: Columbia University Press. 1950.

● McClarren, Robert R. - "State Legislation Relating to Library Systems." -- **Library Trends.** - 19 (October, 1970) 230 - 250.

● McColvin, Lionel R. - **The Chance to Read: Public Libraries in the World Today,** -- London: Phoenix House, 1956.

● McCrossam, John A., ed. - "State Library Development Agencies." **Library Trends** -- 27 (Fall, 1978) 109 - 217.

● "Meeting of Experts on the National Planning of Library Services in Latin America." -- **UNESCO Bulletin for Libraries.** - 22 (November - December 1966) 278 - 295.

● Mohrhardt, Foster E. and Carlos V. Penna. - "National Planning for Library and Information Services." - **Advances for Librarianship.** - 5 (1975) 62 - 83

● Nelson Associates. -- **Public Library Systems in the United States: A Survey of Multijurisdictional Systems.** -- Chicago: Ameri-

can Library Association, 1969.

● Newell, William T. - "Long - Range Planning for Library Manager." **PNLA Quarterly.** -- 31 (October, 1966) 21 - 35.

● Palmour, Vernone and others. -- **A Planning Process for Public Libraries.** -- Chicago: American Library Association. 1980.

● Penna, C. V. -- **Planning of Library and Information Services.** 2nd ed., revised and enlarged by P. H. Sewell and H. Liebaers. - Paris: Unesco. 1970.

● Public Library Association. -- **A Strategy for Public Library Change: Proposed Public Library Goals Feasibility Study.** -- Chicago: American Library Association, 1972.

● Reid-Smith, Edward R. - "Library Development in Afghanistan." **UNESCO Bulletin for Libraries.** XXIX (January - February. 1975) 17 - 21.

● Rike, Galen. -- **Statewide Library Surveys and Plans: An Annotated Bibliography, 1956 -** 1967. -- Springfield, Illinois: -- Illinois State Library, 1968.

● Sewell, P. H. -- "Development of Library Services: The Basis of Their Planning and Assesment." -- **Journal of Librarianship.** - 2 (January, 1970) 32 - 42.

---- **The Planning of Library and Documentation Services.** -- Paris: Unesco, 1969.

● Sowaine, Ali. -- **Public Library Planning and Community Development in Saudi Arabia.** -- Thesis - M. L. S. - University. of Den-

ver, Graduate School of Librarianship, 1979.

- U. S. National Commission on Libraries and Information Science. **Toward a National Program for Libraries and Information Services: Goals for Action.** - Washington, D. C., 1975.

- Vosper, R. - "National and International Library Planning." In **National and International Library Planning,** -- Edited by Robert Vosper and Leone I. - Newkirk. -- Munchen: Verlag Dokumentation, 1976.

- Wheeler, J. and H. Goldher -- **Practical Administration of Public Libraries.** - 2nd ed. -- New York: Harper and Row, 1980.

- Withers. F. M. -- **Standards for Library Service: An International Survey.** -- Paris, The Unesco Press. 1974.



مطابع التقنية للأوفست ـ الرياض
هاتف ٤٨١١٩٨٨ ـ فاكس ٤٨١١٧٣٢ ـ ٠١



الكتــــاب :

- لقد أصبح ينظر إلى المكتبة العامة في العصر الحديث على أنها مرفق أساسي ومهم لا يمكن الاستغناء عنه في المجتمع المعاصر، لما لها من دور بالغ الأهمية في التكوين الثقافي والتربوي والتعليمي والاجتماعي للمجتمع.
لذلك كان وضع الخطط اللازمة لإنمائها وتطويرها وتوسيع نطاق أنشطتها وزيادة فعاليتها يعد مقدمة ضرورية لتحقيق أهدافها وقدرتها على تحقيق أغراضها ووظائفها داخل المجتمع.
- ومن المبادئ الأساسية للتخطيط الفعال، التعرف أولاً على الوضع الراهن وتحديد كفاية المقومات الأساسية للخدمة المكتبية وقياس فعاليتها وقدرتها على تحقيق أغراضها ووظائفها داخل المجتمع.
- لذلك فقد عمد الباحث إلى استطلاع ومعرفة إمكانات ومقومات المكتبة العامة بالمملكة والمجتمع السعودي الذي تخدمه، وكذلك الوقوف على أكثر أساليب الأداء لتحقيق الأهداف وذلك بوضع الخطط المناسبة لتفادي المعوقات والسلبيات التي أثرت على الخدمة المكتبية العامة بالمملكة.

المـؤلـف :

- الدكتور **هشام بن عبدالله عباس**، أستاذ مشارك في قسم المكتبات والمعلومات في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.
- رئيس قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- عميد شئون المكتبات في جامعة الملك عبدالعزيز (سابقًا).
- أصدر مجموعة من البحوث والدراسات في المكتبات والمعلومات.
- عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية (حاليًا).

9960-00-010 - 9
ردمك ٩-...